القرار موزع في الجلسة الخامسة والعشرين) .

جـ. قرار اللجنة المالية رقم (٥) تاريخ ١٥ / ٢ / ١٩٩٤ والمتضمن مشروع قانون المؤسسة الأردنية لضمان ائتمان الصادرات لسنة ١٩٩٢ .

(القرار موزع في الجلسة الثالثة والعشرين) .

(٧) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

معالي نائب رئيس المجلس : اعلن رفع الجلسة وغداً سنكمل الجلسة .

امين عام مجلس الامة بالوكالة
د. حسين ابو عرابي

نائب رئيس مجلس النواب
د. عبد الرزاق طبيشات

المملكة الأردنية الهاشمية

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة التاسعة والعشرين

من الدورة العادية الأولى لمجلس الامة الثاني عشر المنعقدة في ٨ / شوال / ١٤١٤ / هجرية الموافق ١٩٩٤/٣/٢٠ ميلادية

(العدد ٢٩) (المجلد ٣١)

ـ جدول الأعمال ـ

الصفحة

١. كتاب معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية رقم (١٩٨٢) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢١ ، جوابا على السؤال رقم (١١٨) والمقدم من سعادة النائب السيد عبد العزيز جبر. **الصفحة**

٢. كتاب معالي وزير الزراعة رقم (٣١٣٥) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢١ ، جوابا على السؤال رقم (١٢٧) والمقدم من سعادة النائب السيد طه الهباهبه .

٣. كتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم (٧٦٧٥) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢١ ، جوابا على السؤال رقم (١٣١) والمقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الربضي .

٤. كتاب معالي وزير الصحة رقم (٢٢) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٢ ، جوابا على السؤال رقم (١٤٠) والمقدم من معالي النائب السيد عبد الرؤوف الروابده .

٥. كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٢١٩٨) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٥ ، جوابا على السؤال رقم (١٣٢) والمقدم من سعادة النائب ال٤دكتور احمد القضاه .

٤. قرارات اللجنة الزراعية :- ٣٠

١. قرار رقم (٣) تاريخ ١٩٩٤/٣/٥ ، والمتضمن توصيات اللجنة حول بيان معالي وزير الزراعة . (القرار موزع في الجلسة السابعة والعشرين) .

٢. قرار رقم (٤) تاريخ ١٩٩٤/٣/٥ ، المتضمن الاقتراح برغبه حول فلس الزراعة. (القرار موزع في الجلسة السابعة والعشرين) .

٥. قرارات اللجنة الادارية :

١. قرار رقم (٨) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٣ ، والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة وبعض الشكاوى (القرار موزع في الجلسة الحادية والعشرين) .

٢. قرار رقم (٩) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٧ ، والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة وبعض الشكاوى (القرار موزع في الجلسة السابعة والعشرين) .

٦. تعين موعد وموضوع الجلسة القادمة . ٩١

* **عينت يوم الأثنين الموافق ١٩٩٤/٣/٢١**

محضر الجلسة

في تمام الساعة الرابعة من مساء يوم الاحد الموافق ١٩٩٤/٣/٢٠ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته التاسعة والعشرين من الدورة العادية الأولى برئاسة **دولة طاهر المصري** وحضور أمين عام مجلس الأمة بالوكالة **السيد حسين ابو عرابي .**

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة : **توجان فيصل ، الدكتور محمد الحاج** (مهمة رسمية)

وتغيب بمعذره من الاعضاء السادة :

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة : **مفلح اللوزي ، نادر الظهيرات ، عبد الكريم الكباريتي .**

وحضر من الحكومة

١- دولة الدكتور عبد السلام المجالي : رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع .

٢- معالي الدكتور معن ابو نوار : نائب رئيس الوزراء .

٣- معالي الدكتور سعيد التل : نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي .

٤- معالي السيد طاهر حكمت : وزير العدل .

٥- معالي السيد وليد عصفور : وزير الطاقة والثروة المعدنية .

٦- معالي الدكتور عبد الله عويدات : وزير الشباب .

٧- معالي الدكتور هشام الخطيب : وزير المياه والري .

٨- معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

٩- معالي الدكتور محمد مهدي الفرحان : وزير الزراعة .

١٠- معالي السيد سامي قموه : وزير المالية.

١١- معالي الدكتور محمد الصقور : وزير التنمية الاجتماعية .

١٢- معالي السيد راضي ابراهيم : وزير التموين .

١٣- معالي السيد طلال سطعان الحسن : وزير دولة للشؤون الخارجية .

١٤- معالي الدكتور عبد الرحيم ملحس : وزير الصحة .

١٥- معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير دولة للشؤون القانونية .

١٦- معالي الدكتور خالد العمري : وزير التربية والتعليم .

١٧- معالي الدكتور محمد عفاش العدوان: وزير السياحة والاثار .

١٨- معالي السيد اديب الهلسة : وزير النقل .

١٩- معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير دولة

٢٠- معالي الدكتوره ريما خلف : وزيرة الصناعة والتجارة .

٢١- معالي السيد عادل ارشيد : وزير دولة.

٢٢- معالي الدكتور عبد الرزاق النسور : وزير الاشغال العامة والاسكان .

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب مكتمل وأعلن إفتتاح الجلسة ، السيد أبو عاصم نقطة نظام .

السيد عبد الرحيم العكور : شكراً دولة الرئيس .

جداول الاعمال التي وزعت علينا خاصة في الجلسة الاخيرة والجلسة التي قبلها مما يؤسف له أن الاخوة في الامانة العامة وزعوا جداول أعمال تتعلق بالجلسات الحالية في الجلسة ٢٢ و ٢٤ و ٢٦ ، ومعنى ذلك ان النائب يبقى حامل ظرف ويظل يتفقد هذه الجلسة ٢٢ ماذا توزع فيها .

تنظيماً للعمل نرجو ان يتم توزيع الجدول حسب المواد التي ستطرح ، هذه قضية دولة الرئيس يمكن كل زملائي يعانوا منها .

القضية الثانية أنا استغرب ان قانون البلديات ما زال قائم فلماذا لا ننهي قانون البلديات وننتهي من هذا القانون ثم نمضي بجدول أعمالنا ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، أول شيء الله يعينك على المعاناة التي تعانيها والحمل الثقيل لكن ربما ظروف العمل فرضت هذا الكلام ، إنما جلسة يوم الاثنين معروض عليها قانون البلديات وإن شاء الله سوف ننهيه لأنه القانون الوحيد الذي سيكون على جدول الاعمال تلك الجلسة وهذه الامور ترتب في حينها . تفضل السيد الامين العام .

السيد الامين العام بالوكالة : شكراً دولة الرئيس .

١- إقرار محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على إعفاء السيد الامين العام من التلاوة ؟ شكراً .

السيد الامين العام بالوكالة :

٢- الاجازات والاعتذارات .

لا يوجد .

٣- كتاب الردود على الاسئلة .

١- كتاب معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية رقم (١٩٨٣) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢١ جواباً على السؤال رقم (١١٨) والمقدم من سعادة النائب السيد عبد العزيز جبر .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٤٥٠/١٩/١٦/٣

التاريخ : ١٤١٤/٨/٢٥ هـ

الموافق : ١٩٩٤/٢/٦م

معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١١٨) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢ ، والمقدم من سعادة النائب السيد عبد العزيز جبر .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ٩٤/١/٢٩

دولة رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم .

أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي وزير الأوقاف .

١- هل حضر المؤتمر الأخير الذي عقد في مسجد الملك عبدالله بين أصحاب الديانات حاخامات يهود ؟

٢- ماذا كان الهدف من ذلك المؤتمر ؟

عبد العزيز جبر

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

الرقم : ١٩٨٢/٧١/٢/٣

التاريخ : ١٤١٤/٩/١١هـ

الموافق : ١٩٩٤/٢/٢١م

دولة رئيس مجلس النواب المكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اشارة لكتاب دولتكم رقم ٤٥٠/١٩/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٤/٢/٦ المرفق به سؤال سعادة النائب السيد عبد العزيز جبر حول المؤتمر الاخير الذي عقد في مسجد الشهيد الملك عبدالله بن الحسين بين اصحاب الديانات .

ارجو ان اوضح لسعادة النائب المحترم ان هذا المؤتمر يعقد في اطار الحوار الاسلامي المسيحي الذي ينظمه المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية مؤسسة آل البيت وانه قد تم استخدام قاعة المؤتمرات التابعة لمسجد الشهيد الملك عبدالله مكانا لعقد هذا المؤتمر من المجمع الملكي بموافقة الوزارة ويظهر من المعلومات المرفقة التي حصلت عليها الوزارة من المجمع الملكي ان هذا الحوار لم يحضره الا شخصيات اسلامية ومسيحية ، وهو واضح في قائمة المشاركين في المؤتمر المرفقة ، كما ان هذه المعلومات تبين اهداف هذا الحوار وابعاده .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ،،

وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

الدكتور عبد السلام العبادي .

رئيسا للقاء

معالي الاستاذ الدكتور ناصر الدين الاسد رئيس المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية (مؤسسة آل البيت) عضو مجلس الاعيان .

المشاركون المسلمون

١. السيدة / بثينة جردانه

المديرة العامة لنادي صاحبات الاعمال والمهن.

٢. الاستاذ الدكتور بشار عارف معروف

عضو مجلس المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية (مؤسسة آل البيت) .

٣. السيدة حنان ابراهيم

محاضرة بقسم اللغة الانجليزية / كلية الاداب .

٤. معالي الدكتور خالد الكركي

عضو مجلس المجمع

مستشار جلالة الملك

الديوان الملكي الهاشمي

٥. السيد زاهد احمد مويكانوفتش

المكتب الاعلامي للبوسنة

٦. الانسة سعادات عبدالله كيا

كلية الشريعة / الجامعة الاردنية

٧. الدكتورة سميرة فياض الخوالدة

مديرة مدارس طيبة

٨. الانسة سيرسا حكمت

مدرسة بقسم اللغة الانجليزية / كلية الاداب

٩. السيدة / شيخنا احمد بامبا صال

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية / الجامعة الاردنية

١٠. معالي السيد / طاهر حكمت

وزير العدل

١١. معالي الدكتور عبد السلام العبادي

عضو مجلس المجمع

وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

١٢. سماحة الاستاذ الدكتور عبد العزيز الخياط

نائب رئيس المجمع وعضو مجلس الاعيان المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية (مؤسسة آل البيت)

١٣. الاستاذ الدكتور عبد العزيز الدوري

عضو مجلس المجمع

كلية الاداب / الجامعة الاردنية

١٤. الاستاذ الدكتور عبد الكريم غرايبه

عضو مجلس المجمع

كلية الاداب / الجامعة الاردنية

١٥. الدكتور عبدالله دليون

مستشار سمو ولي العهد

١٦. سعادة الاستاذ عثمان هاشم

الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي

١٧. سماحة الشيخ عز الدين الخطيب التميمي

مستشار جلالة الملك للشؤون الاسلامية وقاضي القضاة

١٨. الدكتور عزت جرادات

الامين العام للمؤتمر الاسلامي لبيت المقدس - الامين العام المساعد - وزارة التربية والتعليم .

١٩. سعادة الدكتور علي اوميليل

الامين العام لمنتدى الفكر العربي

٢٠. السيد فاروق جرار

أمين النشر والشؤون العلمية ومقرر الحوار الاسلامي - المسيحي - المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية و (مؤسسة ال البيت).

٢١. الدكتور فاروق السامرائي

رئيس قسم اصول الدين / كلية الشريعة / جامعة اليرموك

٢٢. الاستاذ الدكتور فهمي جدعان

عميد كلية الاداب = جامعة العلوم التطبيقية

٢٣. عطوفة السيد فايز جابر

الامين العام للجنة الملكية لشؤون القدس

٢٤. عطوفة الاستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت

عضو مجلس المجمع

رئيس جامعة ال البيت

٢٥. سعادة الاستاذ الدكتور محمد عدنان سومان

الامين العام المساعد لاتحاد الجامعات العربية

٢٦. الاستاذ الدكتور محمود السرطاوي

عميد كلية الشريعة - الجامعة الاردنية

٢٧. السيدة منى شقير

وزارة التعليم العالي

٢٨. الانسة مها الفاهوم

برنامج الامم المتحدة

المشاركون المسيحيون :

١. الاب اشيلمون واردوني

مدير معهد اللاهوت البطريركي

بغداد - العراق .

٢. السيد انطون صوصة

رئيس الجمعية الكاثوليكية الخيرية

المدير العام للشركة الاردنية للطباعة والتغليف

٣. معالي الاستاذ اليس المعشر

المدير العام لشركة المعشر للوازم العلمية والطبية

٤. السيد ايان ليندن

٥. الاب بول تان

٦. الاب توماس مشيل

المسؤل عن العلاقات مع المسلمين - المجلس البابوي للحوار بين الاديان

٧. السيد جورج حداد

كاتب وصحفي (صحيفة الدستور)

٨. سيادة المطران جورج المر

مطران طائفة الروم الكاثوليك

٩. الدكتور جورجن نيلسن

١٠. الاب جوستو لاكونزا

١١. السيدة حياة الحويك عطية

مجلة الافق

١٢. الانسة دوريس صلاح

جمعية الشابات المسيحيات

١٣. الدكتور رؤوف ابو جابر

رئيس جمعية النهضة العربية الارثوذكسية

١٤. سيادة المطران سليم الصايغ

مطران طائفة اللاتين

١٥. السيدة سهيلة مقدح

رئيس مجلس الادارة - شركة الالبسة الاردنية

١٦. الدكتور عدنان مسلم

جامعة بيت لحم

١٧. الانسة فلك الصراف

الجمعية العلمية الملكية

١٨. معالي المهندس فؤاد فراج

رئيس جمعية الثقافة والتعليم الارثوذكسية .

١٩. الانسة كارولين فرج

صحفية (صحيفة الرأي)

٢٠. الاب لا مبرت اجيوفر

٢١. الاخت لوسي بروفوست

٢٢. السيدة لينا طليل

رئيس جمعية الشابات المسيحيات

٢٣. سيادة المطران مايكل فيتز جيرالد

امين الملجي البابوي للحوار بين الاديان

٢٤. غبطة البطريق ميشل صباح

بطريق المقدس لطائفة اللاتين

٢٥. الاب نبيل فارس صبانح

مجلس كنائس الشرق الاوسط

٢٦. الاستاذ الدكتور همام غصيب

عميد البحث العلمي = الجامعة الاردنية

دولة رئيس المجلس : السيد عبد العزيز جبر .

السيد عبد العزيز جبر :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً لمعالي الاخ وزير الاوقاف على اجابته الشاملة وإني بعد دراستي لجوابه أكتفي بهذا الجواب ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، البند الذي يليه

السيد الامين العام بالوكالة :

٢. كتاب معالي وزير الزراعة رقم (٣١٣٥) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢١ ، جوابا على السؤال رقم (١٢٧) والمقدم من سعادة النائب السيد طه الهباهبه .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٤٥٥/١٩/١٦/٣

التاريخ : ١٤١٤/٨/٢٥هـ

الموافق : ١٩٩٤/٢/٦م

معالي وزير الزراعة

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٢٧) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢ ، والمقدم من سعادة النائب طه الهباهبه .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال :

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الزراعة .

للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي

نص السؤال :

- ارجو تزويدي بسرد تاريخي لمشروع محطة الفجيج بالشوبك ؟ ولماذا تعثر هذا المشروع ؟!

- وما عدد العاملين فيه منذ تأسيسه وحتى اليوم وكذلك المنتوجات ؟! وعدد الثروات الحيوانية ومن هم القائمين عليه

ومؤهلاتهم ، وتواريخ تعيينهم ؟ وما اسباب فصل بعض العاملين فيه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب طه الهباهبه

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الزراعة

عمان

الرقم : ٣١٣٥/٣٠/٧/١٠

التاريخ : ١٩٩٤/٢/٢١

دولة رئيس مجلس النواب

اشارة لكتابكم رقم ٤٥٥/١٩/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٤/٢/٦ ومرفقه السؤال رقم (١٢٧) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢ والمقدم من سعادة النائب طه الهباهبه .

ارجو أن أوضح ما يلي :

١- تأسست محطة مراعي الفجيج في عام ١٩٦١ وتم اغلاقها في عام ١٩٨٤ بقرار من معالي الوزير انذاك بسبب تجميع المحطات الزراعية حيث نقل قطيع الاغنام الى محطة الخناصري .

٢- تم اعادة فتحها في عام ١٩٩١ بعد اجراء عملية الصيانة اللازمة للمحطة ومنشأتها المختلفة وتسير المحطة حاليا بشكل جيد ولا يوجد أي تعثر فيها حيث تقدم خدماتها للمزارعين والمجتمع المحلي على أكمل وجه والهدف من اقامة هذه المحطة هو تحسين انتاجية الاغنام العواسي المحلية وقد تم أيضا شمول المحطة في هذا العام بمجموعة من المشاريع مع جهات مختلفة للوصول الى هذه الغاية ومنها مشروعي تحسين المجترات الصغيرة وتحسين العوامل الوراثية بالتعاون مع المركز العربي (اكساد) حيث بلغت تكاليف اعادة تشغيل هذه المحطة (٨٥) ألف دينار .

٣- كانت منتوجات المحطة لعام ١٩٩٣ على النحو التالي :-

أ- حليب (٥٥٦٨) كغم وتم تحويله الى مادة الجبنة وبلغت الكمية الناتجة (١١٠٠ر٥) كغم بيعت للموظفين في المنطقة وبسعر دينار للكيلو الواحد .

ب- كباش محسنه عدد خمسة وثلاثين تم بيعها للمزارعين المبينة اسماؤهم في الكشف المرفق بسعر (٩٠) دينار للرأس الواحد وبسعر اجمالي ثلاثة الاف ومائة وخمسون دينار .

ج- خراف + عبر عدد (٤١) زائد عن الحاجة تم بيعها للموظفين وبسعر دينارين لكل كيلو غرام قائم (حي والمبلغ الاجمالي ١٣٥٥) دينار .

د- أغنام مستبعدة غير صالحة للتربية عدد (١٣٣) نعاج ، كباش ، خراف ، عبر) بيعت بالظرف المختوم (٧٦٢٠) دينار .

هـ- منتوجات أخرى (صوف ، حليب ، لحمة) بيعت للموظفين حسب الاسعار المقررة رسميا وبقيمة اجمالية (٢٩٧) دينار ٦٠٠ فلس .

وبذلك بلغ اجمالي الواردات المالية للمحطة من بيع منتوجاتها لعام ١٩٩٣ (١٣٥٢٣) دينار و (١٠٠) فلسا لا غير .

و- تحتوي محطة الفجيج الزراعية على قطيع من الاغنام المحلية يتكون من (٥٧١) رأسا حتى تاريخه موزعة كالتالي :-

النوع	العدد
نعاج امهات	٢٣٨
كباش تلقيح محسنة	١٨
كباش تربية محسنة	٥٥
عبر تربية	٧٥
مواليد حديثة	١٨٥

٥- يجري العمل حاليا على اعداد خطة متكاملة لتكون هذه المحطة مركزا للارشاد في مجال الثروة الحيوانية بمشاركة الوزارة والمركز الوطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا وذلك عن طريق تنظيم المشاهدات والتجارب لدى المزارعي .

٦- يعمل في المحطة مهندسان زراعيان وممرض بيطري وتسعة عمال وسائق مبينا في الكشف المرفق أسماؤهم ووظائفهم ومؤهلاتهم العملية وتاريخ تعيين كل منهم .

٧- أما بالنسبة لفصل بعض الموظفين وأسباب هذا الفصل فهي كالتالي :-

أ- تم فصل العامل / اسماعيل محمد الملاحيم العامل في محطة الفجيج وذلك للاسباب التالية :-

- تم انذار المذكور أعلاه بموجب كتاب الزراعة رقم ي/٢٥٠٢ تاريخ ١٩٩١/٩/٢٨ ولعدم اطاعته لمسؤوليه وأهماله وتقاعسه في الاعمال الموكلة اليه ومغادرته لمركز عمله بدون اذن رسمي مسبق .

- تقدم المذكور باستدعاءات كثيرة يطلب تغيير وظيفته وتميز عمله بالمزاجية .

- شكى كل من مراقب المحطة والموظفين لمدير الزراعة تصرف هذا العامل غير اللائق وعدم اطاعته المسؤولين وعدم انسجامه مع زملائه ورؤوسائه .

- اعاد مدير الزراعة بموجب كتابه رقم ي/٢٨٤٣/٨٥٠ تاريخ ١٩٩٣/١٠/٢ الشكوى من مسلكه الوظيفي وتصرفاته في العمل .

- تم بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٢١ انذاره انذارا نهائيا بسبب عدم اطاعته للمسؤولين وتقاعسه في العمل مع ابقائه بوظيفته الاساسية / عامل زراعي .

- ازدادت مشاكله مؤخرا حيث قام مدير الزراعة بتشكيل لجنة بتاريخ ٩٣/١١/٢٠ للتحقيق بالشكوى المقدمة من المهندس عبدالله الشمايله بحق المذكور .

- رفع مدير الزراعة بكتابه رقم ي/٣٣٠٧ تاريخ ١٩٩٣/١١/٢٧ مجريات التحقيق وافادات الموظفين والعمال .

- وبناء على هذه التقارير والتنسيبات الاصولية تم بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١١ انهاء خدماته اعتبارا من تاريخ ١٩٩٣/١٢/١٠ لسوء مسلكه وكثرة مشاكله مع مرؤوسيه .

ب- أما فيما يتعلق بالعامل يحيى جادالله اللواما فقد قدم استدعاء يطلب فيه الموافقة على قبول استقالته من العمل اعتبارا من تاريخ ١٩٩٤/١/٢٧ بناء على طلبه وتم الموافقة عليها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

وزير الزراعة الدكتور محمد مهدي الفرحان

مرفق (٢) كشف باسماء

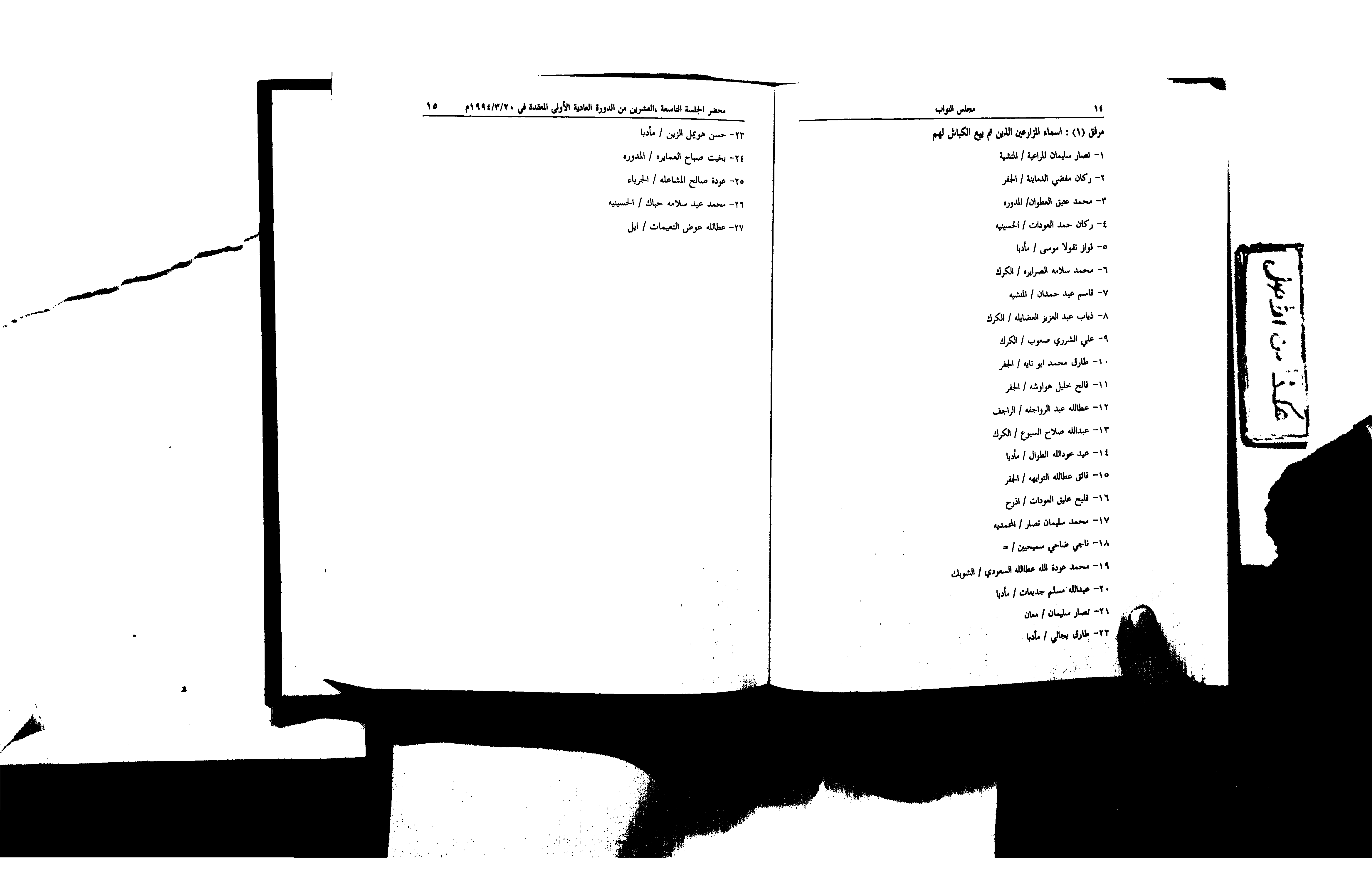
موظفون وعمال محطة الفجيج الزراعية

١. الموظفين

الاسم	الوظيفة	الدرجة	المؤهل العلمي	تاريخ التعيين
١. حسين خليل سليمان الهلالات	مراقب محطة	خامسة	بكالوريوس زراعة انتاج حيواني	١٩٨٦/١٢/٣
٢. عبدالله يعقوب شومر الشمايله	م.انتاج	خامسه	انتاج حيواني	١٩٩٢/٤/١٨
٣. عبد المهدي عباس محمد الطوره	ممرض بيطري	الثامنة	دبلوم انتاج حيواني	١٩٩٢/١٢/١
٤. حسن سلمان الهلالات	سائق سيارة	مقطوع	-	١٩٩٢/٨/١

٢. العمال

الاسم	الوظيفة	الدرجة	المؤهل العلمي	تاريخ التعيين
١. سلامة سليمان الهياهبه	مأمور مستودع	مياومه	ثالث ثانوي	١٩٨٧/٥/٢٥
٢. يوسف عبد ربه اللواما	حارس	مياومه	ثالث ثانوي	١٩٧٤/١١/١
٣.محمد سلمان ابو الخيل	حارس	مياومه	ثالث ثانوي	١٩٨٦/٧/١٢
٤. حسين سلمان الحمران	عامل	مياومه	ثالث ثانوي	١٩٩١/٩/١٤
٥. عبدالله سلامه العزازمه	عامل	مياومه	ثالث ثانوي	١٩٩١/٥/٢
٦. حماد سالم ابو الخيل	عامل	مياومه	ثالث ثانوي	١٩٩١/٩/٢
٧. عواد سليمان الحجيات	عامل	مياومه	ثالث ثانوي	١٩٩١/٩/١
٨. علي سالم ابو الخيل	عامل	مياومه	ثالث ثانوي	١٩٩١/٣/٢
٩. ماجد سلمان الحمران	عامل	مياومه	ثالث ثانوي	١٩٩٤/١/٨



مرفق (١) : اسماء المزارعين الذين تم بيع الكباش لهم

١- نصار سليمان المراعية / المنشية

٢- ركان مفضي الدماينة / الجفر

٣- محمد عتيق العطوان/ المدوره

٤- ركان حمد العودات / الحسينيه

٥- فواز نقولا موسى / مأدبا

٦- محمد سلامه الصرايره / الكرك

٧- قاسم عيد حمدان / المنشيه

٨- ذياب عبد العزيز العضايله / الكرك

٩- علي الشرري صعوب / الكرك

١٠- طارق محمد ابو تايه / الجفر

١١- فالح خليل هواوشه / الجفر

١٢- عطالله عيد الرواجفه / الراجف

١٣- عبدالله صلاح السبوع / الكرك

١٤- عيد عودالله الطوال / مأدبا

١٥- فائق عطالله التوايهه / الجفر

١٦- فليح عليق العودات / اذرح

١٧- محمد سليمان نصار / المحمديه

١٨- ناجي ضاحي سميحين / =

١٩- محمد عودة الله عطاالله السعودي / الشوبك

٢٠- عبدالله مسلم جديعات / مأدبا

٢١- نصار سليمان / معان

٢٢- طارق بجالي / مأدبا

٢٣- حسن هويمل الزين / مأدبا

٢٤- بخيت صباح العمايره / المدوره

٢٥- عودة صالح المشاعله / الجرباء

٢٦- محمد عيد سلامه حباك / الحسينيه

٢٧- عطالله عوض النعيمات / ايل

دولة رئيس المجلس : السيد طه الهباهبه

السيد طه الهباهبه

دولة الرئيس

اود ان اتقدم بشكري الى وزير الزراعة على اجابته ضمن المدة المحددة ، ولكنني استغرب بشدة ما جاء في الرد وبالذات النقطة الخامسة بان العمل حالياً يجري على اعداد خطة متكاملة لتكون هذه المحطة مركزاً للارشاد في مجال الثروة الحيوانية ... الخ . فماذا كان عمل المحطة خلال ثلاثة وثلاثين عاماً ؟ واين نتائج الابحاث والدراسات التي قامت بها وهي تستملك (١٢) الف دونم من اخصب اراضي الشوبك ؟! إن تلك الأراضي لو أجرت لأصحاب الأغنام بواقع دينار لكل دونم في العام لحصلت على مردود مادي اكثر من المبلغ الذي حصلت عليه عام ١٩٩٣ حوالي (١٤) الف دينار ، وبالتالي ماذا قدمت تلك المحطة من خبرات لمربي الاغنام في الشوبك بشكل خاص ، وابناء المحافظة بشكل عام .

وكان يفترض في هذه المحطة أن تكون اضخم مشروع لانتاج الثروة الحيوانية وزراعة النباتات الرعوية ، وكان من المفروض ان تصبح مركزا هاماً لصناعة اللحوم ومشتقات الألبان .

وكان يمكن ان تساهم بدعم ابناء المنطقة لتربية سلالات محسنة من الاغنام تواكب البيئة المحلية ، والظروف والعوامل المناخية .

وكان يمكن ان تستوعب الايدي العاملة محلياً ، وشباب المحافظة الذين يحملون مؤهلات زراعية وبالذات من كلية مجتمع الشوبك ذات الطابع التخصصي في الزراعة .

إن هذه المحطة جديرة بالاهتمام والمتابعة، وجديرة بأن تفض عنها الوزارة ثياب الكسل والاتكالية ، وان ترفدها بعناصر شابة مؤمنة بالعمل وبالارض ، وأن تتبع ادارياً وفنياً الى المركز الاقليمي للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا الموجود في الشوبك الذي تأسس خصيصاً لمثل هذه الأهداف .

واتمنى على الأخ معالي الوزير ان يقوم بزيارة ميدانية للاطلاع على احوال هذا المشروع ، وحل مشاكله على الطبيعة وان يشاهد أحوال مستنبت الشوبك الزراعي ، وسوف اتابع مع زملائي نواب جبهة العمل الوطني اجراءات الوزارة التي اتمنى ان تكون سريعة ولصالح ابناء المنطقة .

وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير الزراعة .

معالي وزير الزراعة : شكراً دولة الرئيس .

أشكر سعادة الاخ النائب على ملاحظاته وأود ان اؤكد هنا ان تجربتنا البحثية بالنسبة للثروة الحيوانية خلال السنوات العشر الماضية لم تكن على درجة من النجاح نتمناها .

واتجهت الوزارة خلال العشر سنوات الماضية نحو التأكد من دقة الابحاث التي تجري

وصدق نتائجها .

وكما يلاحظ سعادة الاخ النائب والمجلس الكريم ان هذه المحطة أغلقت لفترة ثم أعيد إفتتاحها . والوزارة الآن بصدد توسيع نشاطات المركز الوطني للبحوث الزراعية ، وسوف تأخذ ملاحظة سعادة الاخ النائب بعين الاعتبار حينما يتم توثيق وتوكيد نشاطات المركز في منطقة الشوبك وسأقوم بزياراتي الميدانية معه ... وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، البند الذي يليه .

السيد الامين العام بالوكالة

٣. كتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم (٧٦٧٥) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢١ ، جوابا على السؤال رقم (١٣١) والمقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الربضي .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٤٥٧/١٩/١٦/٣

التاريخ : ١٤١٤/٨/٢٥هـ

الموافق : ١٩٩٤/٢/٦م

معالي وزير التربية والتعليم

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٣١) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢ ، والمقدم من سعادة الدكتور فرح الربضي . رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

دولة رئيس مجلس النواب الاكرم

بعد التحية ،

ارجو التكرم بتحويل السؤال التالي لمعالي وزير التربية والتعليم حول تغيير قلعة الربض الى قلعة عجلون .

السؤال : قامت وزارة التربية والتعليم في الآونة الاخيرة بتغيير اسم قلعة الربض الى قلعة عجلون مخالفة بذلك منطق التاريخ ومنطق الآثار ومخالفة بذلك قانون النقد الاردني الذي يحمل اسم القلعة بصيغته الصحيحة اي " قلعة الربض " مع رسم للقلعة على ورقة النقد الاردني ذات العشرة دنانير .

وشكراً .

النائب الدكتور فرح الربضي

١٩٩٤/١/٣٠

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة التربية والتعليم

الرقم : ٧٦٧٥/٧٢/١٤

التاريخ : ١٤١٤/٩/٩١هـ

الموافق : ١٩٩٤/٢/٢١م

دولة رئيس مجلس النواب الاكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اشارة الى كتابكم رقم ١٩/١٦/٣/٤٥٧ بتاريخ ١٩٩٤/٢/٦ ، المتضمن صورة عن السؤال رقم (١٣١) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢، والمقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الربضي ، أرجو أن أبين ما يلي :

١. تقدم أعضاء مبحث التربية الاجتماعية والوطنية في مديرية المناهج والكتب المدرسية بدراسة تبين ان الاسم الصحيح للقلعة الاثرية في مدينة عجلون هو (قلعة عجلون) وليس قلعة الربض مستندين في ذلك الى عدد من المصادر والمراجع التاريخية .

٢. وجهت وزارة التربية والتعليم كتابا رسميا رقم ٣٦/٦/١٠ تاريخ ١٤١١/٦/١٩ هـ الموافق ١٩٩١/١/٥م ، وأرفقت معه دراسة أعدها المختصون في مديرية المناهج ، الى وزارة السياحة والآثار وطلبت تزويدها بالاسم الرسمي المعتمد للقلعة ، وذلك لاعتماده في المناهج والكتب المدرسية ، وارسلت نسخا من ذلك الكتاب الى الجامعات الاردنية الرسمية .

٣. ردت وزارة السياحة والآثار بكتابها رقم ٥٨/٣/١٧ تاريخ ١٩٩١/١/٢١ انها تتفق مع المختصين في المديرية العامة للمناهج وتقنيات التعليم بأن الاسم القديم للقلعة هو " قلعة عجلون " كما ورد في المصادر التاريخية .

٤. ردت جامعة مؤتة بكتابها رقم ٤١٤/١٠/١٣٥ تاريخ ١٤١١/٧/٢٦هـ الموافق ١٩٩١/٢/١١م بأن قسم التاريخ والآثار في كلية الآداب يرى ان اسم القلعة الأثرية في مدينة عجلون هو (قلعة عجلون) وليس (قلعة الربض) .

٥. كذلك ردت الجامعة الاردنية بكتابها رقم ٣٤٩٩/١/١٢ تاريخ ١٤١١/٨/٣ هـ الموافق ١٩٩١/٢/١٨ بأن الاسم الصحيح للقلعة هو (قلعة عجلون) كما ورد في المصادر المعاصرة لبناء القلعة ، أما اسم قلعة الربض فقد أطلقه عليها الرحالة المحدثون وأخذت به الجهات الرسمية .

٦. يفيد المختصون في مديرية المناهج والكتب المدرسية ان غالبية المصادر التاريخية والجغرافية تؤكد تسمية القلعة (بقلعة عجلون) ، ومن هذه المصادر :

- كتاب الاعلاق الخطيرة في ذكر امراء الشام والجزيرة لابن شداد (ت٦٨٤هـ) .
- كتاب تراجم رجال القرنين السادس والسابع لأبي شامة المقدسي (ت٦٦٥هـ) ص٨١ .
- كتاب البداية والنهاية لأبي الفداء بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ) المجلد السابع ج١٣،ص٦٩ .
- كتاب تقويم البلدان لعماد الدين بن الملك الافضل ص ٢٤٥ .
- كتاب مفرج الكروب في أطبار بني أيوب ، لجمال الدين محمد بن سالم بن واصل ج٣ ، تحت سنة ٦٠٨هـ .
- دفتر مفصل لواء عجلون رقم ٩٧٠ ، تحقيق د. محمد عدنان البخيت ، ونوفان الحمود ص٥٩ .
- كتاب التاريخ المنصوري لأبي الفضائل محمد الحموي ص٦٧ .

أما تسميتها بقلعة الربض ، فقد اعتمد المؤرخون المحدثون على ما ذكره الرحالة الاجانب في كتبهم ومنهم :-

أ- لانكستر هاردنغ في كتابة اثار الاردن ، ص٤٩ . حيث ورد تناقض في كتابه فاطلق عليها قلعة عجلون وكذلك قلعة الربض ولم يشر الى ما استند عليه في تسميتها بقلعة الربض .

ب- الرحالة بيركهارت في كتابه رحلات بيركهارت ج٢ ، ص٣١ . لم يشر الى سبب التسمية بقلعة الربض . وبهذا فان انفرد بتسميتها قلعة الربض هم رحالة وعلماء آثار أجانب دون الاعتماد على اساس تاريخي .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

وزير التربية والتعليم

د. خالد العمري

المرفقات :-

١. كتاب معالي وزير السياحة والآثار .
٢. كتاب عطوفة رئيس الجامعة الاردنية .
٣. كتاب عطوفة رئيس جامعة مؤتة .
٤. الدراسة التي أعدها أعضاء المناهج .

السيد مدير عام المناهج وتقنيات التعليم

الموضوع : تسمية قلعة عجلون

نرجو أن نوضح بأن تسمية قلعة عجلون بقلعة الربض لا تستند الى أساس تاريخي انطلاقا من معطيات الكتب التراثية التي تؤكد تسميتها بقلعة عجلون ، وهي : كتاب تراجم رجال القرنين السادس والسابع ، لأبي شامة المقدسي (ت ٦٦٥هـ) ص ٨١ ، وكتاب الاعلاق الخطيرة في ذكر امراء الشام والجزيرة لابن شداد (ت ٦٨٤هـ ، وتاريخ لبنان والاردن وفلسطين ص ٠٠٠٨٦ وكتاب « البداية والنهاية لأبي الفداء ابن كثير الدمشقي ت ٧٧٤هـ / المجلد السابع ، الجزء الثالث عشر ص ٦٩ » وكتاب تقويم البلدان لعماد الدين بن الملك الأفضل ص ٢٤٥ ، وكتاب مفرج الكروب في أخبار بني أيوب ، لجمال الدين محمد بن سالم بن واصل الجزء الثالث تحت سنة ٦٠٨هـ » ودفتر مفصل لواء عجلون رقم ٩٧٠ تحقيق محمد عدنان ونوفان الحمود ص ٥٩ ، وكتاب « التاريخ المنصوري لأبي الفضائل محمد الحموي ص ٦٧ .

وقد وقع علماء الأثار والرحالة الأجانب في تناقض فقد سماها عالم الآثار لانكستر هاردنغ فسماها في صفحة واحدة قلعة عجلون وقلعة الربض ولم يشر الى ما استند اليه في تسميتها بقلعة الربض ، وكان ذلك في كتابه اثار الاردن ص ٠٠٤٩ وورد اسمها كذلك عن الرحالة بيركهارت في كتابه رحلات

بيركهارت الجزء الثاني ص ٣١ » ولم يشر إلى سبب التسمية ، وبهذا فإن من انفرد بتسميتها بقلعة الربض هم رحالة وعلماء اثار أجانب ، دون الاعتماد على / أساس تاريخي ، ولهذا فإننا نرى أن تكون تسميتها « قلعة عجلون » ، وهذا ما يتمشى مع تسميات القلاع في الأردن إذ تنسب كل قلعة الى المدينة التي توجد فيها .

عضو المناهج لمبحث الاجتماعيات

زياد عبد العزيز المدني

عضو المناهج لشؤون التحرير اللغوي

ابراهيم عبد الجواد

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : ٤١٤/١٠/١٣٥

التاريخ : ١٤١١/٧/٢٦

الموافق : ١٩٩١/٢/١١

معالي وزير التربية والتعليم المحترم

تحية طيبة وبعد ،

فأشير الى كتابكم رقم ٣٦/٦/١٠ تاريخ ١٩٩١/١/٥ بخصوص التسمية الرسمية للقلعة الاثرية في مدينة عجلون .

ارجو ان اعلمكم بان قسم التاريخ والاثار في كلية الاداب يرى ان اسم القلعة الاثرية في مدينة عجلون :-

(قلعة عجلون)

وليس (قلعة الربض) كما هو معروف لدى اكثر الناس ، واغتنم هذه المناسبة لاعرب لكم عن خالص شكري وتقديري لحسن اهتمامكم .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

رئيس الجامعة

د. عوض خليفات

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الاردنية

الرقم : ٢٤٩٩/٥/١/١٢

التازيخ : ١٤١١/٨/٣

الموافق : ١٩٩١/٢/١٨

معالي وزير التربية والتعليم

– عمان –

تحية طيبة وبعد ،

فأشير الى كتابكم ذي الرقم ٣٦/٦/١٠ المؤرخ ١٩٩١/١/٦ ، ومرفقه تقرير أحد المتخصصين حول اسم القلعة الاثرية في مدينة عجلون ، بشأن الاستفسار عن الاسم الرسمي للقلعة لاعتمادها في المناهج والكتب المدرسية .

ارجو ان انقل اليكم ان الاسم الصحيح للقلعة هو " قلعة عجلون " كما ورد في المصادر المعاصرة لبناء القلعة وغيرها من المصادر المتأخرة ، أما اسم قلعة الربض فقد اطلقه عليها الرحالة المحدثون وأخذت به الجهات الرسمية ، ولا يعول على ذلك من الناحية العلمية ، لان الاصل ما ورد في المصادر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس الجامعة

نائب الرئيس لشؤون الكليات الانسانية

(الدكتور محمد عدنان البخيت)

بسم الله الرحمن الرحيم

دائرة الآثار العامة

عمان

الرقم : ٥٨/٣/١٧

التاريخ : ١٤١١/٧/١ هجرية

التاريخ : ١٩٩١/١/٢١ ميلادية

الموضوع : تسمية قلعة عجلون :-

بالاشارة الى كتابكم رقم ٣٦/٦/١٠ تاريخ ١٤١١/٦/١٩ الموافق ١٩٩١/١/٥ فاننا نتفق مع المختصين في المديرية العامة للمناهج وتقنيات التعليم بأن الاسم القديم للقلعة هو " قلعة عجلون " كما ورد في الاعلاق الخطيرة لابن شداد (٦٨٤/ ١٢٨٥)تحقيق سامي الدهان - دمشق ١٩٦٣ والذي يذكر ص٨٧ : وقيل : انه كان مكانها دير قديم يسكنه نصراني اسمه عجلون، فهدم وبقيت القلعة مكانه فسميت باسم الراهب ، وهذا التفسير لاسم القلعة يحتاج بالطبع الى التمحيص وفي نخبة الدهر للدمشقي : مدينة عجلون وفيها حصن حسن حصين .

اما ابو الفدا (١٣٢١/٧٢١) في تقويم البلدان فيذكر : "عجلون حصن وربضه يسمى الباعونه والحصن عن البلد شوط فرس" .

والربض في المعاجم العربية هو " ماحول المدينة (او القلعة) من بيوت ومساكن " والبلدة الشهيرة قرب عجلون كانت الباعونة .

ان اول ذكر - في علمنا - لقلعة الربض جاء في رحلات بيركهارت ترجمة أنور عرفات عمان ١٩٦٩ ص- ٣١ - ٣٢ : يستدل من " تقويم البلدان " لابي الفدا ان الربض هي بلدة الباعونة - القريبة من عجلون، وربما نسبت اليها القلعة في وقت متأخر .

وفي هذه الحالة لا يوجد خطأ في تسمية " قلعة الربض " اذا كان المقصود بلدة الباعونة - الا ان الاصح هو ان تسمى " قلعة عجلون " كما اشار اليها الجغرافيون والمؤرخون العرب .

واقبلوا الاحترام ،،،

وزير السياحة والاثار

دولة رئيس المجلس : الدكتور فرح

الدكتور فرح الربضي : شكراً دولة الرئيس .

أود أولاً :- أن اشكر معالي وزير التربية والتعليم على رده وأرجو ان يتسع صدر معالي الوزير لذكر الملاحظات التالية .

وأول هذه الملاحظات أن النقد الاردني فئة العشرة دنانير تحتوى على رسم لقلعة الربض ومكتوب عليها قلعة الربض بجانب الرسم ، وهذا النقد صادر بقانون . والتعليمات التي صدر عن معالي الوزير السابق لا تساوي وليس

لها من القوة ما تعارض القانون ، فأما أن نغير النقد الاردني ونصحح أو نصحح التعليمات أما فيما يتعلق بالمعلومات والملاحظات التي وردت في كتاب معالي الوزير فأنني اوجز هذا الامر في حالات ثلاث .

يتغير الأسم عادة إذا كان يحمل في طياته قبحاً .

مثل (فارة) غيرناها الى الهاشمية ، (خنزيرة) حولناها الى الاشرفية ، (أم الحداثين) حولناها الى ام البساتين . لأن هناك قبحاً غيرنا هذه التسيمة حتى تكون مقبولة من الذوق العام ولاخلاف على ذلك ، فكلمة (الربض) ما أتصور أنه فيه قبح حتى يتغير .

الحالة الثانية التي تتغير فيها التسميات إذا كانت هذه التسميات أجنبية أو غير عربية ، فعندما تحول القلعة الى قلعة عجلون ، عجلون كلمة أجنبية وليست عربية ، وأما كلمة الربض فتحمل في طياتها حرف (الضاد) وهو الحرف الذي يميز لغتنا العربية عن سائر لغات العالم ، إذن هي ليست أجنبية .

تبقى الحالة الاخيرة ان يكون هذا الاسم يحمل خطأً تاريخياً ، بمعنى آخر أن هذه التسمية لا تنطبق على الواقع وعلى التاريخ .

والاخوة في شعبة الاجتماعيات في مديرية المناهج ذكروا بعض المراجع واعتمدوا عليها وهي مراجع عربية ، ولقد رجعت لهذه المصادر وقرأتها واحداً واحداً فلم تقع عيني على تسمية قلعة عجلون في أي من هذه المراجع التي ذكرها هؤلاء الاخوان .

لابد بل وجدنا في كتاب « قلائد العقيان » لأبن خلكان وهو مؤرخ عربي قديم ويذكر بأن هذه القلعة تسمى قلعة الربض أو ربض عجلون نسبة الى التلال والجبال المحيطة بهذه المدينة ، فهي لا تخص اسم عشيرة معينة ولا اسم أي فئة من الناس وإنما هي تخص الامكنة المرتفعة المحيطة بهذه القلعة ، وياقوت الحموي وابن بطوطة أيضاً ، وابن بطوطة يذكر هذا بالذات .

ولم أجد في هذه المراجع كلمة واحدة تقول بأن هذه اسمها قلعة عجلون وهناك مرجع فرنسي يذكر أن أحد قادة صلاح الدين، أسامة ، جدد هذه القلعة وأعاد بناءها ، وكانت أيضا تسمى بقلعة « أرباض عجلون » أو « أرباض الباعونية » والباعونية نسبة الى باعون وهي بلد مشهور وقديم ومنها الشاعرة عائشة الباعونية .

هذه كلها مصادر عربية وتقول بأن هذه القلعة أسمها قلعة الربض نسبة الى الارباض أو الاماكن المرتفعة في ضوء ما تقدم أرجو من معالي الوزير ان يصحح هذه المعلومات أو على الاقل أن يعمل على تغيير العملة الاردنية بقانون آخر لينسجم مع هذه التعليمات ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير التربية

معالي وزير التربية والتعليم : شكراً دولة الرئيس،

شكراً للنائب الدكتور فرح الربضي على

هذه الملاحظة والمعلومات التي أوردها حول هذا الموضوع ، وأود أن أذكر نقطتين رئيسيتين هنا في هذا المجال .

- أن هنالك إلتزام بالتسميات العلمية التاريخية من منطلق العودة حقيقة الى المصادر المسؤولة ، ويبدو أن هذا الاختلاف كان سابقاً وقد أثير مثل هذا الموضوع قبل ان يثار من قبل النائب الكريم ، وقد وجهت ، كما هو مدون في هذه الاجابة ، أسئلة الى أقسام الانسانيات والتاريخ في جامعة مؤتة وفي الجامعة الاردنية .

وأكدت على أن غالبية المصادر تشير الى قلعة عجلون واللي درج أسمها بقلعة الربض .

واختصاراً للحديث أنا شخصياً لا أجد ما يمنع أن تكتب هنالك ملاحظة بعد كلمة عجلون بين قوسين والمسماة بقلعة الربض حتى أيضاً بربط هذا بالاذهان .

إلا أن التسمية التي وردت والتزمت بها المناهج هي مدروسة علمياً وموثقة علمياً ، وأنا لست مختصاً بالتاريخ حتى أدافع عن هذا الامر وإنما ورد لي من تقارير من الجامعات الاردنية أكد على أن القلعة مسماة بقلعة عجلون ، والان الاسم الدارج يتداخل فيها وأحياناً الاسم الشائع والخطأ الشائع أحياناً يغلب على التسمية .

أما مقارنة النقد الاردني بهذا الامر فالموضوع موضوع آخر لا أعتقد أن مداخلة المناهج التي تلتزم بمصادر علمية موثقة نستطيع أن نقارنها بهذا الامر .

وأيضاً التسمية ، تسمية عجلون ، أو ربض عجلون ، أشياء لها إرتباط فلكلوري موجود يختلف عن التسمية في المناهج الاردنية .

ولا استطيع حقيقة ان اضيف اكثر من ذلك ولكنني اؤكد مرة أخرى أنه يمكن أن يوضع ملاحظة بأنه من الدارج والشائع أن هذه القلعة أيضاً يطلق عليها بالدارج أسم قلعة عجلون ولا يغيرنا في ذلك شيء .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، البند الذي يليه .

السيد الامين العام بالوكالة :

٤. كتاب معالي وزير الصحة رقم (٢٢) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٢ ، جوابا على السؤال رقم (١٤٠) والمقدم من معالي النائب عبد الرؤوف الروابده .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٤٣٢/١٩/١٦/٣

التاريخ : ١٤١٤/٨/٢٤هـ

الموافق : ١٩٩٤/٢/٥م

معالي وزير الصحة

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٤٠) تاريخ ١٩٩٤/٢/٥ ، والمقدم من معالي النائب السيد عبد الرؤوف الروابده .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام .

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ٩٤/٢/٥

دولة رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الصحة للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال :

١) من هي الجهة التي تحدد أجور الاطباء والمستشفيات في القطاع الخاص ، وممن تتشكل ، وسنداً لأي تشريع ؟

٢) هل لوزارة الصحة دور بتحديد تلك الأجور ، أم يحددها أصحاب المصلحة ؟

٣) ما رأي معاليكم بهذا التنظيم وعدالته وما هي الاجراءات التي اتخذتموها ولماذا ؟

٤) هل هناك جهاز للرقابة على عمل المستشفيات الخاصة والعيادات وما هو عدد أعضاؤه ، وما هو عدد مرات التفتيش شهرياً ؟

٥) ما هو عدد الشكاوى التي حققتم بها وماذا كانت النتائج وهل كشفتم مخالفات دون شكوى ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

عبد الرؤوف الروابده

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الصحة

الرقم : ع/ع/٣/٢٢ التاريخ ١٩٩٤/٢/٢٢
الموافق :

دولة رئيس مجلس النواب

تحية طيبة وبعد ،،،

اشارة لكتاب دولتكم رقم ١٩/٦/٣/ ٤٢٩ تاريخ ١٩٩٤/٢/٥ ومرفقه صورة عن السؤال رقم (١٤٠) المقدم من معالي النائب السيد عبد الرؤوف الروابدة .

أرجو أن أبين لدولتكم ما يلي :-

١. بخصوص الجهة التي تحدد اجور الاطباء والمستشفيات في القطاع الخاص .

كانت الاجور تحدد من قبل لجنة الاجور الطبية التي تضم اعضاء من وزارة الصحة ونقابة الاطباء الاردنيين وذلك سنداً للمادة (٥٨) من قانون الصحة العامة رقم (٢١) لسنة ١٩٧١ .

وفي عام ١٩٨٥ ادخل تعديل على قانون الصحة العامة لم يعد بموجبه اي صلاحية لوزارة الصحة في تحديد الاجور واصبحت من

اختصاص مجلس نقابة الاطباء .

أما بالنسبة للمستشفيات الخاصة فان المادة (٣٨) من النظام المعدل لنظام المستشفيات الخاصة رقم (٢) لسنة ١٩٨٧ تنص على مايلي :-

" يحدد كل مستشفى بالتنسيق مع الوزير او من يفوضه لهذا الغرض اجور الاقامة والخدمات والمعالجة فيه باستثناء اجور الاطباء ويعلن عنها بلوائح مطبوعة ومصدقة من الوزارة تعلق في امكنة بارزة في المستشفى بحيث يتمكن الاطباء والمرضى والمراجعون من الاطلاع عليها .

٢. اما بخصوص تساؤل النائب المحترم حول :-

" هل لوزارة الصحة دور بتحديد تلك الاجور او يحددها اصحاب المصلحة " . لقد بينت في جوابي على سؤال رقم (١) الجهة التي تحدد اجور الاطباء والجهة التي تحدد اجور المستشفيات الخاصة .

٣. اما بخصوص طلب رأيي في هذا التنظيم وعدالته .

ان وزارة الصحة ترى ان يتم تحديد الاجور الطبية من قبل لجنة مشتركة تضم مندوبين من وزارة الصحة ونقابة الاطباء والنقابة المهنية المعنية بعد وضع أسس لعملية التسعير يكون من أعضائها مستشارون ماليون واقتصاديون وقانونيون لتحقيق اكبر قدر من العدالة والمصلحة العامة بهذا الامر .. ولذلك قامت الوزارة باحداث مديرية للمؤسسات واخرى للمهن الطبية للعناية بجميع الامور التي تتعلق بالمهن الطبية والمؤسسات الطبية ومن صلاحياتها وضع التشاريع اللازمة للترخيص والمراقبة والتسعير .

٤. أما فيما يتعلق بموضوع جهاز الرقابة على المستشفيات الخاصة والعيادات .

لقد أولت وزارة الصحة هذا الموضوع اهتماما خاصا من خلال تنظيمها الاداري الذي اصبح ساري المفعول اعتبارا من ١/١١/ ١٩٩٣ والذي تم بموجبه احداث مديريتين لهذا الغاية .

الاولى مديرية المهن الطبية وتعني بتنظيم كافة المهن الطبية من الناحية الفنية ومراقبة اداء عملها ووضع التشريعات اللازمة لذلك .

والثانية مديرية المؤسسات الصحية وتعنى بكافة ما يتعلق بالمؤسسات الصحية من مستشفيات حكومية وخاصة وصيدليات ومستودعات ومصانع ادوية ومختبرات طبية خاصة ومختبرات اسنان ومحلات فحص وتجهيز النظارات الطبية ومراكز اللياقة البدنية ... وتعمل المديرية على ترخيص هذه المهن ومراقبة عملها ومدى تقيدها بالقوانين والانظمة المعمول بها .

كما تم احداث قسم للرقابة على المستشفيات في القطاع الخاص واحداث قسم لترخيص المؤسسات الصحية والعيادات والمراكز غير الحكومية حيث ان قسم المستشفيات في

ظل الانظمة السابقة لم يكن مفعلاً بشكل جيد ولم يكن يقوم بعمله كما يجب .

وقد تم خلال الفترة الاخيرة الكشف على المستشفى التخصصي والمستشفى الاهلي وابن النفيس والمعشر والحكمة ومستشفى الزرقاء الوطني ومستشفى سلهب التخصصي والمستشفى الاسلامي / فرع العقبة ومستشفى ملحس ومستشفى الامل للتوليد ومستشفى راهبات الوردية ومستشفى ابن سينا ومستشفى الهلال بالاضافة الى الكشف على عدد من الجمعيات الخيرية التي تقدمت بطلب لفتح عيادات فيها .

كما تم تشكيل لجنة متخصصة لدراسة اوضاع ومشاكل المستشفيات وشكاوي المواطنين فيما يتعلق بالاجور الطبية ويشارك في هذه اللجنة اعضاء من نقابة الاطباء والمختبرات واللوازم ورئيس قسم الترخيص .

وتقوم حاليا لجنة متخصصة من مختلف الاختصاصات يشارك فيها مستشارون لتحديث نظام ترخيص المستشفيات الخاصة .

اما عدد الشكاوي التي تم التحقيق فيها مؤخراً فيبلغ مجموعها (٤) شكاوي حول ثلاث منها الى اللجنة التأديبية في نقابة الاطباء التي قررت بانه ليس هناك خطأ فني من قبل الطبيب المعالج .

اما الشكوى الرابعة فقد تم توجيه انذار الى مستشفى الحكمة بضرورة توفير الرعاية الصحية الافضل للمواطنين .

كما اعطى مستشفى ابن سيناء مهلة شهر لتصويب اموره بوضع مدير للمستشفى والا ستتخذ الاجراءات القانونية بحقه .

كما طلب من المستشفى التخصصي اعادة مبلغ (١٣) دينار و (٢٥) قرشاً لمريض وطلب من المستشفى الاسلامي اعادة مبلغ (١٢٠٠) دينار من اصل (٤٠٠٠) دينار لمواطن .

" واقبلوا فائق الاحترام "

وزير الصحة / الدكتور عبد الرحيم محلس

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الرؤوف الروابده

السيد عبد الرؤوف الروابدة :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

اشكر معالي وزير الصحة على كريم رده المفصل ، وأرجو أن أوضح مايلي :

أولاً :

اورد معالي وزير الصحة في مقابلته مع جريدة شيحان أن من مآخذه على طريقة تسعير الدواء ان ادارة الرقابة الدوائية يديرها جماعة لهم مصالح في الخارج ولهم صيدليات خاصة بهم في الاردن .

ثانياً :

كان من مآخذ معالي الوزير في خطابه

أمام المجلس اثناء مناقشة السياسة الدوائية والغذائية أن اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية يتمثل فيها القطاع الخاص بشكل قوي مما يؤثر على رسم السياسة الدوائية في المملكة .

ثالثاً :

أما في رد معاليه على سؤالي فإنه يبين أن مجلس نقابة الأطباء وحده هو الذي يحدد أجور الأطباء دون أن يكون لوزارة الصحة أي دور في ذلك التحديد ، وبالتالي فإن القطاع الطبي الخاص صاحب المصلحة في ارتفاع أجور الأطباء هو الذي ينفرد وحده بتحديد أجور الأطباء .

لقد أثار معالي وزير الصحة اشتراك القطاع الصيدلاني الخاص في تحديد أسعار الأدوية فانتقد ذلك علناً وبتصريحات فيها كل دواعي الاستثارة ، أما إنفراد القطاع الطبي الخاص بتحديد أجوره فإنه لم يثر معالي الوزير ولم يجد مبرراً على الاطلاق لاطلاق أي تصريح يكشف فيه هذا الأمر الخطير ، فلماذا يا معالي الوزير ؟

رابعاً :

يقول معاليه في رده أنه يرى أن يتم تحديد الأجور الطبية من قبل لجنة مشتركة تضم مندوبين عن وزارة الصحة ونقابة الأطباء ، أي ان معاليه لا يجد مأخذاً في مشاركة القطاع الخاص بتحديد أجوره ، وهو أمر أؤيده فيه ، ولكنه لا يقبل نفس المشاركة عند الحديث عن تسعير الأدوية ، وهنا تتبين لنا سياسة الكيل بمكيالين واضحة جلية ونحن نرفضها في النظم السياسية .

خامساً :

لقد تفاخر معاليه بالسرعة القصوى في اقتراح تشريعات لضبط السياسة الدوائية وهو متكرر ، وهنا أتساءل عن سر التأخر حتى الآن في اقتراح تشريع جديد لتحديد الأجور الطبية وفق رأي معاليه الموضح في رده .

سادساً :

وثالثة الأثافي ، بل كارثة الكوارث ، التي لا مثيل لها في أي خدمة تقدم أو سلعة تسوق ، أن المستشفيات الخاصة تحدد أجور الخدمات والمعالجة فيها بالتنسيق مع وزير الصحة .

ان المستشفيات الخاصة التي يشكو المواطن ، غنياً او فقيراً مر الشكوى من اسعار معظمها ، هي التي تحدد أسعارها ليس بقرار من الوزير وانما بالتنسيق معه ، وهذا الوضع الخطير على صحة المواطن وجيبه لم يجلب انتباه معالي الوزير من تسلط أمثال من دعاهم بالحيتان والديناصورات ولم يستدعي سرعة من الوزير لتعديل ذلك النظام الظالم .

لماذا هذا الصمت والمواطن يئن من تكاليف المعالجة في القطاع الخاص ، وغداً عندما يطبق التأمين الصحي الشامل ستفتح آبار بترولية على الأطباء والمستشفيات دون رقابة على الأسعار .

دولة الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

يحز في النفس أن تكيل الوزارة بمكيالين وهي تهتم بصحة المواطن ، فالرقابة على الدواء واجبة وضرورية ولكن بمصاحبة رقابة صارمة على المداواة في العيادات والمستشفيات ، ليس في هذا الأمر اتهاماً لقطاعنا الطبي الخاص الذي نفخر به ونعتز بمستواه ، ولكنها دعوة الى الاطمئنان لعدالة الممارسة الطبية المسؤولة وأن المواطن يدفع كلفة عادلة .

أنني اتمنى أن اسمع موقفاً عاجلاً من اجور الاطباء والمستشفيات ، ومحاولة تشريعية جادة لتصويب الأمور ، والا نكون كمن يفتح عيناً ويغمض أخرى عند النظر للمواضيع المتماثلة ، أو يكون الهدف اثارة موضوع للتغطية على موضوع آخر .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : شكراً ، البند الذي يليه .

السيد الأمين العام بالوكالة :

٥. كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٢١٩٨) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٥ ، جوابا على السؤال رقم (١٣٢) والمقدم من سعادة النائب الدكتور احمد القضاة .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٤٥٨/١٩/١٦/٣

التاريخ : ١٤١٤/٨/٢٥

الموافق : ١٩٩٤/٢/٦

معالي وزير المياه والري

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٣٢) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢ والمقدم من سعادة النائب الدكتور احمد القضاه .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام .

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

دولة رئيس مجلس النواب الأكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

فأرجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير المياه والري .

السؤال :

ما هي الاجراءات التي اتخذتها وزارة المياه والري من أجل تصريف المياه الخارجة من محطة تنقية كفرنجه بشكل صحي وسليم علماً أنها لا تزال تصب في سيل كفرنجه وتنساب باتجاه كريمة وتقوم عليها زراعات في وادي كفرنجه ومنطقة كريمة كما أن كثيراً من الاطفال في منطقة كريمة يستحمون بهذه المياه .

النائب

الدكتور احمد القضاة

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المياه والري

سلطة المياه

الرقم : ٢١٩٨/١٠/١٤/١

التاريخ : ١٩٩٤/٢/١٥

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : السؤال رقم ١٣٢

اشارة الى كتاب دولتكم رقم ١٦/٣/ ٤٥٨/١٩ تاريخ ١٩٩٤/٢/٦ والمتضمن سؤال سعادة النائب الدكتور أحمد القضاه عن المياه الخارجة من محطة تنقية كفرنجه .

يرجى التكرم بالعلم بأن وزارة المياه والري / سلطة المياه قد اعطت الموضوع أهمية خاصة وتم اعداد الدراسات الأولية من قبل شركة استشارية حيث تبين من الدراسة بأنه يمكن نقل المياه الخارجة من محطة التنقية باتجاه منطقة السماحيات على بعد ٨ كم من المحطة لاستغلالها ضمن فعاليات مشروع الغابات والأمن الغذائي التابع لوزارة الزراعة / مديرية الحراج .

وتقوم السلطة باعداد الشروط المرجعية لطرح عطاء الدراسات التفصيلية للمشروع اعلاه وذلك على ضوء توفر المخصصات المالية من المنحة الاوروبية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير المياه والري

د. هشام الخطيب

دولة رئيس المجلس : دكتور احمد

الدكتور أحمد القضاه :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس .

شكراً لمعالي وزير المياه والري لتفضله بالرد على سؤالي الذي وجهته بخصوص المياه الخارجة من محطة تنقية كفرنجه وهنا لا بدّ من بيان الأمور التالية .

اولاً : لقد انشئت هذه المحطة ومشروع المجاري التابع لها في كل من عجلون وعين جنا وعنجره وكفرنجه من اجل المحافظة على مصادر المياه والبيئة الصحية السليمة إلا ان هذه المحطة جاءت بنتائج عكسية إذ أن المياه الخارجة منها تصب في وادي كفرنجه الدائم الجريان صيفاً وشتاءً وكان يمتاز بينابيعه النقية والصالحة لجميع الأغراض سواء كانت منزلية أو زراعية .

ثانياً : لقد حرمت هذه المياه الملوثة المزارعين واللذين تمتد أراضيهم على جانبي الوادي من زراعة كثير من أصناف الخضار والتي كانت تعتبر مصدراً رئيسياً لإعالة أسرهم علماً انه لا يخفى على أحد أن الملكيات في لواء عجلون محدودة جداً والبعض لا يملك سوى قطعة صغيرة محاذية للوادي المشار اليه .

ثالثاً : إن المياه التي تجري في وادي كفرنجه تصل في النهاية إلى منطقة كريمة لتتفرع في أقنية من أجل استغلالها لسقاية

المزروعات وكثيراً ما تقوم عليها زراعات للخضار التي تؤكل طازجه مما يشكل خطراً جسيماً على صحة المواطنين وزيادة على ذلك فإن كثيراً من الأطفال اللذين يعيشون في تلك المنطقة قد أنشاؤا أحواضاً في أسفل الوادي وعلى تلك الأقنية من أجل الاستحمام بها في اوقات الطقس المناسب .

رابعاً : لقد كانت هناك وعود سابقة من أجل تصريف هذه المياه إلى المنطقة الرعوية في السماحيات ومنذ إنشاء هذه المحطة وذلك درءاً لخطرهما ولكن هذه الوعود ذهبت ادراج الرياح ولم تكن إلا سراباً لا يروي الظمأ .

خامساً : إن هذه المحطة ومحطات التنقية المشابهة لها قد تكون سببا لا قدر الله في حدوث كوارث صحية واقتصادية وذلك حين تفشي مرض سارٍ ولذلك لابد من المعالجات الفنية لها وإعطائها صفة الأولوية كما انه لابد أن تمتد المعالجات للقضاء على الروائح الكريهة التي تزكم الأنوف وتشكل ازعاجاً للمارة فما بالك باللذين يعيشون في مثل هذه المناطق. وأخيراً وفقنا الله جميعاً وسدد خطانا على طريق الخير والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير المياه .

معالي وزير المياه والري : شكراً دولة الرئيس .

أشكر أخي الكريم على ما تفضل به وإني أشاطره الرأي بأهمية المحافظة على مصادر المياه القديمة التي أحدها مصادر نبع كفرنجه ، وأيضاً على التغلب على المشاكل الصحية الناتجة عن محطة التنقية .

وأود أن اؤكد له ان تصميماً جديداً لأستيعاب هذه المشكلة سيتم في منتصف العام الحالي ، وإن شاء الله سيتم تنفيذه في عام ١٩٩٥ ، ولقد رصدت المخصصات اللازمة لهذه الغاية إن شاء الله .

دولة رئيس المجلس : البند الذي يليه

السيد الأمين العام بالوكالة :

٤- قرارات اللجنة الزراعية .

١- قرار رقم «٣» تاريخ ١٩٩٤/٣/٥ ، والمتضمن توصيات اللجنة حول بيان معالي وزير الزراعة (القرار موزع في الجلسة السابقة والعشرين) .

دولة رئيس المجلس : السيد مقرر لجنة الزراعة والري .

الدكتور مصطفى شنيكات مقرر لجنة الزراعة والري :

قرار رقم (٣)

اجتمعت لجنة الزراعة والري لمجلس النواب يوم السبت الموافق ١٩٩٤/٢/٢٦ بنصابها القانوني برئاسة **سعادة المهندس منصور بن طريف** وحضور مقرر اللجنة **سعادة الدكتور مصطفى شنيكات** ، كما حضر الاجتماع اصحاب المعالي والسعادة الاعضاء السادة ، **فرح الربضي ، حاتم الغزاوي ، علي الشطي ، جميل الحشوش ، محمد عوده نجادات ، سميح الفرح ، طلال عبيدات ، نادر الظهيرات ، نواف القاضي ، مفلح اللوزي ، محمود هويمل ، جمال الصرايره ، صالح شعواطه ، مفلح الرحيمي .**

وتغيب عن حضور الاجتماع اصحاب المعالي والسعادة الاعضاء السادة :

عبد الكريم الدغمي ، انور الحديد ، خالد العجارمه ، سمير قعوار ، عبدالله اخوارشيده ، عبد الحافظ الشخانبه ، د. نزيه عمارين ، د. عبد المجيد الاقطش ، احمد الكساسبه ، فياض جرار ، محمد الحنيطي ، سمير حباشنه ، عبد موسى النهار .

كما اجتمعت اللجنة يوم السبت الموافق ١٩٩٤/٣/٥ بنصابها القانوني برئاسة **سعادة المهندس منصور بن طريف** رئيس اللجنة وحضور مقرر اللجنة **سعادة الدكتور مصطفى شنيكات .**

كما حضر الاجتماع اصحاب المعالي والسعادة الاعضاء السادة :

انور الحديد ، خالد العجارمه ، مفلح اللوزي ، عبد المجيد الاقطش ، صالح شعواطه ، حاتم الغزاوي ، علي الشطي ، جمال الصرايره ، عبدالله اخوارشيده ، محمد الحنيطي ، عبد الحافظ الشخانبه ، طلال عبيدات ، نادر الظهيرات ، محمود الهويمل ، أحمد الكساسبه .

وتغيب عن الاجتماع اصحاب المعالي والسعادة السادة :

نواف القاضي ، عبد الكريم الدغمي ، نزيه العمارين ، سمير حباشنه ، مفلح الرحيمي ، سميح الفرح ، عبد موسى النهار ، محمد عودة نجادات ، فياض جرار ، جميل الحشوش ، سمير قعوار ، فرح الربضي .

وقد تم في الاجتماعين مناقشة بيان معالي وزير الزراعة والذي القاه امام مجلس النواب يوم الاربعاء الموافق ١٩٩٤/٢/٢٣ بشأن السياسة الزراعية ، وبعد مناقشة مستفيضة لبنود البيان قررت لجنة الزراعة والري تقديم ما يلي :

دولة الرئيس

الاخوة النواب الكرام

بناءا على طلب مجلسكم الكريم درست اللجنة الزراعية وباهتمام كبير وبمشاركة كافة الاعضاء المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي آخذة بعين الاعتبار بيان معالي وزير الزراعة حول السياسة الزراعية وهي تقدم اليوم بعض الملاحظات على بيان معالي الوزير وبعض التوصيات التي نرجو ان ترفد القطاع الزراعي بالدعم .

دولة الرئيس

الاخوة النواب الكرام .

من المعلوم ان للقطاع الزراعي اهمية كبيرة في حياة مجتمعنا وفي نهضة باقي قطاعات الاقتصاد الوطني ، ان الأمن الغذائي عامل هام واساسي في أمن المجتمع بأكمله ، ويساهم المزارعون بجهد كبير في انتاج الغذاء من خلال الموارد المتاحة من ارض زراعية صالحة ومياه ولقد اظهر بيان معالي وزير الزراعة أمام المجلس الكريم الزيادات الكمية الكبيرة التي حدثت في انتاج المحاصيل الزراعية وبما في ذلك من الانتاج النباتي (خضروات ، فواكه ، محاصيل حقلية واعلاف) والانتاج الحيواني (حليب ومشتقاته) ، لحوم دواجن ، بيض لحوم حمراء) .

ولكن الانتاج الذي ورد في بيان معالي الوزير احتاج لاستثمارات من جانب المزارعين وحصل اغلبهم على قروض زراعية ولكنهم واجهوا العديد من المشاكل خاصة في مجال الاختناقات التسويقية والاضرار الناتجة عن العوامل المناخية (صقيع ، ثلوج ، رياح ... الخ) وكذلك نتيجة الافات الزراعية كالذبابة البيضاء وغير ذلك وفي ظل الاحوال فان الارقام والدراسات تؤكد أن الزيادة في اسعار مستلزمات الانتاج الزراعي وبالتالي ارتفاع كلفة الانتاج والذي لم يقل عن ١٠٠٪ خلال العشر سنوات الاخيرة لم يقابله زيادة في دخول المزراعين كما انه من المعلوم ايضا أن السياسة التموينية التي تم اتباعها وتطبيقها والتي ادت لان تكون اسعار الغذاء في الاردن - ولا زالت اقل من غيرها في بلدان كثيرة في الاقليم انما ايضا جاء جزئيا بسبب ما تحمله المزارع المنتج من عبء نتيجة مثل هذه السياسة والاسعار .

دولة الرئيس .

حضرات النواب الكرام .

ان قراءة متأنية لبيان معالي الوزير تبين ان الجهود المبذولة في القطاع الزراعي لم تتمكن من الاستثمار الافضل للموارد الزراعية حتى ان تشغيل هذه الموارد بالوضع السابق والحالي لم يحقق الكفاءة الاقتصادية وبذلك انخفض المردود الاقتصادي للموارد الزراعية ان المرحلة التي يعيشها الاردن والمتمثلة بعجزه عن تغطية حاجاته الغذائية وطموحاته بتحقيق الأمن الغذائي يستدعي استكمال وتشغيل كل ما هو متاح من الموارد بالاضافة الي العمل على استثمار هذه الموارد بكفاءة اقتصادية

عالية. دولة الرئيس .

حضرات النواب الكرام .

اما فيما يتعلق بالسياسة الزراعية بوجه عام فقد ورد في بيان معالي الوزير ان الحكومة بصدد استكمال الدراسات المتعلقة بالتوجهات المناسبة في هذا الاطار وان النية تتجه لعقد مؤتمر وطني يحشد كل الطاقات والدراسات والاراء بما يساعد في بلورة توجهات عملية في السياسة الزراعية ، وان اللجنة الزراعية وهي تؤيد التوجه لعقد مؤتمر وطني لتجد نفسها على استعداد للمشاركة بما يتوفر لدى كافة اعضائها من الجهد اتجاه المسألة الزراعية .

دولة الرئيس .

حضرات النواب الكرام .

في ضوء ما سبق تتقدم اللجنة الزراعية من المجلس الكريم بالتوصيات التالية راجية المجلس الكريم الموافقة عليها والحكومة الموقرة اخذها بعين الاعتبار :

اولا : بخصوص مستلزمات الانتاج

توصي اللجنة بخصوص مستلزمات الانتاج مايلي :

١. تفعيل قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ (المواد ٤٨ ، ٥٢ ، ٦٦) بشأن مراقبة جودة المستلزمات مثل الاسمدة والمبيدات والاشتال وملاءمتها واسعارها ... الخ .

٢. تمكين المنظمة التعاونية واتحاد المزارعين (ماليا) لخلق سوق مواز فعال لمستلزمات الانتاج .

٣. الطلب من شركة الفوسفات بيع السماد ب ١٠٪ اقل من السعر الحالي لان ما يستهلكه سوق المملكة لا يمثل سوى ٥ر١٪ تقريبا من مجمل انتاج الشركة من السماد والباقي يتم تصديره .

٤. تشجيع توجه وزارة الزراعة لانتاج اشتال اشجار الفاكهة بالاضافة لاشتال الزيتون وكذلك انتاج البذور والتقاوى التي تتبناها نتائج البحث العلمي .

٥. استمرار وزارة المالية بتنفيذ قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٣٥٥) تاريخ ١٩٩٢/٣/٧ ، لتعويض المزارعين الذين يستعملون المياه الجوفية والسطحية عن ارتفاع سعر السولار ووفق المعادلة التي تم الاتفاق عليها بين المالية والزراعة .

٦. الإسراع في تنفيذ مشروع بنك العبوات لما في ذلك من منفعة مباشرة لخفض تكاليف التسويق لعموم المزارعين حيث ان العبوات التي يمكن استعمالها مرات عديدة ولفترة طويلة ستكون كلفتها اقل بكثير من العبوات المستعملة حاليا .

٧. اعادة النظر في مشاريع الري بالانابيب في مناطق الاغوار وتفعيل المراقبة على استخدام مياه الري لتوزيع تكلفة المياه بشكل عادل .

٨. تفعيل دور الارشاد الزراعي من اجل استخدام وترشيد لمستلزمات الانتاج .

ثانيا : بخصوص تسويق المنتجات الزراعية .

توصي اللجنة بخصوص تسويق المنتجات الزراعية مايلي :

١. استمرار شركة تسويق المنتجات الزراعية بتوسعة وتطوير نشاطها وخاصة الوصول للاسواق الاوروبية وتصنيع عصائر من الانتاج المحلي من الحمضيات والفواكه الأخرى بالاضافة لصناعة رب البندورة كما انه من المهم ان ينضم لمجلس ادارة الشركة ممثل عن المزارعين ، وان تهتم الشركة فعليا باستغلال كامل طاقة التخزين المبرد لديهم للمحاصيل المحلية بشكل اساسي .

٢. تبني تشريعات واجراءات من وزارة الصناعة والتجارة ووزارة المالية لتحفيز الاستثمار من قبل القطاع الخاص نحو صناعات زراعية (صناعة احلال غذائي) تعتمد في موادها الخام على الانتاج المحلي ويكون دعمها من خلال اعفاء من الضريبة لمدة اكثر وحماية اغلاقية وحماية جمركية وقيود كمية ونوعية لا بل ان سلامة الغذاء تستوجب الاعتماد على الانتاج المحلي بصورة اكبر وان الاحلال الاستيرادي في نطاق الغذاء له اولويات وطنية .

٣. تبني توجه من وزارة الزراعة ومن خلال المنظمة التعاونية لتكوين جمعيات تعاونية للتسويق لتقوية وضع المزارعين في السوق .

٤. يدفع المزارع حاليا ٧٪ من قيمة انتاجه الذي يصل الى أسواق الجملة منها ٥٪ عمولة للوكيل و ٢٪ رسم لامانة العاصمة والبلدية لذلك يدفع المشتري ٢٪ رسم لامانة العاصمة والبلدية (وهذه النسب مفروضة بموجب النظام رقم ١٤ لسنة ١٩٦٦ والنظام رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٦) ونظراً لان كميات الانتاج تضاعفت كثيرا بعد صدور الانظمة المشار اليها وبالتالي زادت ايرادات الاسواق كثيرا ترى اللجنة ما يلي :

أ- أن يتم تخفيض النسبة التي يتحملها المزارع الى النصف .

ب- أو أن يتم اعطاء المزارع حصة من الحصيلة (الربع على الاقل) وتحول لميزانية صندوق دعم الزراعة في وزارة المالية .

٥. تبني توجه في عمليات الشراء التي تتم من قبل وزارة التموين أو في اتفاقيات البروتوكولات مع الدول الاخرى بأن يكون من الشروط الرئيسية تصدير كمية من المحصولات الزراعية (مثلا خضروات مقابل جزء من قيمة لحوم من رومانيا وبلغاريا وخضروات مقابل جزء من قيمة شعير من سورية ... الخ) .

٦. منع استيراد الفواكه نظرا لزيادة الانتاج المحلي من معظم الانواع .

٧. منع استيراد محاصيل العجز من البصل والثوم والبطاطا الا في الحالات القصوى للحاجة اليها .

٨. منع استيراد دجاج اللحم لوجود طاقة اكتفاء ذاتي .

٩. تشجيع زراعة الحبوب من خلال السياسة السعرية وبحيث لا يتجاوز ولا يقل سعر شراء القمح والشعير عن الاسعار في سوريا مثلا كبلد مجاور .

ثالثا : بخصوص فوائد القروض الزراعية :

توصي اللجنة بخصوص فوائد القروض الزراعية مايلي :

١. تؤكد الارقام أن قيمة الفوائد التي تم شطبها من قيمة فوائد القروض الزراعية الممنوحة من مؤسسة الاقراض الزراعي منذ عام ١٠٧٦ حتى نهاية عام ٩٣ يساوي ٢٢٪ فقط من جملة هذه الفوائد وبلغ مقدار تلك الفوائد التي تم شطبها حوالي ٨ ملايين دينار (الاعوام ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩١) لذا ترى اللجنة شطب مبلغ ١٥ مليون دينار اخرى من تلك الفوائد على الاقل وبحيث تقوم وزارة المالية بدفعها للمؤسسة خلال عامين .

٢. كما توصي اللجنة تطبيق نفس المبدأ على القروض الزراعية من المنظمة التعاونية على ان يتم ذلك بعد نقل ارصدة تلك القروض الى مؤسسة الاقراض الزراعي حيث تتولى المؤسسة ادارة الارصدة وتحويل ما يتم تحصيله من تلك القروض الى وزارة المالية وفق ما صدر من قرارات مجلس الوزراء الموقر حيال توحيد مصادر الاقراض الزراعي .

رابعا : بخصوص النمط الزراعي

تنص المادة ٣ من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ على مايلي :

(يناط بالوزير الصلاحيات التالية :

تحديد مناطق زراعة اصناف من الحاصلات دون غيرها ويستثنى من ذلك المزارع الخاصة بالوزارة والحقول الاخرى المعدة للتجارب الزراعية او الاكثارات الاولى للاصناف النباتية) .

١. توصي اللجنة على ضوء قيام وزارة الزراعة بتقييم تجربة النمط الزراعي المطبقة سابقا ان يتم تفعيل هذه المادة من القانون بما يمكن ان يؤدي لحسن استعمال الموارد الزراعية من ارض ومياه وتحسين دخول المزارعين وتنمية الموارد الزراعية المتاحة وحمايتها واستغلالها الاستغلال الامثل وزيادة الاعتماد

على الذات في توفير الغذاء .

٢.توصي اللجنة ان تستهدف خطة النمط الزراعي زيادة انتاج الحبوب والمحاصيل العلفية وتنمية وتطوير المراعي .

هذا وسوف تستمر اللجنة في دراسة وبحث جميع المشاكل والهموم التي تتعلق بالقطاع الزراعي ومن منطلق الخطة التي اعتمدتها اللجنة منهاجا لعملها .

لجنة الزراعة والري

أمين عام مجلس الامة

صالح الزعبي

دولة رئيس المجلس : شكراً للسيد المقرر ، هذا قرار مفصل ننتهي منه ونناقشه أو نعدل التوصيات ثم نأتي الى القرار الذي يليه . وكما تعلمون أيها الزملاء حوالي ثلث المجلس كانوا ممثلين في اللجنة الزراعية وشاركوا بشكل فعال في صياغة هذه التوصيات ، ولذلك نتوقع ان تكون مشاركة الزملاء أولاً من خارج أعضاء اللجنة ، ثانيا إذا اراد أحد أعضاء اللجنة أن تكون مداخلته مباشرة ومختصرة .

نفتح الآن باب للنقاش ، الدكتور محمد الزبن .

الدكتور محمد الزبن :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس ، أود أن أقول للزملاء الافاضل لقد شعر المزارع بخيبة أمله بممثليه عند إلقاء معالي وزير الزراعة ببيانه في ذلك الوقت ، وذلك لعدم مناقشة النواب لهذا البيان ، ولكن ارتأى المجلس الكريم بأن من مصلحة الزراعة والمزارع ان يحال هذا البيان الى لجنة متخصصة ألا وهي لجنة الزراعة .

ويعلم الجميع أن أكثر شريحة من شرائح المجتمع الاردني هي من يعمل بالزراعة ، وإنني أرى بأن ما توصلت اليه اللجنة الزراعية وتلاه مقررها وسميت بالتوصيات فأنني أطلب من الزملاء الافاضل بأن يتخذ المجلس الكريم قراراً ملزماً للحكومة بتنفيذ هذه القرارات ... وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، السيد بسام حدادين .

السيد بسام حدادين : شكراً سيدي الرئيس .

بداية أود ان أثمن عالياً جهود الزملاء الاعزاء في اللجنة الزراعية على الجهود الواضحة التي بذلوها ، ويبدو ان التخصص في الموضوع أفاد واختصر علينا كثيراً لكن لاحظت ملاحظة عامة أن اللجنة أخذت منحى معالجة الزراعة بعيداً عن معالجة جوانب الثروة الحيوانية باعتبار هذا الموضوع يجري معالجته والتطرق اليه تحت عنوان المسألة الزراعية .

فلاحظت أن التوصيات خلت من أيه مناقشة لأسناد هذا الفرع من الزراعة وهو فرع هام ، لذلك أدعوا الزملاء المختصين ان يتقدموا بتوصيات محددة باتجاه إسناد الثروة الحيوانية في مرافقها المختلفة .

الملاحظة الثانية سيدي الرئيس حول التسويق ، أعتقد بأننا متفقين بأن الدور الذي يمارسه السماسرة في العملية الزراعية حلقة تؤثر كثيراً على المزارع ويجني السماسرة الذين ينقلون من الحقل إلى سوق الخضار ، وتجار الجملة ، يجنون هم ثمار جهد وعرق المزارع والفلاح في أرضه .

لذلك سيدي الرئيس أدعو إلى ان تكون هناك توصية تلغي دور السماسرة أو تحجمه او تحد من دورهم الاستغلالي والارباح الفاحشة التي يتقاضوها نتيجة دورهم كوسيط بين المزارع وبين المستهلك .

المسألة الاخرى التي أعتقد أنها بحاجة الى توصيات أيضاً لأن اللجنة عليها أن تعالج المسألة الزراعية من كافة جوانبها كما أشرت ، مسألة المياه والسدود ، وأعتقد في بيان الحكومة جاء ما يشير الى هذه النقطة ، أنا اعتقد علينا ان نؤكد على أهمية إيلاء السدود الترابية والصغيرة والمتوسطة إهتمام خاص لتوفير مياه تساعد على تطوير الزراعة في بلدنا .

أخيراً ادعوا بحماس الى التأكيد على المؤتمر الوطني الذي دعت اليه اللجنة أو أثنت على اقتراح معالي الوزير لأن الانفتاح على المجتمع ، على المستهلك ، على المتخصصين ، هي أقصر الطرق التي يمكن أن تساعدنا لاستجماع كل خبراتنا وطاقاتنا المحلية وتوظيفها بتوصيات تخدم إقتصادنا الوطني ... شكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور عبد الرزاق طبيشات .

الدكتور عبد الرزاق طبيشات : شكراً دولة الرئيس .

أولاً ، أشكر اللجنة الزراعية على تقريرها الشامل ، وما أتمناه ان تخرج بعض هذه التوصيات الى حيز التنفيذ ، المزارعين حقيقة يئسوا كثيراً من كل البيانات التي سمعوها عن الزراعة .

وأعتقد أنه ليس لدي شيء أستطيع ان اضيفه إلى تقرير اللجنة الزراعية ... شكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد احمد الكساسبة .

السيد أحمد الكساسبة .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله

هذه الكلمة نيابة عن نواب كتلة جبهة العمل الاسلامي وذلك رداً على بيان معالي وزير الزراعة وهم السادة مع حفظ الالقاب .

١. حمزه منصور
٢. عبدالله العكايله
٣. ذيب انيس
٤. د. محمد الحاج
٥. عبد العزيز جبر
٦. عبد المنعم ابو زنط
٧. عبد الرحيم العكور
٨. د. احمد الكوفحي
٩. د. همام سعيد
١٠. د. محمد عويضه
١١. د. بسام العموش
١٢. د. ذيب عبدالله
١٣. بدر الرياطي
١٤. ضيف الله المومني
١٥. سليمان السعد

١٦. د. ابراهيم زيد الكيلاني
١٧. احمد الكساسبة

دولة الرئيس حضرات الزملاء المحترمين

جاء بيان معالي وزير الزراعة مفاجئاً لنا لدرجة خيبة الأمل حيث كنا نتوقع مع كثير من المهتمين بشؤون الزراعة في وطننا أن نسمع بيانا تفصيلياً شاملاً يسلط الاضواء على الواقع الزراعي في المملكة ، موضحاً السياسات الحكومية في هذا المجال متوخياً الدقة والمعلومات الصحيحة المدعمة بالارقام الاحصائية الفعلية وكنا نأمل ان يشتمل البيان على العوائق ومشاكل هذا القطاع وماذا عملت الحكومة بشأنها وما هي الخطط التي اتخذتها لمواجهتها .

لكن البيان جاء دون أكثر التوقعات تواضعاً ، تشوب جوانب القصور معظم مناحيه ، فلم يتعد البيان في أحسن ما يمكن ان يوصف به أنه نشرة احصائية ونبذة تاريخية امتلأت بالأرقام أو قل هو سيل من الارقام ، توصي للناظر اليها دون تمعن أن الوضع الزراعي سليم في واقعة ، راشد في نموه ، واعد في مستقبله .

فها هو البيان الذي القاه معاليه جرنا طوال معظم فقرات البيان في مقارنة غير منطقية لواقع الزراعة من عام ١٩٥٣ حيث كانت الدولة الاردنية بجميع مؤسساتها لم تتجاوز فترة الولادة الحقيقية ، وسنواتها لم تتعد الاربع تتلمس خطاها وبين الواقع بعد مرور أربعين عاماً ليبدو الفارق الرقمي كبيراً ومضللاً احياناً او مصوراً الأمور على أنها طفرة في الانتاج والتقدم والنماء لهذا القطاع ، وما اعلم ان مركزاً احصائياً أو دولة حين تريد ان تقيم أداءها أو تعيد النظر بنتائج سياستها تستخدم هذا الفاصل الزمني الكبير .

وعند المقارنة بين الجداول الاحصائية لفترة امتدت أربعين عاماً نقول عند المقارنة بين جدول مكون من هامشين او حدين فإنك لا تكون واقعيا وانت تعيش التطور او النمو ، تماماً كأن تقول بأن سكان الاردن كان مليون نسمة عام ١٩٥٣ وأصبح عام ١٩٩٣ اربعة مليون نسمة وهذا لا يدل دلالة حقيقية على التطور الذي مر به نمو هذا القطاع الزراعي الذي يعاني الكثير من المشاكل .

ونسجل هنا للوزير الاسلوب العاطفي في طرح ما أسماه بهواجس الحكومة وراح يكررها لمرات عديدة والحكومة باسادة التي تعيش على الهواجس والظنون هي حكومة تدين نفسها بأن ليس لها خطط موضوعية أو برامج علمية عملية لمواجهة هذه الهواجس التي ملأت خطاب الوزير تقض مضاجع الحكومة الموقرة .

دولة الرئيس حضرات الزملاء المحترمين

عندما بدأ البيان يفصل إن كان هناك تفصيلاً واضحاً وضع عناوين ثم ادرج تحتها ما اراد ان يقول وسننهج نفس النهج في ردنا وتحليلنا للبيان .

أولا الزراعة الأردنية اليوم

جاء في البيان في بند ١ صفحة ١ ان من المعيقات للتنمية الزراعية « محدودية الموارد الزراعية وبخاصة المياه والاراضي الزراعية وأن الاراضي الزراعية لا تشكل أكثر من (١٠٪) من مساحة المملكة » .

والسؤال هل استغلت هذه المساحة الضيقة حيث الواجب يحتم ان يستغل كل شبر فيها تعويضاً عن المساحات الشاسعة التي لا يمكن استغلالها ؟ وهل بحثت الحكومة بجدية عن المياه الجوفية في الاراضي التي قالت عنها أنها شبه صحراوية .

ويقول البيان ان من المعيقات تضاعف عدد السكان خمس اضعاف ، هل بلغت الكثافة السكانية حداً يجعل منها معوقاً ام ان منطق تبرير الاخطاء فقط ووحده فقط حدى بالوزير ان يعتبر ذلك معوقاً من معوقات الانتاج والتنمية .

وجعل البيان من التقدم في مجال التكنولوجيا الزراعية معوقاً من معوقات التقدم الزراعي وهذا منطق غريب إلا اذا كانت الحكومات المتعاقبة لم تفلح في وضع خطط للاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي لكي تكون سبباً للمنافسة مع منتجات الدول الاخرى لا معوقاً من معوقات تقدم التنمية الزراعية في وطننا الحبيب .

وقال البيان وعلى ضوء هذه الحقائق فقد حقق الاردن انجازات وراح معالي الوزير يعددها .

فمثلاً اعتبر ان مضاعفة الانتاج في المحاصيل الحقلية من ١٢٤,٠٠٠ طن عام ١٩٥٣ إلى « ٢٤١ » الف طن عام ١٩٩٢ اعتبره انجازاً كبيراً بالرغم من أن هذا الانجاز جاء خلال ما يقارب نصف قرن من الزمان تحسنت فيه وسائل الوقاية ومكافحة الآفات وتحسين البذار التي عمت العالم ونحن جزء منه كان لا بد من أن نستفيد من كل ذلك وأن يكون الانتاج تضاعف اضعافاً مضاعفة لا أن يصبح مجرد ضعف واحد خلال نصف قرن .

ويقول البيان بأنه لم يكن لدينا سوى بضع عشرات من المهندسين الزراعيين وأصبح لدينا الآن اربعة الآف مهندس زراعي ، أظن أن أكثرهم عاطل عن العمل .

وأسأل ماذا قدمت الوزارة لهؤلاء المهندسين الزراعيين أو الحكومات المتعاقبة ؟ وهل أعطت هؤلاء المهندسين الزراعيين لكي يحسنوا من إنتاجنا الزراعي أو يطوروا فيه ؟

ثانياً : الموارد الزراعية المتاحة

مع أن البيان اشار إلى أرقام صحيحة إلى حد ما في مجال الموارد المتاحة . إلا أنه وهو يشير إلى موضوع المياه تحدث عن تجاوز للحدود الآمنة في ضخ المياه الجوفية ، وتحدث عن تلويث مياه الري بخلطها بالمياه العادمة المنقاه بموافقة الحكومة يعني تلويث حكومي رسمي وتحدث عن ارتفاع كلفة استخراج المياه .

ولم يشر البيان إلى ماذا كان موقف الحكومة للحد من هذه الظاهرة أو تلك وماذا اتخذ من اجراءات للحيلولة دون الوصول إلى الهاوية ؟

وفي مجال القوى العاملة أشار البيان الى تناقص الايدي العاملة في الزراعة وإلى أنها بدأت تهجر الزراعة ، ونسأل هل سألت الحكومة نفسها لماذا هجر الناس الزراعة ؟ ومن المسؤول عن ذلك ؟ وماذا أعدت للوقوف بوجه هذه الهجرة بل بوجه هذا الخطر الماحق .

ثالثا :- وزارة الزراعة .

مع أنها من أقدم الوزارات في الدولة إلا أنها كانت من أعجز الوزارات بأن تطور الزراعة أو أن تنهض بما هو من ضمن مسؤوليتها الدستورية .

وأعجب للبيان وشكاوي المواطنين والمزارعين من غياب الوزارة عن المشاركة في حل المشاكل أو الحد منها ، فأين الارشاد الزراعي والمساهمة عندما يطلب صاحب مزرعة أن يُساعد في تقليم أشجاره أو تطعيمها أو معالجة الآفة التي تعمها ويكون الجواب من خلال موظف في وزارة الزراعة أو إحدى المديريات من خلف مكتبه الوثير وهو يحرك أصابعه ويطلب من المزارع أن يعالج في كثير من الاحيان آفات مزرعته بنفسه .

ثم هذا العدد الضخم من المهندسين الزراعين والاطباء البيطريين الذين أوردهم معالي الوزير بأنهم من كادر وزارته ، هل أعطونا علاجاً لأمراض زراعتنا ، أو هل أعطونا بذاراً يناسب منطقتنا وتضاعف إنتاجنا ؟ أم هل ساهموا في الحد من التصحر أم هل ارتفعوا بمستوى الزراعة ؟ أم هل وزارة الزراعة ما هي الا دائرة رسمية وظيفتها تشغيل عدد من الخريجين من أصحاب هذه التخصصات في محاولة من محاولات الحكومة للحد من البطالة .

وعندما تحدث البيان عن الارشاد والاعلام الزراعي من ١٩٣٩ - ١٩٩٢ والارشاد لم يكن لديه خطة ، هذا كما يقول البيان ، يقول البيان بأن المديرية بدأت مؤخراً بوضع خطة لغايات الارشاد وتنفيذ البرامج . ونقول لوزارة الزراعة صح النوم والحمد لله على السلامة ، وإن شاء الله بعد نصف قرن ثان سيكون لنا ارشاداً زراعياً فاعلاً له إثار ايجابية على زراعتنا .

دولة رئيس المجلس : عفواً أخ أحمد ، رجاءً يا اخوان الانصات ، يبدو فيه حديث كثير يدور في المجلس ، زميل لنا يتحدث والموضوع مهم جداً . تفضل أخ أحمد .

السيد أحمد الكساسبة : ثم يقول البيان إن الوزارة بصدد التعاون مع وزارات أخرى لتنظيم إنتاج وتصدير وإستيراد الحيوانات والدواجن ومدخلات انتاجها ومراقبتها ، وأرجو أن لا تكون الوزارة في نيتها التعاون مع وزارة السياحة والأثار والطاقة والاشغال العامة في سبيل ذلك .

ما هذا التخبط الذي درجت عليه

الحكومات المتعاقبة ، ولماذا لا يناط الشأن الزراعي كله بوزارة الزراعة بدبوله وملحقاته ومستلزماته وإنتاجه وتسويقه حتى بعد ذلك نستطيع أن نحاسب وزارة الزراعة بدل هذا التشرذم والذي توزع العمل الزراعي والشأن الزراعي بين وزارات ربما ليس لها الحق أو أخطأ المشّرع عندما أسند اليها مسؤولية من مسؤوليات الزراعي .

الاقراض الزراعي .

تشعر بالأسى وأنت تقرأ البيان وتزداد أسى عندما تسمع صياح المزارعين وشكواهم من مؤسسة الاقراض ومؤسساته . تحدثنا الحكومة عن قروض منحتها لكن لم تحدثنا عن مردودها . وهل تابعت انفاقها وهل تحققت من النتائج ، أم انها كانت وسيلة لضخ الاموال في جيوب المزارعين لتتحول إلى ديون تثقل كواهلهم . ولم تكلف الحكومات المتعاقبة نفسها في بحث فلسفة وسياسة الاقراض ، لذلك نواجه كل عام موجة من المطابقة بالاعفاء من الفوائد أو الغاء القروض ؟ . الجواب عندنا ، ككتلة نواب العمل الاسلامي .

لأنها قروض ربوية ويمحق الله الربا . وكان من باب أولى أن تلجأ الحكومة الى المزارعة أو مبدأ المشاركة في مشاريع زراعية مع المزارعين تخفف عليهم الأعباء .

وما يندرج على مؤسسة الاقراض الزراعي يندرج على المنظمة التعاونية والبنك التعاوني التي نطالب الحكومة باجراء دراسة جادة لهما وكشف الحقائق التي لايعلمها كثير من الناس . لأن المنظمة والبنك التعاوني كانا وسيلة لتسمين بعض المزارعين الكبار ولم تقدما الوظيفة المطلوبة منهما والتي من أجلهما أنشأت هاتين المؤسستين .

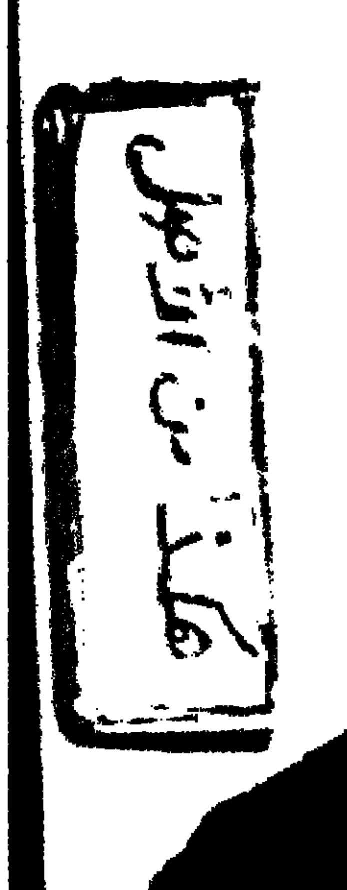
مؤسسة التسويق الزراعي .

ونحن نقرأ ما تقوم به مؤسسة التسويق الزراعي لم يقع بصرنا إلا على ما يلي : - إصدار نشرات ، إصدار دليل المستوردين ، إصدار دليل المصدرين ، نشرة يومية عن حجم الصادرات . هل هذه الأمور تحتاج إلى إنشاء مؤسسة لها مدير برتبة أمين عام وله مساعدون ومدراء وكادر وظيفي قد يزيد على كوادر بعض الوزارات وهي لم تقدم ، هذه المؤسسة ، لحل الاختناقات التسويقية أو استيعاب محصول البندورة ، على سبيل المثال ، في هذا العام الذي نكب مزارعوه في الاغوار ولم نجد أن مؤسسة التسويق الزراعي قد حركت ساكناً لتساهم في حل هذه المشكلة .

ألم يكن بالامكان أن تقوم الوزارة من خلال عدد محدود من الموظفين المؤهلين بعمل هذه المؤسسة التي لم تفلح في حل الاختناقات التسويقية ، أم أنه أصابنا مرض إنشاء المؤسسات الرسمية دون أن نفكر بجدوى إنشاء هذه المؤسسات .

المركز الوطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا .

وأرجو أن يطلع الاخوة على عدد حملة



شهادة الدكتوراة والماجستير والبكالوريوس الذين بلغ عددهم ما يدو على ٣٤٠ عضواً. ما الذي أعطاه هذا المركز لتطوير الزراعة في الاردن حتى هذه اللحظة وماذا كان نتاجه حتى هذه اللحظة . نريد محاسبة ، لا نريد أن ننشيء مؤسسات تتحول بالتالي الى مراكز للتشغيل أو كجزء من حل البطالة دون أن يكون لها هدف في تنمية إقتصادنا .

دولة الرئيس – الاخوة الزملاء

حتى لا نطيل عليكم أكثر فأننا نقترح ما يلي كتوصيات :

١- تفعيل دور المجلس الاعلى للزراعه .

٢- اتخاذ قرار سياسي جرىء لحل مشكلة المديونيه الزراعيه على المزارعين وخاصةً صغار المزارعين .

٣- اتخاذ قرار سياسي بأعادة ما سلب من صلاحيات وزارة الزراعة اليها ، وتجميع الصلاحيات الموزعه بين الوزارات الاخرى اليها .

٤- الكف عن أسلوب الاقراض الربوي والاتجاه إلى اسلوب المزارعة وأي أسلوب يتمشى مع طبيعتنا الغراء .

٥- ايجاد مختبر للعلاجات البيطريه حديث ويزود بالكفاءات العلميه .

٦- تكثيف الارشاد والأعلام الزراعي واحداث نقلةً نوعية في هذا المجال .

٧- توحيد مصادر الاقراض الحاليه واسقاط الفوائد المترتبه على المزارعين وعدم اعطاء القروض لكبار المزارعين واعطاءها لمستحقيها من المستحقين الذين بحاجة اليها ولكن بدون فوائد ربويه .

٨- التأكيد على أن الشركات تؤجر لها اراضى من اراضي الدولة تنفذ ما يتم الالتزام .

واضرب مثال الشركات التي أجر لها حوض الديسة وسهل الصوان اجرت لان تنتج حبوباً ، ولكننا فوجئنا بانها تنتج لنا الكاكا وغيرها من الفواكه .

٩- محاربة ظاهرة التصحر بانواعها .

١٠- إنشاء السدود الترابية وإحياء مبدأ الآبار التجميعية والبرك وإحياء مشروع سد خالد بن الوليد رضي الله تعالى عنه .

١١- اتباع مبدأ إحياء الأرض الموات وتمليك الارض لمن لا يملك وصولاً الى إقامة القرى التعاونيه الزراعية النموذجية .

١٢- دعم قطاع الدواجن ومنع استيراد الدجاج المجمد والعمل على انشاء مسالخ للدواجن لسد النقص الذي تدعيه الوزارة .

١٣- التوسع بتربية المواشي بانواعها .

١٤- انشاء نقابة للفلاحين أو المزارعين علماً بأن مجلس النواب الحادي عشر قد تقدم باقتراح بمشروع قانون لهذه الغاية في العام الماضي .

١٥- تفعيل دور مؤسسة التسويق الزراعي واعادة صياغة وظائفها بما يحد من ظاهرة

الوسطاء الذين يشكلون أحد أكبر مشاكل المزارعين .

١٦- انشاء شركات زراعية تعاونية تساهم الحكومة بتوفير مستلزمات الانتاج منعاً للأحتكار وتخفيفاً عن المزارعين .

١٧- تحويل شعار نحو أردن أخضر باشجار مثمرة لا حرجية ما أمكن .

١٨- معالجة أمراض التربة في الاغوار وغيرها .

١٩- مكافحة القوارض وكافة الآفات الزراعية والحشرات وخاصة الذبابة البيضاء التي فتكت بمحصول الاغوار في هذا العام .

٢٠- معالجة تلوث مياه السدود وخاصة سد الملك طلال بسبب ما يتسرب اليه من محطات التنقية .

٢١- معالجة الاختلال في الميزان التجاري مع العديد من الدول باتباع أسلوب المقايضة بالمنتجات الزراعية .

٢٢- عدم استئثار كبار المزارعين باستخدام وسائل النقل الجوي واتباع مبدأ تكافؤ الفرص بوقوف الحكومة إلى جانب صغار المزارعين .

٢٣- شراء الآف الاطنان الفائضة من زيت الزيتون بدلاً من الاستيراد الذي نستورده من كثير من الدول .

شكراً دولة الرئيس والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، يا إخوان أنا سأعطي الكلام لمن هم ليسوا أعضاء في هذه اللجنة أولاً ونعود لأعضاء اللجنة مرة أخرى . ولكن بد أن ننهي الموضوع في هذه الليلة ، رجاء الاختصار في كلماتنا . السيد خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً دولة الرئيس .

توفيراً للوقت ستكون مداخلة صغيرة جداً ، مع تقديري للمجهود الذي قام به أعضاء اللجنة الزراعية وتطرقهم الى بعض المشاكل وحلولها إلا إنهم لم يتطرقوا إلى أهم مشكلة يواجهها مزارعنا في التسويق وسيطرة احتكار بعض تجار السوق المركزي . وإلا كيف يمكن أن نفسر أن المزارع الذي يحرث ويزرع ويسقي ويسمّد ويرش ويجني وينقل يبيع انتاجه من محصول البندورة مثلاً بخمسة قروش في السوق والذي يبيعه ويبقى هذا المحصول لديه ساعات فقط ويبيعه بعشرة قروش لصاحب محل المفرق ، ومن ثم يصل للمستهلك بعشرين أو خمس وعشرين قرش .

كيف ممكن أن تكون هذه المعادلة القديمة الجديدة ما زلنا نسمع بها منذ عقود وليس سنين ، وخاصة إذا قارنا هذا مع ما نسمع من أن هناك ضغوط لزيادة سعر الماء على المزارع . كيف ممكن أن نزيد سعر الماء على المزارع اذا لم نحل له مثل هذه المشاكل ؟ .

واقتراح بسيط يمكن ينبسط عليه معالي وزير الزراعة لو أن المجلس الكريم يوصي بأن الحكومة تخصص وحدة زراعية لكل وزير زراعة عامل أثناء وجوده في الوزارة ليزرع

ويعاني ويعرف مشاكل المزار عين . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد محمد الذويب .

السيد محمد الذويب : سيدي ، تعليقي بخصوص التوصية الثالثة ، الواقع إن المشاكل التي يشكو منها المزارعين ليست في حجم المديونية فقط ، انما هناك مشاكل عدة منها تصريف الانتاج الزراعي ومكافحة بعض الاوبئة مثل الذبابة البيضاء التي أدت إلى خسارة كبيرة للمزارعين .

ولذلك فأنني أقترح أن يحول جزء من المبلغ المراد شطبه في الفقرة الثالثة لأنشاء مصانع للأنتاج النباتي ومكافحة الاوبئة وزراعة الحبوب كسلعة استراتيجية وحتى نخفف على الخزينة ما تقوم به من دعم لهذه السلعة الهامة . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد جمال الخريشا .

السيد جمال الخريشا : سيدي الرئيس مع احترامي لقرار اللجنة والذي تشكر عليه كنت أتمنى بأن ذهبت اللجنة إلى تقسيم المملكة إلى ثلاثة مناطق زراعية ، أولاً الغور ، ثانياً الشفا ، ثالثاً شرق سكة الحديد . وهي مناطق متجانسة ويمكن التعامل في الزراعة في هذه المناطق تعامل واحد بحيث تنشأ أيضاً لكل منطقة من هذه المناطق مديرية زراعة خاصة متخصصة في هذه المناطق الثلاث .

لأنه لو جئنا إلى منطقة الغور فالغور جميعه متجانس من حيث التربة والمناخ ونوعية المنتجات الزراعية .

ايضاً الشفا الذي يمتد من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب متجانس في هذه االأمور .

لو جئنا للمناطق الصحراوية وتحديداً ما شرق سكة الحديد وتعاملنا معها بمفهوم زراعي فأعتقد جازماً أننا نستطيع أن نسيطر عليها سيطرة تامة ونحدد في كل منطقة ما هي المزروعات وما هي الامكانات التي يمكن أن تعمل في هذه المناطق .

كنت أتمنى لو ذهبت هذه اللجنة الكريمة المشكورة على قرارها والتوصيات .

ثانياً أيضاً أتمنى لو ذهبت هذه اللجنة للتوصية بتسمية صندوق معونة المزارع وحددت نسبة معينة على المؤسسات التي لها علاقة بالزراعة مثل مصانع البلاستيك والمبيدات الحشرية ، وتجار البذور الزراعية وتجار ومصانع العبوات الزراعية . لو ذهبت اللجنة الى تحديد نسبة معينة ، رسم معين ، على هذه المؤسسات حتى تساعد المزارع .

كنت أتمنى ذلك . . . وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد حماد .

السيد حماد أبو جاموس :

شكراً دولة الرئيس .

شكراً للجنة الزراعية على تقريرها

المتكامل ، ولاشك أن موضوع الزراعة هو موضوع يستحق كل العناية والجهد المطلوب من مختلف السلطات التنفيذية والتشريعية والشعبية .

ولترجمة مثل هذه العناية وحيث أن أهم محطة من محطات الاهتمام هي الموضوع المادي وهو الموضوع الرئيس ، ولمعالجة هذا الموضوع ومع تأييدي المطلق لتوصيات اللجنة الزراعية بشكل عام الى أن لي الملاحظات التالية .

١- طلبت اللجنة في البند الثالث شطب مبلغ ١٥ مليون دينار ، وطلبت تعويض هذا المبلغ من وزارة المالية لمؤسسة الاقراض الزراعي ، ولكن من المعروف أن هذه الاموال تعود للجمعيات الزراعية وليست أموالاً عامة يمكن التبرع بها .

٢- طلبت اللجنة في قرارها رقم ٤ فرض فلس الزراعة اسوة بفلس الريف ، وهذه ضريبة جديدة تستفرض على كل مواطن في المملكة بالاضافة لما هو مفروض عليه من ضرائب . ولمعالجة هذه الناحية المادية معالجة عملية فأرجو أن أقترح ما يلي : -

- تعديل النظام رقم ١٤ لسنة ١٩٦٦ الوارد في المادة .

٤- والنظام رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٦ كما يلي :

١- يدفع المزارع ٨٪ .

٢- يخصص ٤٪ للوكيل بدلاً من ٥٪ .

٣- يدفع المشتري ٣٪ .

وبهذه المعادلة يمكن توفير ما نسبته ٣ ٪ لصندوق دعم المزارعين من أصحاب العلاقة المباشرة ، ويوفر هذا مبالغ كبيرة ستفي بالحاجات المطلوبة لصندوق دعم المزارعين . . شكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد علي الشطي .

السيد علي الشطي : شكراً دولة الرئيس .

لضيق الوقت أكتفي بقراءة مداخلة قصيرة .

دولة الرئيس - الاخوة الزملاء الكرام

لقد جاء تقرير اللجنة متوازناً منسجماً مع بعض تطلعات الأخوة العاملين في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ولجميع المزارعين في مختلف مناطق المملكة ولم يقتصر على منطقة واحدة . ولقد جاء هذا التقرير ليضع حلولاً مقترحة لعديد من مشاكل هذا القطاع ، مع أنه لم يتطرق اليها جميعها خاصة فيما يتعلق بموضوع السماسرة وأرباحهم والسدود وقضية الاراضي الزراعية.

إلا أن المشاكل التي يعالجها التقرير تعتبر مشاكل ملحة وصعبة وبحاجة ماسة إلى معالجة سريعة ، لا يمكن الانتظار طويلاً من أجل ايجاد الحلول المناسبة لها . وذلك بعد أن ضاق الاخوة المزارعين ذرعاً بما لا يطاق من حيث الانخفاض الحاد في أسعار المنتجات الزراعية

ووصولهم الى حالة الافلاس ، وتراكم الديون عليهم حتى أصبحت الزراعة مصدر خسارة لا مصدر ربح أو دخل لهم . إضافة لما يقابل ذلك كله من إرتفاع حاد في أسعار مستلزمات الانتاج بسبب الاحتكار الذي تمارسه بعض الجهات الموردة لهذه المواد مما زاد من تكلفة الانتاج التي تكبدها المزارعون وحدهم .

اضافة إلى غياب السياسات التي يجب على وزارة الزراعة أن تضعها وأن تتبعها بما يتعلق بعمليات الارشاد الزراعي والنمط الزراعي ومشاكل التسويق والانتاج . إضافة لما يخص وزارة المياه والري وبالذات سلطة وادي الاردن فيما يتعلق بتلوث مياه الري وارتفاع أثمان المياه ، إضافة إلى الافات والقوارض الزراعية ، إضافة إلى مشاكل قطاع مربي الثروة الحيوانية .

كل هذه المشاكل مجتمعة أثرت تأثيراً كبيراً على القطاع الزراعي .

لذلك ارتأت اللجنة الزراعية أن تضع هذه التوصيات وهي تنظر الى المجلس الكريم دعم هذه التوصيات والموافقة عليها .

دولة رئيس المجلس : أخ علي أرجوك مقرر اللجنة هو الذي يتكلم عن قرار اللجنة ، أنت عضو . أنا طلبت أن يتكلم الاعضاء ولا يشرحوا قرار اللجنة ولا يثنوا عليه لأنهم مشاركين فيه .

السيد علي الشطي : يا سيدي ، لست بصدد الشرح ولست بصدد الاطالة إنما هي مداخلة قصيرة .

دولة الرئيس اقترح على المجلس الكريم التصويت على هذه التوصيات إن رأى المجلس توصية ومن ثم يصار إلى اعتمادها . وكذلك الطلب إلى الحكومة إعتماد هذه التوصيات وتنفيذها لأنها تمثل الحد الادنى من مطالب القطاع الزراعي وهي تشكل عامل توازن بين مطالب الاخوة المزارعين والامكانات المتوفرة لدى الحكومة .

كما أرجو أن لا تترك هذه التوصيات كما تركت التوصيات التي أقرها المجلس من اللجنة الزراعية في المجلس السابق . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد منير صوبر .

السيد منير صوبر :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس . حضرات النواب الكرام .

حيث ان الزراعة قطاع أساسي في برامج التنمية الوطنية ويشكل مصدراً للأمن الوطني والغذائي ويمتاز في الحيوية في ادامة النشاط الإنساني للاستمرار في حياة الشعوب فهي أقدم وأول مهنة عرفها الإنسان وهي المصدر الوحيد للغذاء والكساء والدواء . لذا كان لزاما ان يأخذ دوراً اساسيا في برامج التنمية الوطنية من توصيات لتطوير الزراعة وإنني الخص هناما اراه مناسباً من توصيات لتطوير الزراعة .

١- اعطاء الاولوية الحكومية للسياسات الزراعية واعتماد منهجية ثابتة لكل الحكومات المتلاحقة ولا تتغير بتغير المسؤول الاول لذا يقتضي عقد مؤتمر زراعي وطني للاتفاق على سياسة زراعية ثابته وواضحه . كما ورد في تقرير اللجنة الزراعية .

٢- العمل على تشجيع المزارعين في البقاء والثبات في أراضيهم لرفد الانتاج المحلي بالمنتجات الزراعية وزيادة التصدير ولتحقيق ذلك يقتضى اتباع ما يلي : -

أ - انشاء اتحاد للمزارعين في (الاردن) للمطالبة بحقوقهم وتأمين مستلزمات الانتاج من بذور وتقاوي وأسمدة ومبيدات وأليات بأقل كلفة ممكنه .

ب - تنظيم عمليات التسويق الزراعي بما يحقق دعم المزارعين .

جـ - توحيد مصادر الاقراض الزراعي وذلك من خلال انشاء بنك زراعي قوي ومتخصص لدعم المشاريع الزراعية .

د - انشاء صندوق وطني لدعم المزارعين المتضررين من حالات الكوارث مثل / الجفاف / الصقيع / الانجرافات / حالات الحروب والحصار وغيرها .

٣- تطوير وتفعيل مستويات البحث العلمي والارشاد الزراعي والاستفادة من الابحاث العلمية التي تجريها الجامعات والمؤسسات العلمية في مجال البحث والارشاد سواء داخل أو خارج الاردن .

- وهنا استمع الجميع وأنصتوا لأذان المغرب ثم أكمل السيد منير صوبر كلمته -

٤- التوجه نحو تطبيق نمط زراعي يؤدي الى ادخال زراعات صناعيه اقتصاديه جديده وذلك بعد اجراء الدراسات اللازمة مثل الشمندر السكري / النباتات الطبية والعطرية وغيرها والتي تعطي مردوداً اقتصاديا جيدا وتخفض من فائض ناتج بعض الخضروات مثل البندوره والباذنجان والكوسا والتي تؤدي الى تدني اسعارها جداً في بعض المواسم مما يضطر المزارع إلى ترك الحقل واتلاف المحصول .

٥- الاستخدام الامثل والاقتصادي لمياه الري وكذلك تطوير عمليات تكرير المياه العادمة .

٦- الحد من التوسع العمراني على حساب الاراضي الزراعية الخصبة وذات معدلات الامطار العالية .

٧- تحسين الطرق الزراعية .

٨- الاستغلال الامثل للبادية الاردنية وذلك من حيث استغلال أراضيها في النباتات الرعوية التي يتحمل معدلات أمطار متدنيه وكذلك انشاء السدود على الوديان .

٩- تفويض أراضي الدوله أو توزيعها على المواطنين الاردنيين ليتم استغلالها زراعيا فقط .

١٠- العمل على تحقيق هدف الاردن الاخضر عام ٢٠٠٠ باسلوب علمي وعملي جاد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، سأرفع الجلسة لمدة عشرة دقائق .

- وهنا رفعت الجلسة لمدة عشرة دقائق ثم عادت بعدها للأنعقاد .

دولة رئيس المجلس :

بسم الله نستئنف الجلسة ، السيد مفلح الرحيمي .

السيد مفلح الرحيمي :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، هذه الكلمة المختصرة بأسم أعضاء جبهة العمل الوطني التي تضم السادة ، **الشيخ عبد الباقي جمو ، عبد الهادي المجالي ، د. فوزي الطعيمه ، د. راتب السعود ، د. نادر أبو الشعر ، حاتم الغزاوي ، د. عبد المجيد العزام ، مفلح اللوزي ، فواز الزعبي ، طه الهباهبه ، عبدالله أخوارشيده ، خالد عبد النبي ، د. فرح الربضي ، د. أحمد القضاة ، د. هاني حجازين مفلح الرحيمي .**

بداية لقد ورد في توصيات اللجنة الزراعية نقطة مفادها تحويل القروض الزراعية في المنطقة التعاونية إلى مؤسسة الاقراض الزراعي ، وهذه التوصية جاءت مخالفة لقرار مجلس الوزراء الموقر في جلسته المنعقدة في ٥/ ١٩٩٤/٧ والتي تم الاتفاق بها على التوصية لتوحيد مصادر الاقراض الزراعي في بنك واحد يسمى بنك التنمية والتسليف الزراعي والتعاون

أما توصيات جبهة العمل الوطني فهي :

١- إعفاء صغار المزارعين الذين لا تزيد قروضهم عن عشرة الآف دينار من الفوائد بنسبة ١٠٠٪ وجدولتها لمدة لا تقل عن عشر سنوات مع إعطائهم فترة سماح في التسديد لمدة ثلاث سنوات على الاقل .

٢- إعادة إقراض المزارعين قروضاً ميسرة بدون فائدة مع التركيز على القروض العينية وإعطائهم فترة لا تقل عن خمس سنوات .

٣- تخفيض ودعم اسعار مستلزمات الانتاج الزراعي بما فيها المياه والسولار وحصرها في الجمعيات التعاونية .

٤- التوسع في زراعة الحبوب بأنواعها والعمل على دعم مزارعيها من خلال شراء هذه المنتوجات بأسعار مدعومة .

٥- العمل على دعم وتوسيع عمل محطات إكثار البذار والغربلة والتعقيم والآليات وتخفيض أسعارها .

٦- تفعيل دور مؤسسة التسويق الزراعي خدمة للمزارع في حل مشكلة تسويق منتجاته الزراعية وايجاد سوق موازي لذلك .

٧- تدخل الحكومة مباشرة لتطبيق مبدأ النمط الزراعي وتخصيص المال اللازم لذلك مع حسن إجراء تطبيق هذا النمط وايصاله لمستحقيه بالفعل .

٨- تخفيض أسعار الاعلاف بأنواعها وضبطها والعمل على تشجيع زراعة الاعلاف الخضراء حول محطات التنقية والعمل على ايجاد جمعيات تعاونية ترعى ذلك .

٩- العمل على حل مشكلة الثروة الحيوانية وخاصة مربي الابقا ر الحلوبة ، وايجاد الحل المناسب لتسويق منتوجاتهم من الحليب ومشتقاته ، علماً بأن الاردن يستورد من هذه المادة بنسبة لا تقل عن ٦٠٪ من الخارج .

١٠- دعم وتوسيع محطات تربية الامهات في الاغنام بأنواعها ومحطات تسمين الخراف المنتشرة في أنحاء المملكة لتوفير اللحوم الحمراء التي تستورد من الخارج .

١١- عدم التوجه لرفع اسعار المياه الخاصة بالزراعة .

١٢- العمل على دعم وتفعيل دور المنظمة التعاونية لدورها الرائد في خدمة الزراعة والمجتمع المحلي .

١٣- تفعيل دور الارشاد الزراعي في وزارة الزراعة وإدخال هذا الجانب في المناهج التربوية ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، أرجو تزويد المقرر بهذه القائمة إذا تكرمت دكتور فرح الأخ مفلح تكلم بأسم الكتلة وذكر اسمك ، لكن ذكرت لي أنه عندك ملاحظه حول شيء ناقص في قرار اللجنة ، تفضل .

الدكتور فرح الربضي : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة انا لا اريد ان اتكلم في الموضوع إلا لأن هنالك بعض التوصيات سقطت ولا ادري ما هو السبب ، وأود هنا ان اذكر بهذه التوصيات .

١- الطلب من الحكومة الاسراع في عقد المؤتمر الوطني للمزارعين حتى توضع الحلول المناسبة .

٢- قروض الزيتون التي منحت قبل سنتين عندما تحطم الزيتون بسبب الثلوج المتراكمة . هذه القروض أعطيت للمزارعين وبدأت الحكومة تجبي الاقساط على هذه القروض علماً بأن هذه القروض جاءت مساعدة من دول صديقة .

كانت التوصية بأن تعفي الحكومة المزارعين من هذه القروض أو على الاقل تؤجل جبايتها إلى عام آخر .

٣- التوصية الثالثة وهي الاسراع بوضع حد لعملية التسويق فهنالك مثال اريد ان اذكره بسرعة هنا « ٣٢٩ » عبوة كبيرة من الفلفل الاخضر الحلو رجعت الفاتورة لصاحبها في الاغوار مدين ب ١٣٫٨٥٠ دينار .

فهذه العملية تستدعي الاسراع بوضع حد لمثل هذا التلاعب من قبل اولئك الذين يتولون التسويق في السوق المركزي ... شكراً

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور عبد الحافظ .

الدكتور عبد الحافظ الشخانبة : سيدي الرئيس ، لا بد من الإشارة إلى أن بيان معالي وزير الزراعة عن السياسة الزراعية لم يتعرض للقضايا الرئيسية ولم يحدد مشاكل الزراعة ، ولم يبين كيف تنوي الحكومة التصدي لهذه القضايا ووضع الحلول المناسبة لها .

ويبقى الامل في المؤتمر الوطني الذي تحدث عنه معالي الوزير لعله يستطيع وضع رؤيا حقيقية لحاضر ومستقبل الزراعة في وطننا العزيز من شأنها ان تحقق نمواً حقيقياً في هذا القطاع لسد جزء أكبر من احتياجاتنا الغذائية ولتوفير حياة كريمة للعاملين في هذا القطاع الحيوي العام .

حيث أن معاناة المزارعين في الاردن اصبحت واضحة للعيان ، فمن الكوارث الطبيعية التي يتحملون وزرها دون مساعدة من أحد ، إلى ارتفاع كلفة مدخلات الانتاج وبشكل خيالي ، إلى الاختناقات التسويقية وخاصة بعد أزمة الخليج .

وزاد من معاناة بعض القطاعات عدم التنظيم وترك المجال للاستثمار لكل من يرغب بذلك وخاصة في قطاع الدواجن ، حيث اصبح بامكان اي مواطن ان يحصل على رخصة بناء مزرعة مما يزيد في الانتاج الذي كان هو في الاصل يعاني من الفائض مما رتب خسارات كبيرة ألحقت بعدد كبير من المزارعين في هذا القطاع حيث ينتج الاردن أكثر من ٢٠٠ مليون بيضة زيادة عن الحاجة ، وخاصة أن القيمة المضافة في انتاج البيض ، بيض المائدة ، منخفضة جداً حيث معظم مدخلات إنتاجنا مستورد وليس لنا مصلحة وطنية للأنتاج من أجل التصدير .

ولذلك لا يستطيع أن يكون الاردن منافساً في الاسواق الخارجية ، ولذا يجب انتاج فقط الحاجة الفعلية للسوق المحلي .

لذا أرجو ان تمنع الحكومة ترخيص مزارع جديدة لحين ظهور حاجة لذلك حسب طلب السوق ، وهذا ينطبق أيضاً على إنتاج الدجاج اللاحم ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الأخ سمير حباشنة ، أرجو الاختصار ، اخ سمير ،.

السيد سمير حباشنة : يا سيدي صعب الاختصار .

دولة رئيس المجلس : أنت عضو لجنة أخ سمير .

السيد سمير حباشنة : يا سيدي هذه الورقة بأسم (١٢) نائب ، إذا تحب ان يتكلموا سأختصر .

دولة رئيس المجلس : إذا بأسم نواب تفضل .

السيد سمير حباشنة : هذه الورقة بأسم الزملاء ، أنور الحديد ، محمد داوديه ، نزيه عمارين ، جميل الحشوش ، صالح شعواطة ، سعد هايل السرور ، صالح ارشيدات ، سمير قعوار ، ابراهيم شحدة ، علي ابو الراغب ، عبد الكريم الدغمي ، سمير حباشنة .

لا بد من الاشارة قبل ان أبدأ بهذه الورقة إلى القول بأننا كنا نتوقع من معالي وزير الزراعة ان يأتي بتشخيص للمشكلة الزراعية لا الحديث عن إنجازات . الانجازات مرئية كل مسؤول يأتي يتحدث عن إنجازات ، لكن في واقع الحال ، لدينا مشكلة زراعية ، كنا نتمنى ان يكون هناك تشخيص .

لذلك فهذه الورقة سوف تتناول في الجزء الاول تشخيص المسألة الزراعية كما يراها الاخوة النواب .

١- وصف المسألة الزراعية

في بلادنا ازمة زراعية متمكنة ، من الاقتصاد ومن المزارع .. ازمة انتاج ، ازمة تسويق ، ازمة تخطيط واداء ومتابعة وتقييم .

حل الازمة الزراعية / المسألة الزراعية ... من اختصاص الاجهزة الرسمية التي تعمل في القطاع الزراعي .. باعتبار أن هذا القطاع واقي على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ، وله مكانة خاصة في اعطاء الاستقلال الداخلي معنى مادياً حقيقياً ، وباعتبار أن المسألة الزراعية في الكثير من تجلياتها هي من صنع الاجهزة الرسمية ذاتها مع الاسف .

١٠١ فقد تدخلت هذه الاجهزة بالتمويل فحمّلت المزارع مديونية لا طاقة لها على تسديدها .. فقد نصحته بل ووجهته إلى انتاج اصناف دون الاخرى وفي مواسم دون غيرها ، فخسر تكاليفه التشغيلية في موسم واحد ومجمل أو معظم تكاليفه الرأسمالية في بضعة مواسم .. ولأنها لم تكن معه عملياً عند إقدامه على قبول نصيحة فقد خسر لوحده وجاءت اجهزة الائتمان تطالبه بسداد اصل الدين والفوائد المتراكمة سرطانيا بفعل معادلة احتساب الفائدة المركبة لأجهزة الائتمان الزراعي في الاردن .

٢٠١ وتدخلت هذه الاجهزة بالتسويق وفرّخت المؤسسة مؤسسات متخصصة في هذا الحقل فأخفقت بحل ولو بعض من امكانيات التسويق ، وبقي المسوق / الوسيط ، سيد الموقف يربح ويربح دون ان يكون له أي جهد في عملية الانتاج او فيما يترتب على الزراعة من خسائر بفعل السوق او بفعل الطبيعة .

٣٠١ فتدخلت هذه الاجهزة شفهيا بحقل البحث والارشاد ، فكسبت الشركات الخاصة الجولة وتمكنت من أن تأسر المزارع لمعادلاتها الكيماوية في حقول الوقاية والتسميد والتغذية والمستلزمات وأن تحقق بفعل ذلك ارباحا غير عادية ، بحيث أدى ذلك إلى نتيجة سلبية مزدوجة على المزارع والانتاج الزراعي ، مزيدا من الخسارة للأول وارتفاع الكلفة للثاني، تحول بينه وبين ان يقوى على المنافسة حتى في اسواقه التقليدية التي اكتسبها بفعل نشاطه ومثابرة مزارعه على امتداد عقود اربعة من الانتاج والاصرار على التطور ومجاراة العلوم الزراعية بفروعها وقطاعاتها المختلفة .

١٠٤ وتدخلت هذه الاجهزة من خلال تنظيماتها الزراعية / اتحاد المزارعين والجمعيات التعاونية الزراعية فكان خرابا اضافيا يلحق بالمزارع وبالقطاع الزراعي والتعاوني على حد سواء :

وأخيراً تدخلت في حقل تنظيم الانتاج فكأن تجربة النمط سيئة السمعة التي أدت إلى تفاقم المشكل الزراعي ووصول المنتج الزراعي إلى قناعة بأن لا أمل ،

والعنوان الرئيسي للازمة في القطاعين

النباتي والحيواني ذو وجهين ، وجه يعبر عنه بالانتاج الوفير لاصناف محددة وبمواسم محددة معروفة ، انتاج يفوق حاجاتنا الوطنية الاستهلاكية والتصنيعية مضافة اليه آفات التصدير المنتظم ، الامر الذي ينجم عنه فائض كبير لا ندري أين يذهب به ... ؟ والذي يترجم بالخسائر المادية الكبيرة التي تقع على الاقتصاد وعلى المنتج في كل عام ..

وتبرز كنموذج فاضح لهذا الخلل انشودة البندورة الفجة التي تتكرر سنويا في موسم الصيف ، هذا بالنسبة للقطاع النباتي ، أو انشودة الحزن التي ينشدها منتجو الدجاج اللاحم او البيض وفي مواسم محددة .. هذا بالنسبة للقطاع الحيواني .

أما الوجه الآخر للازمة ، فاننا نحدد ملامحه بالقصور الكبير بأنتاج السلع الاستراتيجية ، والذي ليس أمام الحكومة إلا اللجوء إلى الاستيراد لتغطية الاحتياجات الوطنية من هذه السلع ، لتضيف إلى العجز التجاري عجزاً فوق عجز ، مع أننا نقوى على انتاج ما نستورد لو قمنا بتوظيف امكاناتنا المتاحة ، وفق خطة غير عشوائية ... كما هي الخطة الراهنة ، فغياب التخطيط هو تخطيط بحد ذاته .

ومثال على هذه الحالة غير السوية ، فاتورة مستورداتنا السنوية المتزايدة من الحبوب باستعماليها الإنساني والعلفي .

وللازمة الزراعية بقطاعيها الرئيسيين النباتي والحيواني واشتقاقات فرعية عديدة منها ...

- ازمة في التسويق قوامها الاختناقات الموسمية ، والتذبذب الحاد في الاسعار ، تارة ضد المزارع وتارة ضد المستهلك ، والحاصد الدائم لنتاج وعرق المزارع هو الوسيط .. والاجهزة الرسمية المختصة في التسويق الزراعي لا زالت منذ عقود شاهدة على ما يجري في هذا القطاع ، هذا دون ان تحرك ساكنا .

- ازمة في الانتاج ، قوامها الامراض والآفات التي استوطنت تحت سمع وبصر وزارة الزراعة وجهاز ارشادها ووقايتها ، وقوامها الاستغلال البشع الذي يقع على المزارع من قبل تجار المدخلات الزراعية .. النتيجة تخبط في تخبط من حيث حجم ونوع وتوقيت الانتاج .

- ازمة في حقل استعمال المبيدات ، ودون التعامل مع دورات ومجموعات مبيدية على غرار الدول المتقدمة او نصف المتقدمة مما ادى إلى الاضرار البيئية والصحية التي نعيش هذه الايام بعض فصولها .

بل أن جحافل الزراعة الرسمية لم تضع حتى هذه اللحظة نشرة ارشادية للمزارع حول ما يجب استعماله وما لا يجب استعماله .

وهناك غياب كامل للارشاد الزراعي ، وللبحث الزراعي ، الذي يكتبه باحثونا باللغة (الام) ، الانجليزية ، ركضا وراء الترقية العلمية .. وهي بحوث لا تترجم وبالتالي فانها لا تقرأ ، وكان الله في عون المرشد الزراعي الذي لا يزود بالعلوم الجديدة .. ومع ذلك

يطلب منه ان يرشد وأن يوجه المزارع إلى ما فيه خير الوطن والزراعة ..

وفي بلادنا ازمة اتخاذ القرار الصحيح في الموعد الصحيح .. مما يعطي سوسة القمح ويسميها المزارعين اللجاة ، الوقت الكافي لان تمتص قمحنا في طوره اللبني لانها تعرف ان وزارة الزراعة سوف لا ترش في الوقت المناسب بل بعد ان تكون قد اجهزت على اقماحنا .. فالفزعة دائما تأتي من وزارة الزراعة .. وهذا ما حصل العام الماضي وقبل الماضي والعام القادم .. ودائماً تأتي الفزعة متأخرة .

اشتقاقات للازمة الزراعية لا حصر لها ... وعلى رأسها الزحف على الرقعة الزراعية تحت ستار التنظيم الذي نزع عن القرية الاردنية سمتها الرئيسية كوحدة منتجة للغذاء حيث أصبحت مستهلكة كالموت أو أي تجمعات سكانية أخرى .

فما هو العمل ما ؟ ما هي برامجنا ازاء الازمة هذه ؟ هل سنصر على الاستمرار في الازمة ، أم أن هناك بعض الحل أو مجرد التفكير في الحل ؟ أم سنلجأ كما هي العادة إلى المثل الشعبي (الاسعار كما هي الاعمار بيدالله عز وجل ؟

الواضح ان الاجهزة الرسمية حتى الآن، ونتمنى ان يكون وزير الزراعة مع زملائنا في وضع آخر ، تميل إلى بقاء الامور على عواهنها، فلا هي متهمة بالارشاد ، ولا بالبحث ، ولا بالانتاج ولا بالتسويق ، ومع ذلك دائماً هي مشغولة مطلوب منكم أيها السادة ، أن تضعوا التوليفة المناسبة بين كل امكاناتنا للخروج من المأزق الزراعي وأن نحدد بالضبط ماذا نريد وكيف يمكن ان نصنع ما نريد ؟ أن نعمل على حل الازمة لا إدارة الازمة كما هي الحالة الراهنة .

ان ازمتنا في القطاع الزراعي هي ازمة تخطيط وازمة انتاج تسويق .. وللتذكير ايضاً فان كل الفزعات التي قامت بها هذه الاجهزة قد فشلت فشلا ذريعاً ، وان اداءها لم يحل الازمة بل اسهم في تعميقها .. وهنا سنبين بعض العناوين القائمة في تشخيص المشكلة من جانب وطرح امكانية الخروج من الازمة باشتقاقاتها القطاعية المتعددة من جهة أخرى .

في حقل التخطيط

تفعيل دور المجلس الزراعي من هيئة استشارية كما هو واقعه الحالي ، الى هيئة قيادية معنية بالتخطيط ومعنية بمتابعة التنفيذ وبالتقييم أيضاً ووقف كافة اشكال الازدواجية في عمل مؤسسات القطاع الزراعي وكافة اشكال التضارب بالاهداف .. التي نعيشها منذ ان بدأ الفعل التنموي المنظم في القطاع الزراعي . اكثر من مؤسسة معنية بالتسويق أو بالاهتمام أو بالنشاطات الاخرى .

تحديد مهمات واقعية تخصصية مرحلية وبعيدة المدى لكل جهاز عامل في القطاع الزراعي ، ووضع تقاليد للمحاسبة ، محاسبة الهيئات القيادية في كل جهاز على قاعدة ما تم انجازه وأسباب عدم الإنجاز .. أي بمعنى تحديد المسئوليات والتقصير واستبدال الهيئات القيادية

باخرى بمنظار موضوعي قوامه الكفاءة لا غير.

نحن بحاجة يا معالي وزير الزراعة الى التقييم ، نحن لا نقّيم أدائنا في القطاع الزراعي .

تحديد المهمة الرئيسية للقطاع الزراعي وهل هي مهمة الاكتفاء الذاتي ، أو مهمة اسهام هذا القطاع في تحسين وضع الميزان التجاري ... والدخول أكثر في تفاصيل مهمة كل قطاع فرعي في الزراعة وتوفير كافة الامكانات وفق المتاح لكل قطاع ، حتى يستطيع انجاز ما هو مطلوب منه .

أي بمعنى مركزية التخطيط مركزية المتابعة ولا مركزية التنفيذ ومركزية التقييم أيضاً ، حتى نراعي وضع التركيبة الاقتصادية / الاجتماعية في بلادنا ، وحتى نراعي دستورنا وميثاقنا الوطني – فان المصلحة والواقع الموضوعي يمليان علينا اشراك القطاع الخاص في كل هذه المهمات لكن على قاعدة العدالة الاجتماعية وانصاف كافة اطراف العملية الانتاجية الزراعية .. بلا استثناءات ولا انحياز .

في حقل الانتاج والمديونية

تحفيز المزارع وتوجيهه إلى الانتاج الذي نحتاج سواء كان ذلك في القطاع النباتي أو الحيواني وللاستعمالات الانسانية أو العقلية .

ومراقبة اسعار المستلزمات الزراعية ودول المنشأ ومن حيث النوع أيضاً لتخفيض كلفة الوحدة المنتجة وبالتالي القدرة على المنافسة في الاسواق الخارجية أو تخفيف الكاهل على المواطن المستهلك أو تخفيف خطر الخسارة الذي يتعرض له المنتج سنويا .

إخواني كلفة الانتاج الزراعي في الاردن من أعلى الاكلاف ، وأنا أعتقد بمراقبة مستلزمات الانتاج وتحديداً في دول المنشأ يمكن العمل على تخفيض هذه الكلفة .

وهذا الامر لا يحتاج إلا إلى تنشيط الملحقين الاقتصاديين لسفاراتنا ووجود جهاز « فاكس في الجهات المختصة .

وضع البرامج لكل منطقة في حقل المكافحة والتسميد الجماعي من حيث النوع والتوقيت والقطف من اجل تحسين سمعة انتاجنا الوطني في الخارج وزيادة فعالية الوقاية والعلاج وعدم اجازة أي بحوث لا تخدم زراعتنا الوطنية والعمل على توفير نتائج هذه البحوث لتكون في متناول يد المزارع والمرشد الزراعي .

تنشيط الزراعة في كل منطقة من حيث النوع والتوقيت والمساحة وفق برنامج يراعي احتياجاتنا الوطنية في كل موسم ويراعي تعاقداتنا المسبقة مع الخارج ووضع الحوافز التي من شأنها تشجيع المزارع على انتاج الأصناف ذات المردود الربحي الأقل وتسهيل الشحن الجوي ودعم انتاج هذه السلع لا استيرادها .

إخواني الملكية الاردنية ، وهذا لوزير النقل ، تأخذ مقابل كل طن ضعف ما تطلب الشركات العربية والاجنبية التي تهبط في عمان .

وضع دورات انتاج تلبي ما ورد في الفقرة السابقة وتعمل على ابقاء التربة في حالة غنى دائم فيما يتعلق بالعناصر الاساسية الضرورية للزراعة وزيادة انتاج الحبوب وتخفيض انتاج الخضروات .

تصنيف الارض الزراعية بالاستناد إلى المناخ ونوع التربة والمحصول المناسب ووقف الاعتداء على الارض الزراعية .. التي قضم الاسمنت جلها ، على مدار العقدين الماضيين اي انقاذ ما يمكن انقاذه .

اخضاع قرارات التنظيم ، تنظيم القرى والمدن ، الى لجان فنية لاستثناء الارض الزراعية من عبث الذين لا يرون اكثر من مصالحهم واتخاذ قرارات وطنية بعدم التوسع غربا في كل مدننا حيث تقع اراضينا المناسبة للزراعة .

عدم منح أية تسهيلات لمن يريد ان يعمل في الزراعة الا ما يتناسب وتوجيهاتنا الوطنية .

ربط الاقراض بالانتاج وتحصيل ما هو مستحق من خلال التعاقد واعفاء المزارعين من الفوائد وجدولة القروض لفترات معقولة .

وذكر لي معالي الوزير انه في أقطار عربية مجاورة تربط الانتاج بالمديونية ، فلا المزارع يطلب ان يعفى والدولة بنفس الوقت تتحمل مسؤوليتها مع المزارع في كل الاوقات.

ضرورة وجود مختبرات لفحص المتبقيات السامة ولفحص التربة وعدم السماح بالقطف الا بعد الاجازة من هذه المختبرات .

معالي الوزير في منطقة غور الصافي في حوض كامل هناك آفات في التربة ، هذا العام لم يعطي هذا الحوض ولا كيلو غرام واحد ، وهذا سمعناه ، نواب الكرك ، في لقاءنا مع مزارعي منطقة الكرك في رمضان .

اخضاع الانتاج للرقابة الفنية

التعاقد مع المنتجين الذين يلتزمون بالنمط هذا في حقل الأنتاج النباتي او بالانتاج وفق التصور الوطني بالنسبة للانتاج الحيواني وفق اسعار مناسبة والكلفة والجهد الاجتماعي المبذول .

ونحن نقترح يا معالي الوزير أن يكون النمط حتى نستفيد من مزايا الانتاج الكبير على مستوى الحوض ، في التجربة السابقة جزئت الوحدة الزراعية إلى دونمات بسيطة ففقدنا إمكانية الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير واحتجنا إلى أجهزة طويلة حتى نراقب النمط الزراعي ، ففشلنا ، نحن نطالب أن يكون النمط الزراعي على مستوى الحوض .

أيضاً مطلوب تنشيط الاسواق الموازية والتعاونية بحيث تتم عمليات البيع دون وسطاء حتى يتم تحسين السعر بالنسبة للمزارع .

التزام شركة التسويق بمهماتها الاساسية وعلى رأسها خدمة الانتاج الوطني والسعي لإيجاد اسواق خارجية دائمة له وعدم طرح أي أصناف في الاسواق في مواسم الانتاج الوفير لهذه الاصناف محليا وهذا يتم سنوياً .

شركة التسويق التي وجدت لخدمة

الانتاج الزراعي تنافس المنتج الزراعي وتنزل في نفس الموسم مواد زراعية لا لزوم لأنزالها .

وقف استيراد السلع الزراعية الكمالية حتى لا تؤثر على انتاجنا الوطني .. وذلك ان مواطننا يجب أن يعود إلى سابق عصره بعدم استهلاك أي صنف إلا بموسمه بل عدم استهلاك اصناف لا تنتج في بلادنا .

يا إخوان نشاهد في الاردن فاكهة والله مالها داعي ، والفاكهة الموجودة في بلدنا كافية ومن أحسن ما يمكن .

نحن بحاجة الى قرار جزئي من الحكومة بوقف الاستهلاك ل ٣٠٪ من شعبنا .

تشجيع الجمعيات التسويقية المختصة وتخليصها من براثن البيروقراطية القاتلة ليتسنى لها الابداع دون قيود مملة وضارة . واقترح على معالي وزير الزراعة أن ينعقد مؤتمر أو ورشة عمل لأعادة تقييم الجمعية التعاونية الزراعية بإعتبارها الوحدة الرئيسية في العمل التعاوني ، إعادة تقييمها وتنشيطها من جديد لتضطلع بمهاماتها .

ويا معالي الوزير اؤكد لك بأن الاخطاء ليست في المزارع ولا في الوحدة الاساسية ، الأخطاء في القرار الزراعي الذي اتخذ تعاونياً على مدار العشرين سنة الاخيرة .

التوجه إلى التصنيع الزراعي للمواد التي لا زالت تحتل مكانة خاصة في فواتير مستورداتنا من ضمنها الحليب المجفف وكذلك مسحوق البيض والصناعات التي تعتمد على الخضروات والفواكة المحلية . هذه العناوين يمكن أن تكون بداية لعمل جاد في الحقل الزراعي وهي ليست اختراعات كما انها ليست مادة نظرية أنها مقترحات مشتقة من الواقع قابلة للتنفيذ لكنها تحتاج إلى عنصري الارادة والانتماء واخال أن بلادنا لا زالت تزخر بامكانات النجاح لانها تمتلك هذين العنصرين.

وأعتقد أن من الضروري في حقل الاسعار أن الحكومة تتدخل في عسر المفرق ويومياً تنزل تسعير لأسعار الخضروات والفواكة للمواطن المستهلك .

لماذا لا نضع تسعيرة لسعر الجملة ؟ ما دام نضع للمفّرق لنضع للجملة تسعيرة حماية للمزارع من إماكنية الاستغلال .

التنسيق بين وزارة الزراعة والتموين والتقنين لأستيرادها بما لا يضر بالانتاج الوطني . وأعتقد أن معالي وزير الزراعة ومعالي وزير التموين في صورة الزيت . عندنا الآف الاطنان من الزيت المنتج محلياً ومع ذلك تم استيراد كميات كبيرة من الزيت بدون سبب وبدون مبرر موضوعي .

اقامة شركة للتأمين على المنتوجات الزراعية وذلك باقتطاع نسبة مما تحصله الاسواق المركزية التابعة للبلديات وتحصيل نسبة من فواتير المستلزمات المستوردة أو التي تنتج محلياً وتحصيل رسم من المزارعين لقاء التأمين .

يا إخوان سوق عمان يأخذ ٤٪ ، والله لا أعرف ما هي الخدمة التي يقدمها للمزارعين.

لنحدد منها ١٪ على ما هو مستورد من المستلزمات الزراعية ، و١٪ على التصدير ، ورسم من المزارع ونبدأ بشركة تأمين وطنية على الاسعار وعلى درء أخطار الطبيعة .

يقول لي زميلي جمال الصرايرة ان القانون يمنع ، نحن سلطة .

في حقل الري / نقترح التعامل مع المياه ككمالية عامة كما ورد في الميثاق الوطني .

اعادة مسح الآبار الجوفية المرخصة منه وغير المرخصة ، فيه ٤٠٠ بئر غير مرخصة وتحديد المساحة التي يرويها كل بئر ، وتركيب ساعة تحدد احتياجات كل مزرعة ، وضخ المياه المتبقية إلى مساحات أخرى من الاراضي لزراعتها بالمحاصيل ذات الصفة الاستراتيجية ، وتعويض الآبار المرخصة عن بعض تكاليفها الرأسمالية لقاء ضخ الفائض لديها .. وايقاف هذه الآبار عن بيع المياه / ثروة وطنية لا يجوز الاتجار بها .

اعادة الزام المشاريع الزراعية في منطقة الديسي بالمهمة الرئيسية التي أنشأت على اساسها وهي انتاج الحبوب والاعلاف وتربية المواشي والكف عن انتاج السلع التي يشكو سوقنا من فائض منه .

الكل يعلم أن مشاريع الديسي صممت وبيعت لبعض الشركات حتى تنتج الحبوب وتربي الماشية ، الآن ينتجوا بطاطا وبصل ويتنافسوا المزارع في الغور أو في الشفا .

- ادخال الزراعات ذات الاحتياجات المائية القليلة في سلة انتاجنا الزراعي كالكاكا والافوكادو على سبيل المثال لا الحصر والتوسع في انتاج العنب خصوصاً في المواسم الجيدة للتسويق .

- عدم منح تراخيص لحفر الآبار أو استهلاك مياه الديسي الا للجمعيات التعاونية الانتاجية وتشجيع الشباب للتوجه إلى تأسيس هذه الجمعيات ومساعدتهم بتكاليف الاستصلاح والبنية التحتية إلى أن تقوم المشاريع وتبدأ بالاكتفاء ذاتيا .

وأخيراً إخواني سبق وأن ناقش المجلس الوطني الاستشاري وفيه بعض الاخوان كانوا في المجلس معنا ، ناقشوا السياسة الزراعية ووضع ورقة أنا أعتقد أنها من أهم الاوراق التي وضعت بمساعدة نقابة المهندسين الزراعيين ونقابة الاطباء البيطريين ، والمفروض أنها تطبق وأنا أعتقد الآن أن ورقها صار أصفر وموجودة في المكتبة أو وثائقنا ويمكن الاستعانة بها .

نرجو أن لا نصل إلى قناعة بأن غياب السياسة الزراعية هو بحد ذاته سياسة زراعية ، لا نريد أن نصل إلى هذه القناعة ، نريد أن يكون لدينا سياسة زراعية واقعية وأنا أعتقد أن حل المشكلة الزراعية ليس إختراع ذري ولا هي مسألة بحاجة إلى خبرات ودراسات من الخارج في واحدة من السنوات استعانوا بخبراء أجانب ، آخذوا ١٠٠ الف دينار على دراسة قطاع الدواجن والله ما عملوا شيء إلا إعادة طباعة ما لدينا من إحصاءات في مؤسسات القطاع

الزراعي على ورق أنيق كتب باللغة الانجليزية وهي موجودة ربما في وزارة التخطيط .

المشكلة الزراعية تحتاج إلى خبرات والخبرات موجودة في بلدنا ، وعنصر الانتماء موجود في بلدنا يحتاج إلى توليفة من نوع خاص . وأنا أعتقد أن معالي الوزير هو من الوزراء المنتمين ، وكلكم منتمين ، ويستمع بأهمية الانتماء والمواطنة الصالحة ، وأنا أعتقد يمكن أن يحقق الكثير .

وبأسم زملائي النواب الذين عملوا هذه الورقة في الدورة الاستثنائية ربما سنقدم لمعالي الوزير وللمجلس الكريم ورقة وسنحاول أن نعطي آليات لهذه العناوين في سبيل تحقيقها .. وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، الأخ محمود الهويمل وأرجو الاختصار .

السيد محمود الهويمل : شكراً دولة الرئيس .

أنا أقر كل التوصيات التي جاءت من اللجنة الزراعية لكن أود أن اضيف توصية واحدة بالنسبة للوضع الاستثنائي الذي عاشه المزارع هذا العام . حيث أصيبت المحاصيل الزراعية بالامراض بالاضافة إلى تدني الاسعار ، فالمزارع لم يجني ثمار ما زرع وخاصة أقصد هنا مادياً .

وعليه فالمزارع لا يستطيع أن يزرع ارضه في العام القادم . لذلك اقترح أن تدرس الحكومة واقع المزارع دراسة جدية وأن تدعمه ماديأ بغض النظر عن دفع المستحق عليه من الدين أم لم يدفعه للجهة المقرضة لهذا العام فقط .

في الصفحة السادسة الفقرة السابعة « منع استيراد محاصيل العجز من البصل والثوم والبطاطا إلا في الحالات القصوى للحاجة اليها » . حقيقة أنا مع شطب « إلا في الحالات القصوى للحاجة اليها » لأني أرى هذه الاضافة هي مدخل للحكومة للاستيراد ، وحصل أن الحكومة هذا العام استوردت مادة الثوم والآن المزارع لا يستطيع أن يبيع مادة الثوم واذا باعها يبيعها بخسارة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، أخ فواز الزعبي الأخ مفلح تكلم باسمك لكن حكيت لي في عندك وقفة واحدة محددة .

السيد فواز الزعبي : شكراً دولة الرئيس ، لقد جاءت توصية اللجنة الزراعية الثالثة ذات العلاقة بشطب قيمة فوائد القروض للمزارعين إن كانت القروض من مؤسسة الاقراض الزراعي او المنظمة التعاونية واني إذ اؤيد شطب هذه الفوائد فإن النظرة لصغار المزارعين المثقلين بالديون يحتاج منا جميعاً إلى دعمهم بشتى السبل المتاحة من أجل اعادة الحياة لقطاع الزراعة الذي يعتبر من ركائز الاقتصاد الوطني .

وهنا لا بد من الاشارة إلى ضرورة وجود سياسة تسويقية ووضع برامج خاصة بتنظيم المزارعين وتوجيه الزراعة بشكل أفضل مما هو عليه الآن . وحتى نضمن توفير المياه وعدم نضوبها وأغلاق الآبار التي حضرت

بدون ترخيص وتستغل لغير غايات الشرب والسقي وهي (٤٠٠) بئر تقريباً واني أعتقد أن بعثات الدبلوماسية والتجارية في الخارج معنية ايضاً بالبحث عن اسواق لمتوجاتنا الزراعية ولا بد من تفعيل دورها في هذا المجال ولا أخفيكم الزملاء الافاضل أن هذه المهمة يمارسها ابناؤنا بحثاً عن اسواق جديدة مع أن هذه المهمة تقرن بالدولة ولقد عرف المواطن الاردني أن هناك اسواقاً لمنتوجاتنا الزراعية في الجمهوريات الاسلامية المستقلة في روسيا وحيث تم تصدير عدد من المنتوجات الزراعية فعلاً وبيعها فيها قبل أن تفكر أجهزتنا العتيدة وبعثاتنا بذلك .

نتأمل مزيداً من العمل الخالص تجاه قطاع الزراعة للنهوض به وبعث الحياة فيه من جديد ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الأخ حاتم الغزاوي ، أيضاً عليك نفس الشيء إذا تكرمت .

السيد حاتم الغزاوي : شكراً سيدي الرئيس .

وحيث أنني عضو في اللجنة الزراعية وقد تحدث الزميل مفلح الرحيمي بأسمي أيضاً فأنني سأكتفي بما لا يتجاوز ثلاث دقائق إن شاء الله .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس – السادة الزملاء الكرام.

من هذا المكان ومن تحت هذه القبة تحدثت من قبل وقلت سوف يشهد هذا المجلس وهذه الحكومة وبفضل جهودنا المشتركة نهاية لمشاكل الزراعة والمزارعين . وأضيف اليوم أن الأمل كبير أن تتحقق هذه النهاية السعيدة بعد الاطلاع على توصيات لجنة الزراعة والري والتي هي بين أيدينا .

دولة الرئيس – حضرات النواب المحترمين .

لقد جاءت توصيات اللجنة الزراعية محيطة بمشاكل الزراعة وهمومها ، ووضعت بعض الحلول أمام مجلسكم الكريم ولن أضيف اليها شيئاً فلقد ناقش أعضاءها المشكلة ومن منطلق الأمل تقدموا اليكم بتوصياتهم ، إلا أنني ومن خلال الامواج المتلاطمة التي تتقاذف المزارعين ، والواقع المر ومعاناته التي تعتصرهم ألماً وبأسم جموع المزارعين البسطاء الطيبين الذين هم من هذا الشعب الطيب استأذنكم في أن أورد الملاحظات التالية .

١- إننا جميعاً ركاب سفينة واحدة ومسؤوليتنا نصل بها بر الامان ، ولا يختلف إثنان أن مسؤولية الربان فيها أكبر وأعظم من مسؤولية الملاحين ومن جهد المسافرين عليها ، والربان هنا هو الحكومة ، والمسافرون هم المزارعون ، وأما الملاحون فهم وزارة الزراعة والمؤسسات المتخصصة الاخرى .

٢- ان مزارعنا مكبّل باغلال المديونية الحكومية والقطاع الخاص والوسطاء والكل يطالبه بالسداد ولا حيلة أمامه إلا أن يقوم بذلك فمن أين يا ترى في ظل هذه المواسم

التي تخبرونها .

٣- ان مزارعينا بحاجة أن نسوق بضاعتهم ولا ينتظرون إعفاء من فائدة أو أصل دين رغم أنهم لا يمانعون اذا ما تم ذلك بل ويطالبون من أبناء هذا الوطن الذي يحبونه وعليه تقع مسؤولية إقالة عثراتهم . وفي هذا الباب فأنني اقترح .

أ- اعفاءهم من كافة الفوائد المترتبة عليهم .

ب- اعفاء المزارعين من مبلغ عشرة الآف دينار كسقف من اصل المديونية ، وذلك حتى ينطلق الى المستقبل والأمل يحدوه في فتح صفحة جديدة مشرقة في عالم الزراعة .

جـ- ان لا تألو الحكومة جهداً في سبيل فتح اسواق جديدة لدى العالم الخارجي بعيداً عن الاسواق التقليدية التي نحرص عليها كذلك ، علماً بجودة بضاعتنا وإختلاف مواسمنا عن مواسم تلك الدول للصنف الواحد ، بالاضافة إلى حرية تبادل المنتوجات الزراعية مع الدول المجاورة .

د- فتح المجال أمام شركات الطيران المختلفة لشحن المنتوجات لمن يرغب حيث أن طيران مؤسسة عالية لا يستوعب ذلك علاوة على ارتفاع تكاليف الشحن لديها .

٤- ان مزارعنا يؤمن بأنه من الأولى أن نأكل مما نزرع وأن نلبس مما نصنع ، واذا كان النوع الأول في غاية التوفير فلم لا يستغل أحسن استغلال وتهيأ المصانع اللازمة لذلك ونقضي على الاختناقات التسويقية .

٥- إن قضية مياه الري من القضايا الحساسة جداً والتي ينبغي عدم المساس بها بالزيادة ، فالمزارع يئن من اسعارها الحالية ويعتبرها مرتفعة جداً وأن أي زيادة على اسعارها سوف تقضي على أي أمل عنده في أن هناك من يشعر بشعوره ويقدر ظروفه .

ولقد سعدنا اليوم بما صرّح به عطوفة أمين عام سلطة وادي الأردن بأن الحكومة لا تفكر برفع اسعار المياه فشكراً له وللحكومة .

٦- وأخيراً فكثيراً ما يبيع المزارع انتاجه بأقل من ثمن العبوة الفارغة أو بأقل من ثمن الكيلو غرام الواحد للمستهلك ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الأخ عبد الله اخوارشيدة .

السيد عبدالله اخوارشيدة :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس

انا مدخول بي دخالة عشائرية من الشيخ ابو زنط يريد دقيقة لو تكرمت ، وهذا واسطة متوسطين كلنا له .

شاكرين جداً لاتساع صدر الرئاسة وحسن الادارة بطرح هذا الموضوع الهام للمناقشة والاطالة في ذلك ، لأن هذا القطاع الحقيقة أنه مهمل ، وكما أشار الزميل سمير لقد عانينا في المجلس الوطني وأقمنا عدة ليالي طويلة ووضعنا مقترحاً ، أعتقد أنه موجود في

ملفات المجلس ، ومقترحات بناءه .

إنما مداخلة بسيطة لمعالي وزير الزراعة على هامش هذا الحديث ، كأنما قرأت اليوم في الصحف فيه إستباق لتوصيات اللجنة وقرار المجلس حول جدولة الديون ، ولكن للأسف رأيت أنه يعني فقط الناس الذين أصيبوا بكوارث وهذه كلمة مطاطة .

ثانياً ، الفواتير ليس لها ذكر ، نرجو من معاليه ومن مجلس الوزراء الموقر والذي تبنى هذه السياسة أن يلحق الخير بالخير ، وأرجو كذلك اعلامنا عن مدى المعلومات الواردة حول توحيد التسليف ببنك تسليف زراعي موحد وهو ما تراه اللجنة .

لذلك دولة الرئيس ، أثني على كافة التواصي التي قدمتها الكتل وإنني مع المجلس والأخ محمد عضوب بأن تكون القرارات للمجلس في هذا الشأن بالذات ملزمة أو مقنعة لنا وللحكومة ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير الزراعة .

معالي وزير الزراعة : شكراً دولة الرئيس .

أود أولاً أن أعرب عن إفتخاري في أن انتمي لبلد ينتج مجلس نواب فيه أمثال من تكلم هذا المساء ، وأشعر أيضاً أن كل فكرة كان يمكن أن تخطر لي أن أحدكم قد سبقني إليها .

فأحمد الله أننا نعيش في وطن سخره الله لنا لا يحتكر أحمد فيه المعرفة والحكمة ، ولا تحتكر مجموعة منا المعرفة الكاملة والنهائية .

سيدي الرئيس – حضرات النواب المحترمين

لقد ذكرت عند تلاوة بياني بين أيديكم في ١٩٩٤/٢/٢٣ أننا قد إجتمعنا مع اللجنة الزراعية ، وأننا خلال عدة ساعات تناقشنا وحددنا معالم المسألة الزراعية ووضعنا خطة عمل لمواجهة متطلباتنا .

وعلى الرغم من أنني لم أذكر بتفصيل ميزات المسألة الزراعية كما تفضل أخي سعادة الأخ سمير وقد كفاني هو ذلك ، إلا أنني دون مبالغة وتهويل أعربت عن هواجس هذه الحكومة التي تتطابق لدرجات متفاوتة مع كل ما ذكر من معالم هذه المسألة تحت هذه القبة هذا المساء .

وأجد نفسي باتفاق تام مع كل ما ذكر ، سواء أكان ذلك تحليلاً أم تحديداً أم معالجة . وأضم صوتي إلى صوت كل منكم ممن أثني على توصيات اللجنة الزراعية . وحتى أكون عادلاً لنفسي ولهذه الحكومة سوف أستعرض معكم وبإيجاز ما تم إنجازه خلال الأشهر الثلاثة الماضية ، علماً أن ما تم إنجازه خلال الأشهر الثلاثة الماضية ، علماً أن جهود هذه الحكومة في مجال القطاع الزراعي لم تقتصر فقط على الثلاثة أشهر الماضية .

كما أن جهود الحكومات المتوالية

والمتالية قد أوردتها لكم عرفاناً لكل حكومة ولكل جهد بما ساهمت به خلال الاربعين سنة الماضية .

دولة الرئيس – حضرات النواب المحترمين

خلال الاشهر الثلاثة الماضية تم إجتماعي عدة مرات مع المزارعين والذين إنصبّت شكاواهم في أن المشكلة تقبع في هذا الوقت بالذات في مسألة التصريف ، وفي مسألة توصيل منتجاتهم إلى الاسواق وبيعها بأسعار عادلة .

وتبين لنا جميعاً أن هنالك إختناقات تتمثل في نقل البضائع من الحقل إلى السوق ، وأن هنالك بعض التحكم في من ينقل المنتجات من الحقل إلى السوق المركزي أو المحلي .

ووجدنا أن هذه المسألة صعب حلها لسبب بسيط أن الناقلين إما مزارعون وإما أبناء مزراعين وإما معتاشون بسطاء يملك كل منهم « بك أب » تحمل حملاً وتنقله إلى السوق بكلفة عشرة قروض بين الحقل وبين السوق .

بذلك لم نتمكن ولا أرى ضرورة للتعرض لهذه المشكلة في هذه المرحلة .

ثم انتقلنا إلى الاسواق المركزية ، وعلى الرغم من وجود عدة منها إلا أن معظم مزارعينا يوردون إنتاجهم إلى السوق المركزي . فوجدنا أن هناك إختناقات في الوسطاء حيث يوجد بضع وسطاء يبيعون ويتعاملون مع الحجم الأكبر من منتجاتنا . ولن أستعمل هنا كلمات مثيرة ولن أقول بأنهم محتكرون ولكنني أقول الحقيقة أنهم يتعاملون مع الجزء الاكبر من مبيعات ذلك السوق .

هنالك البعض وحتى تحت هذه القبة من يقول أنه إن وجد ستة أو سبعة أو ثمانية فليس ذلك إحتكار ، ومن يقول بأن صغير الوسطاء لا يستطيع أن يتعامل بقوة مع المزارع ، فوجود ستة أو سبعة في هذا السوق له منافعه ، أو أنا أثق بما تفضل به بعض الاخوة ، وله أيضاً مساوئه .

أملي أن نتوصل ومن خلال بحثنا في اللجنة الزراعية إلى قناعة نهائية في ذلك ، وعندئذ ننسب جميعاً حكومة كنا أو مجلس نواب إلى المؤتمر الزراعي المنشود أن توجه هذا البلد يجب أن يكون في هذا الاتجاه ، إما زيادة عدد الوسطاء وإما التأكيد على العدد الموجود .

وجدنا مشكلة أخرى أن هنالك تلاعب فيأتي الوسيط الغير وسيط فيشتري بضاعة من مزارع ويدفع ثمناً بخساً بها ، وهو من غير الذين لهم الحق في التعامل في السوق .

ويبيعون ذلك مرة ومرتين وثلاث وأربع قبل خروج البضائع من السوق ، ووجدنا أن بعضاً من هؤلاء غير أردنيين فكلف معالي وزير العمل أن يذهب وقد ذهب ، وما يصلني الأن من معلومات تؤكد أن هذه الممارسة لم تعد موجودة في سوق عمان المركزي ، وإن وجدت فنحن بصدد إجتثاثها .

ثم وجدنا أيضاً دولة الرئيس ما تفضل به بعض الزملاء أن أمانة عمان تتقاضى ٤٪ كعمولة لها على ما يباع في سوق عمان المركزي ، وهو رقم يقترح بعض من نشرت رأيهم أنه عالٍ نسبياً .

وكما ذكر بعض الأخوة فهو في نظام ولقد فاتحت معالي أمين العاصمة في ذلك ولم يبدي مقاومة لفكرة إعادة النظر ، وسأتابع هذا الأمر إلى أن نحلوه وأن نأخذ بشأنه قراراً إما بتحويل بعض المنتجات إلى أسواقنا المحلية مما يربح مزارعنا ، وإما أن نبيع بسوق مواز لسوق مركزي وخارج حدود الامانة إذا دعت الحاجة بحيث نتجنب ما نأخذه الآن وما يدفعه المستهلك نسبياً إلى أمانة العاصمة أو أية بلدية أخرى .

وبعد هذا سيدي جالسنا بعض الناقلين ، وهم إما ناقلون بريون وإما ناقلون في الجو ، كانت الشكوى ان الناقلين البريين يتقاضون « ٣٢٠٠ » دينار أجرة كل براد يذهب بين المملكة وبين الخليج ، في حين أن البراد غير الاردني يتقاض فقط « ٨٠٠ » دينار .

ولقد تعهد والتزم مالكو البرادات ان ينقلوا جميع منتجاتنا الزراعية بسعر (٨٠٠) دينار ، لكل براد نزولاً من « ٣٢٠٠ » الى « ٨٠٠ » دينار وكان هذا مطلب المزارعين بلا إستثناء .

بقيت مشكلة أخرى ولا أستطيع إلا أن أضعها أمامكم وهي المهددات السياسية التي تعترض طريق السائق الاردني حينما يأتي إلى بعض الحدود المجاورة . وهذا أمر تعلمونه وأنتم جزء من القرار في هذا أن هذه الحكومة وفي كل مستوياتها تحاول ما تستطيع لكي تخرج من هذا المأزق .

ثم بالنسبة للنقل الجوي كان الانطباع أن الملكية الاردنية تتقاض أسعاراً لا تقل عن دولار واحد لكل كيلو غرام يصدر إلى اوروبا .

إلتزمت الملكية الاردنية بما يلي :

ستتقاض الملكية الاردنية إعتباراً من ذلك الاجتماع ٤٦ قرش إلى بريطانيا على كل كيلو غرام مصدر ، و٤٢ قرش على كل كيلو يصدر الى هولندا ، و ٤٠ قرش إلى أي موقع آخر في اوروبا ، وهو « ٦٠ سنت » بدلاً من دولار .

وفاتحنا الملكية الاردنية بأننا نحتاج أيضاً إلى طائرات خاصة تنقل منتجاتنا ، فأفادت الملكية الاردنية ...

- وهنا أنصت الجميع واستمعوا لآذان العشاء .

دولة رئيس المجلس : تفضل معالي الوزير .

معالي وزير الزراعة : كما تم الاتفاق مع الملكية الاردنية بأنها على إستعداد أن تنقل كامل إنتاجنا الزراعي إلى بلدان الكتلة الشرقية بالكلفة ، وأنهم عرضوا أن يتدخل المزارعون باتحادهم أو منظماتهم بالتعرف على هذه الكلفة .

كما أنهم أضافوا أنهم على إستعداد أن

ينقلوا بواسطة طائرات خاصة كميات أكثر من الكميات التي تنقلها طائرات الركاب وبكلفة « ١٨٠٠٠ » دولار لكل طائرة ، علماً بأنهم يؤجرونا هذه الطائرات بـ « ٢٨٠٠٠ » دولار لدول محيطة ولنفس المكان المقصود ، يعني إلى أوروبا الغربية والدول المجاورة بـ « ٢٨٠٠٠ » دولار ، لنا وللمزارع الاردني بـ « ١٨٠٠٠ » دولار .

بقيت هناك مشكلة وهي مشكلة إستعمال الطائرات التي تنقل اللحمة الطازجة إلى المملكة ، لقد تأكدت من معالي وزير التموين أن المملكة تستورد سنوياً ما قيمته « ١٨٠٠٠ » طن من اللحمة الطازجة سنوياً ، أي « ١٥٠٠ » طن بمعدل شهري على الرغم من أنها تتفاوت في مواعيد وصولها ، فلو أخذناها كمعدل فهي « ١٥٠٠ » طن شهرياً .

وإذا حسبنا ٢٥ يوم عمل في الشهر معنى ذلك أن الطائرات تستطيع أن تنقل معدلاً يومياً من صادراتنا الزراعية ٦٠ طن في اليوم .

سيدي الرئيس – حضرات النواب المحترمين .

إن تصديرنا خلال الشهرين الماضيين كان معدلاً « ١٠٠ » طن من المنتجات الزراعية يومياً ، فأذن حينما نتكلم عن تكليف الطائرات التي تحضر اللحمة بأن تنقل منتجاتنا فأننا نتكلم فقط عن ٦٠٪ من مقدار صادراتنا ومع ذلك فلقد تعهدت الملكية الاردنية بالنظر في هذا الموضوع وأنها لا تمانع من حيث المبدأ إذا عوملت بالمثل ، هذا بالنسبة للنقل يا سيدي .

بقي بعدئذٍ محاولة لتوليف رزمة من الاجراءات لمواجهة إحتياجيات المزارعين الذين يعانون وبقسوة مما يسمى إحتكاراً في مجال البذور ومجال المخصبات ومجال المبيدات .

ولقد تمكنا خلال الشهر الماضي من تخصيص مبلغ لأتحاد المزارعين ومبلغ مساو للمنظمة التعاونية لكي يبدأوا بشراء ما يحتاجه المزارعون من بذور و / أو مخصبات و / أو بذور إذا إرتأوا ذلك . والآن مؤسسة الاقراض الزراعي والتي أيضاً فوضت بهذا الحق تقوم بأعداد الترتيبات الكافية واللازمة بينها وبين إتحاد المزارعين ، وبينها وبين المنظمة التعاونية لتنفيذ هذا الاجراء .

وبعد هذا الموجز أود أخيراً أن اطمئن الأخوة الذين ذكروا إمكانية عدم التعامل الربوي في مجال الاقراض الزراعي ، ويسعدني أن أنقل لكم أيضاً أن مؤسسة الاقراض الزراعي قد بدأت واتخذ مجلسها قراراً بالتعامل اللاربوي مع المزارعين الذين لا يودون التعامل في هذا المجال واعتباراً منذ ما يزيد على اسبوعين أو ثلاثة .

ولذلك من أراد أن يتعامل مع المؤسسة في هذا المجال فليبدأ ، ولكن مقابل هذا علينا أيضاً أن نطلب منه نحن كنظام وكبلد أن يضع أمواله لدى المؤسسة حتى تتمكن المؤسسة من إعداد أموال كافية لهذا النشاط .

أعود الآن سيدي وبأيجاز أيضاً للنظر وإستعراض تنسيبات اللجنة ، وأجد أنني في هذا قد أجبت على الكثير منها ، وأجد أن هذه

التنسيبات وهذا التقدير والتوصيات تتلاءم كما قلت مع قناعاتنا وقناعات معظمنا في هذا المجلس وهي ١٠٠٪ ليست بعيدة عن تصور هذه الحكومة وتوجهاتها .

نعم سيدي الرئيس - السادة الاخوة النواب المحترمين هنالك تقصير في مجالات عدة ، هنالك تقصير في التسويق وإلا لما تكلمنا عنه ، هنالك تقصير في الارشاد وإلا لما كنا تكلمنا عنه .

وأود أن أؤكد هنا بأن مشكلة أي مزارع فرد تعسرت ولادة بقرته أو نعجته هي مشكلته الزراعية ، حتى لو كانت كل نعجة وكل بقرة في المملكة مخدومة بعدة دكاترة ، ولكن مشكلة ذلك الفرد هي مشكلة من مشاكلنا ولا نستطيع أن نغمض أعيننا عنها .

من هنا أعترف وأقول أن هنالك تقصير وأن هنالك مشاكل وأملي أن نتوصل وجميعنا إلى التعرف على حلها بحيث وإن شاء الله بعد سنة من الآن ومهما كانت الحكومة التي تحتل هذه المقاعد ، فأن مجلسكم هذا سيقول لقد تخلصنا من المشاكل التي كانت معروفة لدينا في شهر آذار من سنة ١٩٩٤ ، وأننا سنتوجه إلى حل مشاكل أخرى لم تكن معروفة لدينا .

يبقى لدينا سيدي موضوع القروض ، قبل حوالي عشرة أيام ، قبل العيد بقليل لازمني بعض الصحفيين للتكلم عن موضوع إضراب المزارعين ، وكان بعد ذلك بيومين من المقرر أن ينظر مجلسكم الكريم في تقرير اللجنة الزراعية وأصريت على عدم مخاطبة ذلك الصحفي والصحفيين لسبب بسيط أن في ذلك إستباق لتقرير اللجنة الزراعية ، وقبلها بليلة تكلمت معهم وقلت ليس من الحق إلا لوزير الزراعة ولا حتى لصحفي أن يستبق ما تريد وما تود اللجنة الزراعية أن تقوله وأن تقدمه إلى مجلس النواب .

فمجلس النواب هو المنبر الوطني الدستوري الذي نعالج مشاكلنا من خلاله .

وهنا أرد على ملاحظة الأخ عبدالله حينما يقول هل إستبقنا هذا النقاش في أن أعلنا عن ذلك ، لا ياسيدي لم نفعل ذلك .

إن قرار مجلس إدارة مؤسسة الاقراض الزراعي في أن تعيد النظر بحالة كل مدين مضى عليه أكثر من شهر ، ولذلك يمكن جاء نشره في نفس الصحيفة التي نشرت إستباقاً حديثاً لها مع سعادة مقرر هذه اللجنة قبل عرض تقرير اللجنة على مجلسكم الكريم .

أما الموضوع الاخير سيدي ، ومع تسليمي الكامل بأنه سيكون هنالك تفعيل للمجلس الزراعي الأعلى وتنشيط لجميع نشاطات هذه الوزارة ، وإصرار على عقد مؤتمر وطني زراعي .

مع كل هذا إلى أن نتوصل الى نمط زراعي نستطيع من خلاله أن نتعرف على سلعة استراتيجية ليست البندورة يجمع أهلنا بأنها هي السلعة التي تخدم هذا الوطن وتخدم مزارعنا من خلال ذلك أعدكم بأن النشاط سيستمر وبنفس الزخم .

يبقى لدينا مشكلة واحدة هي مشكلة إعادة النظر في القروض .

أود أن أؤكد سيدي دولة الرئيس أيها النواب المحترمين أن نية هذه الحكومة وعزمها أن تتوجه لحل كل مشكلة أمام مزارعينا وتعرف هذه الحكومة وتعي أن أهم هذه المشاكل هي المشاكل المالية ، وبودها أن تقول نعم بأمكاننا أن نوفر ٥٠ أو ١٠٠ مليون دينار لحل هذه المشاكل .

ولكن إن قلت ذلك فأن مجلسكم الكريم سوف لن يوافقني على ذلك ، فأنتم تعرفون مخصصات وزارة الزراعة وتعرفون ما ورد في موازنتنا هذا العام ، وتعرفون الظروف المالية المفروضة على هذا البلد والسير فيها .

ومن هنا فأنني ما أستطيع أن أعد به هو أن هذه الحكومة لن تألوا جهداً في أن تخفف العبء الديني على مزارعنا ، وهنالك توجه جاد للنظر في إعادة الجدولة ، جدولة ماذا ؟ بعض الأخوان ذكر عشرة الآف دينار ، بعض الأخوان الآخرين ذكر خمسة الآف دينار .

بعضنا يمكن أن يرى أن الرقم الذي يجب أن ينظر فيه أقل من ذلك أو أكثر من ذلك ، لكن ما يقرر ذلك هو دراستنا معكم وليست بعيدة عنكم إلى أن نتوصل إلى قناعة بأن المزارع الذي إستدان هذا المبلغ يجب أن يسمح له هذه السنة بعدم مواجهة إحتياجات قرضه ، وكما تفضل بعض الأخوة توفير السيولة اللازمة والمال اللازم لمتابعه لزراعته . فلن يكون إعفائه أو جدولة قروضه على حساب قدرته على ممارسة الزراعة .

إلى أن نصل إلى معادلة عادلة وأمنية أستميحكم العذر بأنه ليس في مقدوري أن التزم أمامكم بهذا المجال برقم معين أو بحد معين ، هذا ما أردت سيدي أن أوجزه ، طبعاً هنالك نقاط كثيرة مما أوردها الأخوة وأتفق معهم كلياً عليها .

ونحن على ثقة وأمل أننا كما ذكرت في القريب العاجل أن تصبح هذه المشاكل خلفنا لنحضر أنفسنا ونعد أنفسنا وأن نولف أنفسنا لمواجهة مشاكلنا ... وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد المقرر

السيد المقرر : شكراً دولة الرئيس - الاخوة النواب الكرام .

الحقيقة اللجنة الزراعية وضعت برنامج عمل لها لدراسة المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي بكل اتجاهاته نباتي أم حيواني ، وكان من ضمن هذه الخطوط العريضة هو اللقاء مع أصحاب العلاقة ، مزارعي الخضروات والفواكة ومربي الأغنام أو الدواجن .

ثم كان من برنامج اللجنة هو اللقاء مع الجهات الحكومية مجتمعة ومنفردة ، فكان هناك لقاء كبير مع وزير الزراعة ومع مؤسسة الاقراض ومع المنظمة التعاونية ، وكان هناك من ضمن برنامجنا لقاء مع كل القطاعات كل على حدة .

أمام هذا الواقع دخل علينا بيان معالي وزير الزراعة ، تحدث الاخوان وشخصوا مضمون بيان وزير الزراعة . وكان المفروض على اللجنة الزراعية دراسة هذا البيان وتشخيص الوضع الزراعي والاشكالات بكل جوانبها على حدة ، وهذا يستلزم اللقاء مع المزارعين إن كان مزارعي الجانب النباتي أو الحيواني .

لكن هناك كتاب ورد من الرئاسة الجليلة ، من دولة الرئيس ، بأنه نحن أمام مشاكل آنية سريعة نطالب اللجنة الزراعية بمدة محدودة ، خلال عشرة أيام ، وضع توصيات بهذا الخصوص لمعالجة المشاكل الآنية التي تجابه المزارعين وتشكل عائق كبير أمامهم .

أمام هذه القضية حقيقة كانت هناك التوصيات ، وبالتالي كان هناك كثير من القضايا لم تطرح في هذه التوصيات .

وحتى أن اللجنة الزراعية ذيلت تقريرها رقم « ٢ » سوف تستمر اللجنة في دراسة وبحث جميع المشاكل والهموم التي تتعلق بالقطاع الزراعي ومن منطلق الخطة التي إعتمدتها اللجنة منهاجاً لعملها » .

زملائي الكرام ، الحقيقة تحدث الزملاء عن توصيات كثيرة ، معظم التوصيات التي ذكروها كانت متضمنة في قرار اللجنة الزراعية ما عدا بعض الاقتراحات اللي ممكن أذكر بعضها .

بعض الاقتراحات ، إعفاء المزارعين من الفوائد وجدولة الديون ، أيضاً الحديث الذي تحدث عنه معالي وزير الزراعة ، قضية الشحن الجوي ، أطالب أن تكون هذه التوصية ، الحقيقة هذا قرار جريء نثمنه ، لكن هذا القرار موجود في الادراج ولم يعلن عنه وهذه قضية كبيرة جداً ، توصي اللجنة بالاعلان عن هذا الاتفاق مع الشحن الجوي .

لأن قضية الشحن الجوي كانت محتكرة وكانت الاسعار في ١٩٧٤ بالكيلو، وما تحدث به معالي وزير الزراعة شيء ايجابي ورائع نطمح أن يتفاعل على أرض الواقع ويكون هناك إعلان عنه بالصحف من أجل أن يقبل المصدرين على هذا الجانب .

فيه توصيات ذكرها الأخ سمير ، مثلما هناك تسعيرة للمفرق المطلوب تسعيرة للجملة هذه توصية أمام المجلس الكريم .

وهناك توصية أخرى بعدم رفع أسعار المياه ، وتوصية فنية ، أيضاً من الأخ سمير ، النمط الزراعي على شكل أحواض وليس وحدات .

زملائي أنا أطرح في النهاية توصيات قرار اللجنة الزراعية للتصويت من أجل إلزام الحكومة الموقرة بتنفيذ ما يمكن تنفيذه ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، نريد أن ندخل الآن في التعامل المباشر مع توصيات اللجنة الزراعية ، لكن بغض النظر عن أي قرار تتخذه هذا لا يعني انتهاء مسؤولية اللجنة

الزراعية في التعامل مع هذه التوصيات ومتابعتها مع الحكومة ومع المستجدات الزراعية .

وأيضاً هذا لا يلغي متابعة وزارة الزراعة مع هذا الأمر ، التوصيات وغير التوصيات ، ويجب متابعة ، كما ذكرتم في التقرير ، توصياتكم حتى في خارج الدورة العادية ، ولأن موضوع القطاع الزراعي موضوع هام وكما ذكر جميع الاخوان بأنه قطاع مهمل ومظلوم يعاني من مشاكل كثيرة منذ فترة طويلة والامور تتراجع ولا تتحسن باستمرار .

ولكن كما ذكر المقرر هذه التوصيات جاءت للأستعجال لأنه كان فيه ازمة وكان مطلوب منا وطنياً أن نتعامل مع هذه الاوضاع بشكل سريع .

لذلك أرجو أن نبدأ الآن بالتعامل مع موضوع التوصيات بنداً بنداً ، مع مراعاة في كل بند ما هي الامور الضرورية الواجب إدخالها على هذه التوصيات ، السيد عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : أنا أتكلم إجرائياً دولة الرئيس ، لقد تعبت اللجنة الزراعية مشكورة على هذه التوصيات ، أقترح على إخواني أن نقر توصياتهم كاملة كما هي وأن تحال التوصيات التي وردت أثناء هذه الجلسة ولم يتح لها مجال الدراسة الكاملة الى نفس اللجنة الزراعية لكي تدرسها وتستمر في مناقشة هذا الوضع الزراعي ، وأن نقر التواصي كما وردت من لجنة الزراعة والمياه ... وشكراً.

أصوات : نثني على ذلك .

دولة رئيس المجلس : ثني على ذلك وسوف نسير بهذا الاجراء ، دكتور فوزي .

الدكتور فوزي الطعيمة : فقط دولة الرئيس أردت أن اؤكد على النقطة التي أوردها الأخ أبو عصام ، ومع إحترامي لما ذكره أنا أعتقد بأن ما ورد على لسان الاخوة الزملاء في هذه الجلسة يجب أن يكون جزء من التوصيات وليست لاحقة ، يجب أن تكون جزء من توصيات اللجنة الزراعية .

دولة رئيس المجلس : دكتور فوزي فيه بعضها مكرر ، يعني تأخذ اللجنة بعين الاعتبار ما ورد من إقتراحات وآراء من قبل الزملاء وتعيد دراستها لأن العملية مستمرة ويجب أن لا تتوقف عند توصية أو عند تقرير واحد وهذا أمر متفق عليه ، كلنا متفقين على هذا الحكي فخلوّنا نبدأ في التعامل مع التوصيات وإلا سنبدأ بنقاش آخر ، أعتقد هذا مناسب .

لذلك أولاً في الصفحة « ٤ » من قرار اللجنة فيه توصيات هل يوافق المجلس الكريم على ما ورد في الصفحة الرابعة ؟

هل توافقون ؟ موافقة . الشيخ أحمد .

السيد أحمد الكساسبة : أولا أنا عضو في اللجنة وأذكّر الأخ المقرر أننا عندما وضعت هذه التوصيات كان هناك إعتراض أن هذه التوصيات ناقصة ، وكلف رئيس اللجنة والمقرر بأن تعاد صياغة التوصيات ، وهذه ليست التوصيات التي أقرت .

دولةرئيس المجلس : لا شيخ أحمد هذا قرار من اللجنة .

السيد أحمد الكساسبة : يا سيدي وزع القرار ثم صوت عليه قبل أن توقعه اللجنة.

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر : زميلي أحمد الحقيقة أنا أقرك أن التوصيات ليست كاملة وفيه قطاعات أخرى ما تطرقنا لها ، لأن هذه القطاعات بحاجة لدراسة لأن تقرير معالي وزير الزراعة كان يتضمن جانب الانجازات .

فبالتالي كثير من القطاعات الأخرى كان علينا مهمة دراستها مع اصحاب العلاقة الانتاجية ومع الجهات الرسمية المسؤولة وبالتالي وضعنا فقرة أخيرة أن هذه التوصيات ليست نهائية وسوف تستمر اللجنة في دراسة وبحث جميع المشاكل والهموم التي تتعلق بالقطاع الزراعي ومن منطلق الخطة لأن الخطة الحقيقة كانت غائبة في وضع هذه التوصيات .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، البند الثاني « تسويق المنتجات الزراعية » ، هل هناك موافقة على ما ورد فيه كاملاً ؟ موافقة بأغلبية كبيرة . الشيخ عبد الرحيم .

السيد عبد الرحيم العكور : أنا أقول صحيح أن وزارة المالية تعفي الأخوة المزارعين في موضوع أثمان السولار ، لكن نقول إن المزارعين الذين تجاوزوا موضوع النمط الزراعي خاصة الذين أخذوا أرض الدبسة لكي يزرعوها بالقمح كيف يعفو هؤلاء الناس ؟ أنا أقول يجب أن تقع عقوبة بحقهم ، لا يجوز إطلاقاً هؤلاء الناس الذين إستغلوا الارض وإستغلوا الدولة حتى في موضوع أخذ هذه الاراضي ليزرعوها حنطة فضيقوا الخناق على الاخوة في الغور .

وبالتالي أقول أن هؤلاء الناس يجب أن يعاقبوا لا أن يساعدوا .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر : اتفق مع الزميل العكور وهناك توصية تخدم هذا الأتجاه وهو إلزام الشركات بشروط التعاقد ، على الحكومة تنفيذ العقود المتفق عليها وهذه تحل الاشكال .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، البند ثالثاً « فوائد القروض الزراعية » التوصيات الواردة على الصفحة السابعة ، هل يوافق المجلس الكريم ؟ موافقة بأغلبية كبيرة . الأخ مفلح .

السيد مفلح الرحيمي : النقطة الثانية « كما توصي اللجنة تطبيق نفس المبدأ على القروض الزراعية للمنظمة التعاونية على أن يتم ذلك بعد نقل أرصدة تلك القروض إلى مؤسسة الاقراض الزراعي ؟ هذه النقطة مخالفة لاجراءات الحكومة في جلستها المنعقدة في ٥/ ٧ / ١٩٩٣ والتي تقول فيها بتوحيد مصادر الاقراض الزراعي والتعاوني في جسم جديد اللي هو بنك التنمية والتسليف الزراعي التعاوني . هذا الموضوع شطب نهائياً في هذا القرار .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر : أنا اتفق مع الزميل أبو عصام ، لكن في المقابل هذه تختلف عن توحيد مصادر التسليف ، هذه النقطة تختلف .

وهناك إقتراح باللجنة المشكلة لدراسة وضع البنك التعاوني لتحويل هذه القروض إلى مؤسسة الاقراض الزراعي ودراستها .

دولة رئيس المجلس : أخ حماد ، هذا سيؤخذ بعين الاعتبار من ضمن معالجة اللجنة الزراعية له في المستقبل ، هو أصلاً موجود ضمن بعض البنود الواردة في التوصيات .

دولة رئيس المجلس : الآن الفقرة الرابعة ، النمط الزراعي ، هل توافقون على التوصيات الواردة ؟ موافقة بأغلبية كبيرة .

أيضاً لا بد أن نشير إلى الفقرة النهائية ونعتبرها جزء ملزم للجنة ، وهي تستمر اللجنة ، وهي أن تستمر اللجنة في بحث ودراسة جميع المشاكل والأمور التي تتعلق بالقطاع الزراعي من منطلق الخطة التي اعتمدتها منهجاً لذلك ونتعبر ذلك جزءاً من قرار المجلس . الدكتور الزبن .

الدكتور محمد الزبن : دولة الرئيس ، لكي ابريء ذمتي حسبما سمعت من معالي رئيس اللجنة القانونية بأنني قد طلبت في بداية الجلسة أن المجلس الكريم سيتخذ قرار بأن هذه التوصيات هي قرارات للمجلس بالزام الحكومة بذلك ، لأنني أذكر جيداً عندما ألقى معالي وزير الزراعة بيانه في ذلك الوقت دارت مناقشة مطولة هل هذه التوصيات التي تصل اليها اللجنة الزراعية ستكون ملزمة للحكومة ، فأجاب دولة رئيس مجلس النواب بأن هذه التوصيات سوف تناقش في المجلس ثم تحال الى قرارات ملزمة للحكومة .

وبعد رئيس اللجنة القانونية أفادت بأن هذه التوصيات ملزمة بموقع القرار بالنسبة للحكومة . لذلك أن أكون على بينة من هذا الامر لكي عندما أناقش قطاع المزارعين بهذا الامر أن تكون الحكومة ملزمة بذلك . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : نقطة نظام السيد عبد الرؤوف الروابدة .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : سيدي الرئيس ، عنوان الموضوع تواصي ، فنحن لسنا سلطة تنفيذية نمارس الاجراءات نيابة عن السلطة ، لكن إلزامنا إلزام سياسي ، بمعنى إن اعتقدنا أن التنفيذ قد كان خاطئاً أو معاكساً لما نفهم ، أو طرحت علينا الحكوم رأياً لم نقتنع به نطرح الثقة بوزير أو بالحكومة .

أما أن تلزم الحكومات بقرارات تنفيذية فهي مخالفة دستورية أربأ بهذا المجلس أن يقترفها . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد منير صوبر .

السيد منير صوبر : شكراً دولة الرئيس إضافة توصيات الزملاء الذين تحدثوا والزاما اللجنة ببحث ذلك الموضوع .

دولة رئيس المجلس : حكيتها أخ منير ، يعني أصبحت من هذا الكلام وستتعامل معه

اللجنة الزراعية بشكل مباشر .

يا إخوان إذن بعد التوصيات يتبنى مجلس النواب هذه التوصيات ويرفعها إلى الحكومة ، وعلى اللجنة الزراعية ومجلسكم الكريم أن يراقب متابعة مثل هذه التوصيات . السيد عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً دولة الرئيس .

أنا أحتج على كلمة « يرفعها إلى الحكومة » هذا المجلس لا يرفع إلى الحكومة ، هذا المجلس يلزم الحكومة بالتوصيات لأن الحكومة ملزمة بقرارات مجلس النواب . وبالتالي هذه التوصيات يجب أن تكون محل إهتمام ومحل إعتبار لدى الحكومة ولا ترفع إلى الحكومة رفعاً مع الاحترام للحكومة .

دولة رئيس المجلس : ما فيه خلاف عليها ، الشيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : أنا أستغرب من قول من يقول بأن قرارات المجلس غير ملزمة للحكومة ، فما فائدة هذه القرارات وهذه المناقشات التي يصل اليها المجلس بعد جهد جهيد ، ثم يصوت على هذه التوصيات لتتحول إلى قرارات .

وأعتقد أن الحكومة ملزمة بتنفيذ ما يقرره هذا المجلس ويحال إلى الحكومة ولا يرفع . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، يحال إلى الحكومة . السيد سمير حباشنة .

السيد سمير حباشنة : يا سيدي مع إحترامي لتوصيات اللجنة الزراعية أنا أرى أنه صار إلتفاف على ما طرح ، لأنه نحن طرحنا أيضاً رؤى وتوصيات يعني بدها تذهب للجنة لتقرأ وتعود للمجلس !!! أنا أعتقد أن يكون قرار المجلس كالتالي ما ورد من توصيات اللجنة الزراعية وما ورد من توصيات ربما المجلس يوافق عليها أو لا يوافق ، اما اللجنة الزراعية أن تقدم تقرير نهائي بتوصياتها وما طرحته الكتل والزملاء منفردين ، وأن يقدم للحكومة رؤيا متكاملة .

لا أعرف لماذا نأخذها « قطّاعي » الان نقر توصيات اللجنة الزراعية وفي مرحلة لاحقة . . . أنا أقول هذا إلتفاف وإهمال لما طرحنا ، نحن قدمنا جهد واشتغلنا عليه لا يجوز هذا الكلام .

دولة رئيس المجلس : أرجوك هذا كلام لا بد من إعادة النظر فيه هناك توصيات جاهزة ومقرة وهذا لا يمنع من إضافة دراسات وتوصيات أخرى لاحقة ربما موسعة وتعالج نواحي لم تعالج في هذه . أما عند إنتهاء الدورة اؤجل هذا الموضوع مرة أخرى الى الدورة الاستثنائية لا يمكن عمل ذلك . تفضل

السيد سمير حباشنة : تقرير الاخوان في اللجنة الزراعية زائد ما ورد من توصيات وآراء من خلال الكتل البرلمانية والزملاء الذين قدموا بشكل منفرد ، يطلب من اللجنة الزراعية أن تصيغ مجمل هذه المسائل في توصيات

وتقرير متكامل ويتخذ المجلس قرار باحالته للحكومة بشكل عام .

لماذا تدعونا نناقش إذا بدنا نوافق على قرارات اللجنة الزراعية لوحدها ؟ إذا نوافق على قرارات اللجنة الزراعية لوحدها فما الذي ناقشناه لثلاث ساعات ؟ .

دولة رئيس المجلس : الدكتور عبدالله العكايلة .

الدكتور عبدالله العكايلة : ما ذهب اليه الزميل سمير حباشنة ليسمح لي أن أختلف معه أنه حين قدم هذه الورقة التي احترم كل ما جاء فيها ، وتلاها بأسم مجموعة من الزملاء ، لا يتسع الوقت الآن أن يقرر فيها قرار ، الاصل حين مناقشة بيان الحكومة حول السياسة الزراعية أن تتقدم كل الكتل التي لها رؤى في خطة منهجية ، إما إلى اللجنة الزراعية مباشرة أو إلى رئاسة مجلس النواب ليحيلها إلى اللجنة الزراعية .

أنا لا أرى هنالك تأخير في عملية إعادة النظر في كل ما تقدم به الزملاء كتلاً كانوا أم أشخاص ، لكن النقطة التي أريد أن أركز عليها وأخالف فيها الزميل عبد الرؤوف الروابدة هو ما ذهب له بأن هذه توصيات ونحن حين نتدخل في القرار التنفيذي نتجاوز الدستور .

هذا الكلام لا أفهمه إطلاقاً ولا أعرف أن للمجلس قراراً يمكن أن يساوم عليه أو يتعامل معه كأنه توصية إذا أراد هذا المجلس أن يقول هنالك توصيات توضع تحت تصرف الحكومة فليكن صريحاً في ذلك ، كل الذي صوتنا عليه في توصيات اللجنة الزراعية صوتنا على أنها قرارات ، هذه القرارات ملزمة للحكومة والمجلس له صفة الالزام للحكومة .

وإذا كانت الحكومة ترى فيما تقدم أمراً متعذراً فعليها أن تبدي وجهة نظرها الآن وأن تناقش في هذا الأمر ، وإلا انا أفهم أن سكوت الحكومة عن كل ما قرره المجلس يعتبر في مقدورها وفي متناولها وتصبح قرارات ملزمة للحكومة .

هذا هو فهمي وهذا هو فهم أعتقد معظم الزملاء النواب . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ نواف .

السيد نواف القاضي : سيدي الرئيس ، إن الحكومة والمجلس هم من هذا البلد ، وعندما بحثنا الموازنة العامة وضعت الاموال في كل جهة من الجهات كاملة متكاملة ، وإن هذا المجلس والحكومة يعوا بأن الزراعة في هذا البلد متعثرة ، وإن الزراعة في هذا البلد واصلة الى نقطة الصفر وإن المديونية متراكمة على المزارعين ، والسبب هو التسويق الزراعي لهذه المنتوجات ، والسبب أن هناك مواد أصبحت أسعارها مضاعفة على المزارعين أضعافاً كثيرة .

وإذا أرسلنا هذه التوصية أو ألزمنا الحكومة فيها فوزير المالية هو الذي يجاوب هذا المجلس ، هل في جعبه ماليتنا شيء ؟ . فعندها

هم يؤيدوا ما يقول لأن الزراعة تهمهم كما تهمنا . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور أحمد الكوفحي .

الدكتور أحمد الكوفحي : الحقيقة إن مناقشة السياسة الزراعية لا يتناسب معه بحال من الاحوال أن تصنف هذه في حيز توصيات.

لأنه لو أريد أن تكون توصيات لصدرت بصيغة إقتراحات برغبة ، ولكنها مناقشة والمناقشة هي درجة تحت طرح الثقة وأعلى من الاستجواب .

ولذلك لا معنى لها إلا أن تكون قرارات فهي مازمة للحكومة، فاذا عجزت عن تنفيذها فبأمكانها بعد ذلك أن تقدم العجز مبرراً بالاسباب الموجبة ، وبعدها ينظر هل عجزها مبرر أو غير مبرر .

أما أن تكون توصيات فهذا خروج على معنى المناقشة وعلى أنها هم وطني يتناسب مع إحالته للجنة وإستغراقها عدة جلسات ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير المالية .

معالي وزير المالية : دولة الرئيس بالنسبة للتوصية رقم «٣» (شطب ١٥ مليون دينار) الحقيقة شطب هذا المبلغ بدون التمعن به وتدقيقه ثم البحث عن المال اللازم لتغطيته يكون مخالفة لما تم إقراره في قانون الموازنة .

أنتم أقررتم قانون الموازنة وحددتم المال والانفاق ومصادره .

فاذا أضفتم « ١٥ » مليون دينار جديدة فيجب أن نبحث عن المال اللازم لتغطية هذا المبلغ ، كما أن المبلغ « ١٥ » مليون دينار ربما لا يكون دقيقاً فنرجو أن يترك للحكومة دراسة هذه التوصية وتحديد المبلغ ثم البحث عن المال اللازم أو الايراد اللازم لتغطية هذا الانفاق ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ أحمد الكساسبة .

السيد أحمد الكساسبة : شكراً دولة الرئيس .

أنا أريد أن اؤكد حتى هذه التوصية التي تفضل بها معالي وزير المالية إختلفنا فيها في اللجنة الزراعية ، وهذه التوصيات التي وردت لم تكن كاملة .

أنا مع الزميل سمير حباشنة أن تحال توصيات اللجنة وما قاله الزملاء في الكتل الى اللجنة الزراعية مجدداً وتكلف غداً أو بعد غد أن تقدم تقرير نهائي لأن هذا ليس تقريراً شاملاً.

دولة رئيس المجلس : غير معقول تأخير الموضوع ، ممكن أشرح بعض القضايا إذا سمحتوا . فيه بعض البنود لا يلزمها قرار حكومي ، مثلاً « تمكين المنظمة التعاونية واتحاد المزارعين لخلق سوق موازي فعال » ، أو ايجاد أسواق خارجية أو الطلب من شركة الفوسفات

التبرع ، هذا لا يمكن أن يكون قرارا ملزم في بعض نواحيه .

خلق أسواق خارجية بدّه سياسة وبّده عمل ، لذلك بعضها ممكن يكون ملزم وبعضها يمكن التعامل معه بالمتابعة والمحاسبة .

يعني هي قرارات تحال من المجلس الى الحكومة بالمضمون الذي حكينا فيه ، تفضل .

السيد عبد الباقي جمو : أريد أن أتكلم عن ثلاث نقاط ، وأبدأ بالثالثة وهي مخالفة دولة الرئيس للنظام أن يجلس على كرسي الرئاسة ويناقش ، إذا أراد أن يناقش ينزل تحت ويناقش .

ثانياً لا يجوز مطلقاً إعادة النقاش في أمر صوت المجلس عليه . المجلس صوت على قرارات اللجنة الزراعية وأما الخطب من قبل الكتل أو من قبل الأخوة الزملاء المحترمين لا يمكن أن تكون ملحقة لقرارات أية لجنة .

والنقطة الثالثة هي مواقف الحكومة ، هذه الحكومة وقفت موقف المتفرج ولم تتدخل ولم تطلب كلمة لا لوزير المالية ولا لغيره ممن يرى أن هذا المبلغ غير موجود والحكومة غير قادرة على تأمينه .

وللذلك الان الاعتراض غير وارد وقرار المجلس يجب أن يكون نافذاً . . . والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الأخ بسام [illegible] الموضوع بعد الأخ بسام .

السيد بسام حدادين : شكراً دولة الرئيس .

أردت أن أعلق على ثلاث نقاط بأختصار مقتضب لكنها قضايا هامة .

– الموضوع الأول ما أثاره الزميل سمير حباشنه ، أعتقد أن في وجهة نظر الزميل وجاهة ، لكن أنا أوافق أننا في زمن ضيق أمامنا يومين أو ثلاثة ، وأيضاً الموضوع لا يتحمل التأخير .

لذلك كتوصية أنا أوافق على ما أقرينا بمشروع القرار الخاص بمجموع التوصيات التي أصبحت قرارات تعبر عن رأي المجلس في الموضوع ، أن أضيف توصية أخرى أو قرار آخر بأن تتقدم اللجنة الزراعية في الدورة القادمة بتقرير عن مدى إلتزام الحكومة بوجهة نظر المجلس إزاء القرارات ويدرس الموضوع برمته ويستند بالاقتراحات الاضافية .

– أما ثانياً موضوع الفذلكة أن كل واحد يبحث عن مخرج لغوي لتشريع دستوري واضح ، قراراتنا تعبر عن رأينا ، نحن نلزم أنفسنا بذلك السياسة ، هذه القرارات تعبر عن رؤيتنا السياسية للموضوع المثار ، إذا كنا قدّ قررنا لنتابع أداء الحكومة ونحكم على إلتزامها من خلال الاجراء الذي بين يدينا ، موضوع الثقة .

وشكراً لمعالي وزير المالية الذي ختم ، يعني كنا نسمع معالي وزير الزراعة يقول موافق وأبارك وأثني والامور داحلة ، معالي وزير المالية

هم يؤيدوا ما يقول لأن الزراعة تهمهم كما تهمنا . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور أحمد الكوفحي .

الدكتور أحمد الكوفحي : الحقيقة إن مناقشة السياسة الزراعية لا يتناسب معه بحال من الاحوال أن تصنف هذه في حيز توصيات.

لأنه لو أريد أن تكون توصيات لصدرت بصيغة إقتراحات برغبة ، ولكنها مناقشة والمناقشة هي درجة تحت طرح الثقة وأعلى من الاستجواب .

ولذلك لا معنى لها إلا أن تكون قرارات فهي ملزمة للحكومة، فاذا عجزت عن تنفيذها فبأمكانها بعد ذلك أن تقدم العجز مبرراً بالاسباب الموجبة ، وبعدها ينظر هل عجزها مبرر أو غير مبرر .

أما أن تكون توصيات فهذا خروج على معنى المناقشة وعلى أنها هم وطني يتناسب مع إحالته للجنة وإستغراقها عدة جلسات ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير المالية .

معالي وزير المالية : دولة الرئيس بالنسبة للتوصية رقم «٣» (شطب ١٥ مليون دينار) الحقيقة شطب هذا المبلغ بدون التمعن به وتدقيقه ثم البحث عن المال اللازم لتغطيته يكون مخالفة لما تم إقراره في قانون الموازنة .

أنتم أقررتم قانون الموازنة وحددتم المال والانفاق ومصادره .

فاذا أضفتم « ١٥ » مليون دينار جديدة فيجب أن نبحث عن المال اللازم لتغطية هذا المبلغ ، كما أن المبلغ « ١٥ » مليون دينار ربما لا يكون دقيقاً فنرجو أن يترك للحكومة دراسة هذه التوصية وتحديد المبلغ ثم البحث عن المال اللازم أو الايراد اللازم لتغطية هذا الانفاق ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ أحمد الكساسبة .

السيد أحمد الكساسبة : شكراً دولة الرئيس .

أنا أريد أن اؤكد حتى هذه التوصية التي تفضل بها معالي وزير المالية إختلفنا فيها في اللجنة الزراعية ، وهذه التوصيات التي وردت لم تكن كاملة .

أنا مع الزميل سمير حباشنة أن تحال توصيات اللجنة وما قاله الزملاء في الكتل الى اللجنة الزراعية مجدداً وتكلف غداً أو بعد غد أن تقدم تقرير نهائي لأن هذا ليس تقريراً شاملاً.

دولة رئيس المجلس : غير معقول تأخير الموضوع ، ممكن أشرح بعض القضايا إذا سمحتوا . فيه بعض البنود لا يلزمها قرار حكومي ، مثلاً « تمكين المنظمة التعاونية واتحاد المزارعين لخلق سوق موازي فعال » ، أو ايجاد أسواق خارجية أو الطلب من شركة الفوسفات التبرع ، هذا لا يمكن أن يكون قرارا ملزم في بعض نواحيه .

خلق أسواق خارجية بدّه سياسة وبّده عمل ، لذلك بعضها ممكن يكون ملزم وبعضها ممكن التعامل معه بالمتابعة والمحاسبة .

يعني هي قرارات تحال من المجلس الى الحكومة بالمضمون الذي حكينا فيه ، تفضل .

السيد عبد الباقي جمو : أريد أن أتكلم عن ثلاث نقاط ، وأبدأ بالثالثة وهي مخالفة دولة الرئيس للنظام أن يجلس على كرسي الرئاسة ويناقش ، إذا أراد أن يناقش ينزل تحت ويناقش .

ثانياً لا يجوز مطلقاً إعادة النقاش في أمر صوت المجلس عليه . المجلس صوت على قرارات اللجنة الزراعية وأما الخطب من قبل الكتل أو من قبل الأخوة الزملاء المحترمين لا يمكن أن تكون ملحقة لقرارات أية لجنة .

والنقطة الثالثة هي مواقف الحكومة ، هذه الحكومة وقفت موقف المتفرج ولم تتدخل ولم تطلب كلمة لا لوزير المالية ولا لغيره ممن يرى أن هذا المبلغ غير موجود والحكومة غير قادرة على تأمينه .

وللذلك الان الاعتراض غير وارد وقرار المجلس يجب أن يكون نافذاً . . . والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الأخ بسام وسأنهي الموضوع بعد الأخ بسام .

السيد بسام حدادين : شكراً دولة الرئيس .

أردت أن أعلق على ثلاث نقاط بأختصار مقتضب لكنها قضايا هامة .

- الموضوع الأول ما أثاره الزميل سمير حباشنه ، أعتقد أن في وجهة نظر الزميل وجاهة ، لكن أنا أوافق أننا في زمن ضيق أمامنا يومين أو ثلاثة ، وأيضاً الموضوع لا يتحمل التأخير .

لذلك كتوصية أنا أوافق على ما أقرينا بمشروع القرار الخاص بمجموع التوصيات التي أصبحت قرارات تعبر عن رأي المجلس في الموضوع ، أن أضيف توصية أخرى أو قرار آخر بأن تتقدم اللجنة الزراعية في الدورة القادمة بتقرير عن مدى إلتزام الحكومة بوجهة نظر المجلس إزاء القرارات ويدرس الموضوع برمته ويستند بالاقتراحات الاضافية .

- أما ثانياً موضوع الفذلكة أن كل واحد يبحث عن مخرج لغوي لتشريع دستوري واضح ، قراراتنا تعبر عن رأينا ، نحن نلزم أنفسنا بذلك السياسة ، هذه القرارات تعبر عن رؤيتنا السياسية للموضوع المثار ، إذا كنا قدّ قررنا لنتابع أداء الحكومة ونحكم على إلتزامها من خلال الاجراء الذي بين يدينا ، موضوع الثقة .

وشكراً لمعالي وزير المالية الذي ختم ، يعني كنا نسمع معالي وزير الزراعة يقول موافق وأبارك وأثني والامور داحلة ، معالي وزير المالية

جاء ليقول لنا من أين أجيب لكم ١٥ مليون ، أنتم أقررتم الموازنة .

هل نفهم ذلك أنه تراجع عن إلتزام معالي وزير الزراعة في أن التوصيات ماشي الحال . . . شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء : دولة الرئيس — الاخوة المحترمين .

اعتقد أن لا يوجد هناك تصادم ما بين الحكومة والمجلس ، المجلس يهمه القطاع الزراعي والحكومة يهمها القطاع الزراعي وهذا أمر متفق عليه ، نرجو أن لا يكون الموضوع أن القرارات التي تأخذ كأنها ضد الحكومة أو الحكومة ضد المجلس .

المجلس هو في خدمة هذه الامة ونحن في خدمة هذه الامة وتوافقنا مستمر بذلك ، ولما نقول نأخذ هذه التوصيات لنعلم بموجبها سنعمل كل طاقتنا ، لكن فيه شيء لا يمكن تنفيذه .

فلما أنا التزم أنه يجب ان أنفذه ولا أنفذه فأنا أكون مخالفاً لضميري ولمسؤوليتي .

فيجب أن نكون نحن متعاونين ، نحن وأنتم ، من الذي يفرض الضريبة ؟ أنتم . لما نقول ١٥ مليون دينار سنسألكم من أين نأتي بهم ، وليس فقط ١٥ مليون هذه تكاليفها أكثر من ١٥ مليون ، ليس أنت بدك تعفي بدك توفر أموال أيضاً لأعطاء الناس .

هذه أمور معقدة وطويلة ولكن مادام التعاون بين الحكومة والمجلس مستمر فلذلك سوف تكون هذه الامور مستمرة وسوف تثار تباعاً .

الأمر الآخر أن اللجنة مستمرة ، اللجنة ليست طارئة . لجنة الزراعة ليست طارئة إجتمعت اليوم وانتهى المجلس وسكرت . اللجنة موجودة ومستمرة والحكومة موجودة لتتفاعل مع اللجنة وباستمرار ، وليس بالضرورة فقط ظهور القرارات الملزمة ، المهم التنفيذ وأن نتعاون جميعاً على التنيفذ .

هذا ما أردت أن أقوله للاخوان في المجلس ، القضية ليست قضية صدام ما بين المجلس والحكومة وتلزمها بأن تصرف مالاً .

إذا تريدوا الالزام هذا يجب يقول المجلس الكريم من أين توفير الـ ١٥ مليون دينار .

ملحق موازنة من أين ستأتي ، من الايرادات من أين ستأتي ، نتداين ممنوع الدين . . . وهكذا . يعني لا نريد أن ندخل في هذه المجادلة ، أما نحن نلتزم ومعالي وزير الزراعة التزم أمام هذا المجلس بمحاولة تطبيق ، إذا قررنا نطبقه كله بالحرف الواحد ١٠٠ ٪ فسنعمل على ذلك ، إن ما قدرنا نطبقه ليس معنى ذلك أنه نحن فاشلين وإنما لم تسمح الظروف بذلك.

فيجب يا إخوان أن نقدر مع بعضنا البعض ، الحكومة ليست غريبة ، الحكومة مع هذا المجلس والتوافق مع المجلس والمساعدة والتعاون باستمرار ، ومن هنا كان معالي الوزير

مع اللجنة ويجيب على كثير من الأسئلة ويلتزم بالذي يمكن أن يلتزم به ، لكنه بالامكان أن نقول اليوم نستطيع أن نعمل ولا اليوم تسكّر العملية وتنتهي اليوم وغداً لا نستطيع .

سوف نستمر وحتى لو كان المجلس في عطلته ، اللجنة الزراعية موجودة وأشخاصها موجودين والحكومة موجودة والتعاون موجود باستمرار ، سوف لا ينقطع فالقضية ليست قراراً شكلياً ، فلذلك أرجو أن يكون هذا واضحاً لجميع المجلس الالتزام على الأقل هو الالتزام الادبي ، هذا هو المهم ، أما لا نريد أن نضيع الوقت في هذا .

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة الرئيس على هذا التوضيح وسوف ننهي بهذه الملاحظة ، لكن هناك نقطة نظام عند الدكتور محمد أبو عليم .

الدكتور محمد ابو عليم : شكراً دولة الرئيس .

المادة «١٠٤» من النظام تقول « لكل عضو اذا أيده عشرة أعضاء على الأقل وكذلك للحكومة الحق في أن تطلب من المجلس طرح موضوع هام عام للمناقشة لتبادل الرأي فيه بين المجلس والحكومة » فإذن يلزمنا النظام أن هناك تبادل للرأي ليس ملزما للحكومة بأن تقوم بهذه القرارات ، لنصوت على الموضوع وننهيه دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : صوتنا على الموضوع وانتهى ، موضوع توصيات اللجنة تم تبنيها وسوف تحال إلى الحكومة على الاساس الذي تحدثنا فيه وعلى أساس وعد دولة الرئيس.

الآن البند الذي يليه .

السيد الامين العام بالوكالة :

٢. قرار رقم (٤) تاريخ ١٩٩٤/٣/٥ ، والمتضمن الاقتراح برغبة حول فلس الزراعة .

(القرار موزع في الجلسة السابعة والعشرين) .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر :

قرار رقم (٤)

اجتمعت لجنة الزراعة والري لمجلس النواب يوم السبت الموافق ١٩٩٤/٣/٥ بنصابها القانوني برئاسة سعادة المهندس منصور بن طريف وحضور مقرر اللجنة سعادة الدكتور مصطفى شنيكات كما حضر الاجتماع اصحاب المعالي والسعادة الاعضاء السادة :

أنور الحديد ، خالد العجارمه ، مفلح اللوزي ، عبد المجيد الاقطش ، صالح شعواطه ، حاتم الغزاوي ، علي الشطي ، جمال الصرايره، عبدالله الخوارشيدة ، محمد الحنيطي ، عبد الحافظ الشخانبه ، طلال عبيدات ، نادر الظهيرات ، محمود الهويمل ، أحمد الكساسبة .

وتغيب عن الاجتماع اصحاب المعالي والسعادة السادة :—

نواف القاضي ، عبد الكريم الدغمي ، لزيه العمارين ، سمير حباشنه ، مفلح الرحيمي ، سميح الفرح ، عبد موسى النهار، محمد عودة نجادات ، فياض جرار ، جميل الحشوش، سمير قعوار ، فرح الربضي .

وقد تم في الاجتماع استكمال مناقشة اقتراح تقدم به عدد من اعضاء اللجنة في اجتماع اللجنة الذي عقد يوم السبت الموافق ١٩٩٤/٢/٢٦ ، لغرض فرض رسم فلس الزراعة بنفس طريقه ومنهجيه فلس الريف الذي صدر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٩٦٠ تاريخ ١٩٩٤/٣/٢٤ ، بحيث يشمل ذلك فاتورة الكهرباء وفاتورة المياه والسجاير ووفق المعادلة التالية :-

أ. تبلغ حصيلة فلس الريف حوالي ٣،٥ مليون دينار وبذلك لن تقل حصيلة فلس الزراعة عن مثل هذا المبلغ لا بل من المتوقع أن تكون اكثر نتيجة فرض فلس الزراعة على كل علبة سجاير .

ب. يشتمل الاقتراح على تحويل ايرادات هذا الرسم إلى صندوق خاص في وزارة المالية يسمى « صندوق دعم الزراعة » .

جـ. يشتمل الاقتراح ايضاً على الطلب من الحكومة رصد مبلغ سنوي مساو على الاقل لحصيلة الرسم من فلس الزراعة وتحويله لميزانية صندوق دعم الزراعة .

د. كما يشتمل الاقتراح على أن يكون المجلس الزراعي هو الذي يتولى اجازة تخصيص مبالغ من ميزانية الصندوق لدعم الزراعة والنشاط الزراعي مثل :

١. دعم المزارعين الذين يتعرضون لكوارث زراعية تؤثر على الانتاج بموجب تقارير من وزارة الزراعة .

٢. دعم المزارعين الذين تتعرض محاصيلهم لاختناقات تسويق نتيجة ظروف طارئة .

٣. دعم كلفة انتاج الحبوب لتشجيع زراعتها وفق معادلة علمية .

٤. مساعدة المزارعين في نشاطاتهم التي تخدم تحسين الاداء خاصة من خلال اتحاد المزارعين والجمعيات التعاونية وغير ذلك .

٥. اية مجالات زراعية يقررها المجلس الزراعي بناء على دراسات من وزارة الزراعة .

وبعد مناقشة مستفيضة للاقتراح قررت لجنة الزراعة والري تقديم التوصية التالية لمجلس النواب الموقر دعما لقطاع الزراعة والانتاج الزراعي :

" قررت لجنة الزراعة والري الموافقة على تقديم هذا الاقتراح كتوصية للحكومة وتوصي المجلس الكريم الموافقة على قرارها " .

أمين عام مجلس الأمة   لجنة الزراعة والري

صالح الزعبي

دولة رئيس المجلس : يا اخوان هذه التوصية أيضاً من اللجنة الزراعية ، النقاش مفتوح وأول المتكلمين السيد عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً دولة الرئيس .

مع احترامي الشديد لقرار اللجنة الزراعية حول هذا الموضوع وإحترامي أيضاً للنية الطيبة في هذا التوجه إلا أنني قد أجد نفسي مخالفاً لهذا الاقتراح لسببين رئيسين .

أولاً ، أن الضريبة لا تفرض إلا بقانون .

ثانيا ، إنني لست مع فرض المزيد من الضرائب .

ثالثاً ، نخشى حتى وإن إلتزمت هذه الحكومة بهذه التوصية نخشى أن تستعمل أموال صندوق الزراعة الذي أشارت اليه اللجنة الكريمة بكل أريحية وبكل محبة ، نخشى أن تستعمل لأغراض أخرى كما أستعملت حصيلة التبرعات المدرسية لشراء السيارات للوزارة ، وكما استعمل فلس الريف لغايات أخرى غير فلس الريف .

نخشى أن يستعمل هذا الصندوق وأن يستغل لأغراض أخرى غير الغرض الذي رأته اللجنة والذي قد يراه المجلس الكريم ، هذه خشيتي لها ما يبررها أمام الأمثلة التي ضربت ، وقد تستعمل من قبل هذه الحكومة أو من حكومة غيرها لا يهم ، يعني أنا لا أتكلم عن جهة بحد ذاتها ولكن أخشى على هذا الفلس الذي سيوفر حصيلة كبيرة أخشى ان يستعمل في غير مكانه ، ولذلك أجد نفسي أمام هذه الخشية معارضاً لهذا الاقتراح مع الاحترام ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور همام .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس .

أرى أن هذا الاقتراح لا بد أن يكون من خلال مشروع قانون تتقدم به الحكومة ، ثم يدرس هذا المشروع إما في الدورة الاستثنائية مثلاً وعندئذٍ يبحث عن المصادر المناسبة لتنفيذ مثل هذا المشروع الذي فعلاً قد يلبي بعض الحاجات لهذا القطاع المهم ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور هاشم .

الدكتور هاشم الدباس : شكراً دولة الرئيس .

أعتقد أن هذا المطلب هو مطلب ضروري وواقعي للقطاع الزراعي وللمزارعين ، وأعتقد أن التفوق الذي أبداه حضرة النائب قد يكون مبرراً لكن هذا المطلب سيحول الى الحكومة لكي تصدر مشروع قانون ، وسيمر هذا القانون على المجلس النيابي وستوضع التحفظات والضوابط لعدم التلاعب بهذا الفلس وتوضع الاهداف لتحقيق الهدف الذي نسعى جميعاً لتحقيقه من خلال هذا الفلس ... وشكراً .

أصوات : نثني

دولة رئيس المجلس : الدكتور فوزي

الدكتور فوزي الطعيمة : دولة الرئيس الحاجة للنهوض بهذا القطاع حاجة قائمة ومزمنة ، لكن المجلس والحكومات السابقة من حيث المبدأ وافقت على مشروع صندوق التأمين الزراعي ، وهذا مشروع أعتقد أنه قابل للتنفيذ وللتطبيق ، حيث يقوم على مساهمة القطاع الزراعي بكل أطرافه ، ومساهمة الحكومة ومساهمة القطاع الصناعي في المجال الزراعي .

هذا المشروع أعتقد أنه قابل للتنفيذ بشكل أفضل ، والمخاوف التي أبداها بعض الزملاء تكون بعيدة عن مثل هذا المسشروع ، مشروع إقامة صندوق للتأمين الزراعي ضد الكوارث وضد التعثر الذي يصيب هذا القطاع بشكل مستمر ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : شكراً دولة الرئيس .

لا أريد أن أطيل في الشرح وأقول النقاط التالية ، الفلس لن يكون كافياً لقطاع بهذه الضخامة فقد نتحدث عن خمس فلسات .

ثانياً :- هذا الموضوع لا يحتاج إلى قانون وإنما هو جزء مما هو متاح لمجلس الوزراء أن يفرضه بموجب قرارات وزارية بتنسيب من وزيري الصناعة والتجارة والمالية في معظم الاحيان ، وفي موضوع الكهرباء يمكن لوزير الطاقة دور في ذلك كما فرض فلس الريف .

والأمر بحاجة للسرعة وهو يستند إلى قانون هذا القرار .

الأمر الثالث سيدي الرئيس إن الخوف من إساءة إستعمال سلطة لا يعني إلغاء تلك السلطة ، وإنما يعني رقابة صارمة على قيامها بواجبها .

أخيراً يا سيدي الرئيس مرت في نهاية هذه الجلسة بعض العبارات التي تتعلق بالدستورية ومدى الالزامية ، وأرجو أن لا يساء فهم ما قلت ، مجلس النواب لا يلغو ، يصدر قرارات على نوعين .

يصدر قرارات بقوانين وهي ملزمة عندما تصدر ، ثم يصدر قرارات أخرى تمثل رأيه في إجراءات الحكومة . تدرس الحكومة هذه الآراء وتتقدم إلى المجلس بما تراه مناسباً ، بعضها على صيغة قوانين وبعضها على صيغة إجراءات .

هنا يأتي دور الالزام للمجلس ، فأن أصر على رأيه ولم يأخذ برأي الحكومة مجاله هو الرقابة السياسية وليس مجاله أي إلزام بصيغة أخرى لأن المجلس له مسؤوليتان تشريعية ورقابة سياسية ، وإلزامه ناجم عن قراره بحجب الثقة وليس ناجماً عن إصدار قرار ملزم بتعبير أنك إما أن تنفذه أو أنك قد خالفت .

المخالفة هو أن يتقدم مجلس النواب إذا رأى أن تلك المخالفة لقراراته بحجب الثقة عن الحكومة كلها أو بعض منها لا سمح الله ، ونحن لا نتحدث عن الحكومة الحالية وإنما نتكلم عن السلطات .

نهاية أقول أريدها خمس فلسات حتى يصبح الحجم محرزاً وحتى يصبح الصندوق الذي يصدر قرار بتنفيذه وفقاً لنظام خاص يحدد مسارب الصرف ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد المقرر .

السيد المقرر : شكراً دولة الرئيس .

أخواني الزراعة تشكل عصب الانتاج الوطني ، وحتى البلدان الرأسمالية المتقدمة ما زالت تدعم الزراعة ، وهناك سابقة في بلدنا بدعم الخدمات وهو فلس كهربة الريف والاجدر أن ندعم هذا الانتاج الوطني .

وهناك أحاديث كثيرة وإهمال كبير لهذا القطاع المنتج لأن هناك سياسات نفذت منذ سنوات طويلة لتدمير الانتاج الوطني . وأن الأوان أن نقف حقيقة إلى جانب عصب الانتاج الوطني وهي الزراعة ، وهي من العناصر القوية لأستقلال القرار السياسي والاقتصادي .

تحدث بعض الاخوة وبالذات معالي وزير المالية عن من أين نأتي بالمال ؟ لقد كان هناك بعض الشركات المتعثرة ومئات الملايين صرف عليها، لماذا لا نبحث عن ١٥ مليون لهؤلاء المزارعين ؟

إخواني لقد درست اللجنة هذا القرار وتعرف أنه لاتفرض ضريبة إلا بقانون ولكنها توصية للحكومة ، وأطلب من زملائي النواب الموافقة على هذا القرار ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد سمير حباشنة .

السيد سمير حباشنة : مافيه شك أن التوجه لدعم الزراعة شيء ضروري ، لكن أنا مع وجاهة ما تفضل فيه زميلي الدغمي والدكتور فوزي الطعيمة أضيف أنه لا نريد للحكومة وللمال العام أن يتورط بمزيد من المؤسسات اللي لن يكون مصيرها إلا مصير ما فرخنا من مؤسسات خلال العشرين سنة الاخيرة .

نحن قدمنا إقتراح بديل ، شركة تأمين بنظام أو بقانون خاص تقوم على مايلي :-

الاسواق المركزية في أمانة العاصمة وفي المدن الاردنية تأخذ ٤٪ ، ١٪ مما تأخذه البلديات وأمانة العاصمة إلى هذه الشركة ، زائد ١٪ على مستورداتنا من مستلزمات الانتاج ، زائد مشاركة المزارع في رأسمال الشركة .

يا إخوان لا يجوز أن يبقى المزارع باستمرار بموقع الذي يأخذ ، لكن واقعين لا نريد أن نتعامل بعواطف مع هذه المسألة ، الشيء الذي لا تتورط به بشكل مباشر ولا تكون مسؤول عنه بشكل مباشر سهل إهانته وسهل تبديده ، ولدينا نماذج في الدولة الاردنية كثيرة .

الحكومة المتعاقبة خلال السنوات العشرين الاخيرة صرفوا أموال لا حصر لها على شركات ومؤسسات لم تعطي نتائج .

يجب على المزارع الذي يريد أن يأمّن على إنتاجه الزراعي سواء ما يتعلق بالاسعار أو الكوارث الطبيعية أن يدفع رسم لهذه الشركة ، ويجب أن يكون شريك في صناعة قرار هذه الشركة .

إذا قامت على هذه الأسس أنا أعتقد هذه الشركة سوف تستمر .

خلاف ذلك دعم صندوق الزراعة تضع في وزارة المالية ٣ مليون دينار أنا متأكد بأنه بالشهر الحادي عشر من السنة الأولى سوف يجتمع مجلس الوزراء ليقر معونة طارئة عاجلة لصندوق دعم الزراعة لأن الاموال ما كفّت .

أرجو زملائي أن لا نتعامل بعواطف مع هذه المسألة وأن يتقدم المزارع خطة إلى الأمام لتبني قضاياه .. وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد محمد الحنيطي .

السيد محمد الحنيطي : شكراً دولة الرئيس .

مع احترامي لرأي الزميل معالي السيد عبد الكريم الدغمي وتخوفه من أن يساء إستعمال فلس الزراعة وأستغرب أن نفترض سوء النية ، ولماذا لا نفترض حسن النية ؟

فلس الزراعة هو لخدمة المزارع في ظروف كثيرة ، اؤيد وأثني على إقتراح معالي النائب عبد الرؤوف الروابدة .

دولة رئيس المجلس : السيد حاتم الغزاوي .

السيد حاتم الغزاوي : شكراً سيدي الرئيس .

أثني على كل ما أورده الزملاء بما يتعلق في صلاح الزراعة وخاصة الخمس فلسات .

إلا أنني أود أن أنبه الى نقطة قد تكون سقطت سهواً في السطر قبل الأخير « كتوصية للحكومة » ، أعتقد المقصود كتوصية للمجلس وليس للحكومة ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، نقطة نظام السيد عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً دولة الرئيس .

نقطة النظام تتعلق في حق العضو في الرد على كلام يتعلق بشخص طالب الكلام ، فأرجو أن تسمح لي فقد ذكر أسمي .

أنا أريد أن أبدد إستغراب الزميل الحنيطي الذي استغرب أنني إفترضت سوء النية ولم أفترض حسن النية ، اريد أن أبدد هذا الاستغراب بأنني قلت أن سوء النية إفترضته لأن هنالك صناديق استعملت مخصصاتها لغير الغايات التي شرعت من أجلها .

مثل صندوق التبرعات المدرسية لا أزال أقول أُشتري به سيارات لوزارة التربية ولم يستعمل للغاية المخصصة له ، ومثل فلس الريف هنالك مبالغ من فلس الريف بالملايين وسأزود الأخ محمد بنسخة من الاوراق الرسمية التي تحت يدي عن هذا الموضوع حتى أبدد إستغرابه ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور عبدالله العكايلة .

الدكتور عبدالله العكايلة : شكراً دولة الرئيس .

ما أحببت أن أذكره في مجال الحديث عن إلزامه قرارانا أحببت أن أسمع من وزير المالية حين نتكلم عن المال ، عن القرارات الملزمة ، وهذا الاقتراح يتضمن قراراً مالياً ، هذا الاقتراح جيد في مضمونه لكنني لا أرى أن يصدر فيه قرار ملزم لأنه يحتاج إلى تشريع .

هذه فكرة جيدة ندفع بها إلى الحكومة في معرض الحديث عن صندوق التأمين ، أو صندوق الضمان ، أو توحيد المعارف ، أو فكرة الدعم للقطاع الزراعي بمجملها .

ترمي هذه الفكرة إلى الحكومة لدراستها وتعود بها من سياق منظم في مشروع متكامل. لا أرى أن يصدر فيها قرار في هذا المجال ... شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة الرئيس تفضل .

دولة رئيس الوزراء : شكراً دولة الرئيس.

الحقيقة هناك خطأ مطبعي هنا أنه قرار مجلس الوزراء تاريخ ١٩٩٤/٣/١٤ وللآن ما صار ٩٤/٣/٢٤ .

فلس الريف منذ ١٠-١٢ سنة موجود ومستمر ، وفي نفس الوقت أريد أن أجاوب الأخ عبد الكريم أن فلس الريف هو الذي أدى إلى ٩٨٫٩٪ من كل الشعب إستفاد من فلس الريف أحسن أنواع الاستفادة حيث وصلت الكهرباء الى كل الناس .

أما الموضوع الثاني الذي رددته فيما يتعلق بالتبرعات المدرسية ، فاذا كانت المعلومة الموجودة لديك توافينا بها فاذا كانت صحيحة سيجازى من هو مسؤول ، وإذا لم تتم ستتمع لأنه لا يجوز إستخدام المال المخصص لأمر ما إلا في سبيل الأمر الذي خصص من أجله .

وعلى المجلس الكريم هنا أن يراقب هذه الحكومة وأي حكومة كانت عندما تخالف من صندوق معين أن تنفق مالاً على أمر آخر ، طبعاً أنا أبريء كل الأمور دائماً لكن يقع أخطاء ، لكن كما يقع خطأ في صندوق معين يقع أيضاً خطأ في المال العام الآخر .

يعني أي أموال ممكن تتعرض لذلك ، لكن واجبنا أن نتعاون حيثما وقعت الحادثة ، حيثما وقعت الحادثة ، حيثما وقع الأمر أن نأتي به بصورة هادئة وبدون أن نعمل أي شيء نحن نحقق وإذا ما استطعنا أن نحقق للأخ الكريم ولأي من الاخوان في هذا المجلس الكريم ويقول هذه الحكومة عملت هذا الخطأ وتتخذ ما تراه مناسباً يعني فلس الريف كان أمراً جيداً.

أما الفكرة المطروحة نحن نريد أن نؤيد ، والكلام اللي حكاه الاخ سمير أمر جوهري .

قصة التعاون ، قصة الفرض دائماً من الحكومة ، من هي الحكومة ؟ مال الحكومة هو جيوب الناس ، فعندما تأخذ قسم وتريد أن تعطيه ولا تعطي القسم الآخر يكون ..

فموضوع التأمين لا شك أنه من أحسن الأشياء لأنه يشترك لأنه يشعر ، لأنه لا يحاسب ، ولأنه يقرر ، ولأنه يتوقف عن أعطايني وأعفيني .

هذا إذاً ما أردنا حقيقة أن نصل الى المزارع ونحمسه .

نحن في سياستنا أن يتحمل الاتحاد الزراعي وأن يضم كل المزراعين بحيث هو يدعم للقيام بهذه الأمور ، حتى أنا كنت أريد أن أتحدث لو كنت موجوداً عندما رد الوزير ، قصة ال ٧٪ .

نحن نريد اتحاد المزارعين أن يأتي ويصبح هو الوكيل وهو الوسيط ويأخذ ال ٧٪ كلها ، الاتحاد نفسه ، نحن نؤيد ذلك لكن مع كل أسف لحد الآن يصل مستوى الادارة لهذا الحد .

لكن سنعمل وشوية شوية إن شاء الله ربنا يوفق .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير التخطيط .

معالي وزير التخطيط : شكراً دولة الرئيس .

سبقني دولة الرئيس إلى الاشارة إلى أهمية هذه الفكرة لكن أردت أن أؤكد بعض المخاوف التي أثارها بعض الأخوة النواب ، أننا يجب أن نتعامل مع هذا القطاع كقطاع إقتصادي رئيسي وليس كقطاع إجتماعي فحسب .

أنا أخشى إذا ما راجعنا أهداف هذا الصندوق المقترح أن يصبح هيئة إجتماعية خيرية وليس هيئة لتنمية قطاع الزراعة كما جاء في عنوان الصندوق ، فقضية معالجة أوضاع المزارعين نتيجة أوضاع المزارعين نتيجة الكوارث الزراعية كما أشار البعض ، يجب أن نهتم بأنشاء مؤسسة عامة للتأمين الزراعي أن تهتم بمشاركة كاملة وليس من خلال هذا الصندوق لأن المبالغ التي طرحت هنا لا تفي بشيء ولا حتى عندما نتحدث عن ٥ فلسات ، وكذلك القضايا التسويقية .

أما إذا كان المقصود دعم القطاع الزراعي كقطاع من خلال مشاريع زراعية تهم القطاع بشكل عام فأعتقد أنه أفضل ، ولهذا اقتراحي أن هذه الفكرة توضع للدراسة والمزيد من الدراسة بابعادها المالية والاقتصادية وتأثيرها الحقيقي على دخل المزارع وزيادة دخل المزارع في نهاية المطاف ، وأن لا يأخذ بها قرار من الآن دون دراسة مستفيضة من قبل اللجنة الزراعية مع بعض المهتمين ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي الوزير أنت تقصد الفكرة للدراسة اللي هو موضوع التأمين ؟ موضوع الفلس أو موضوع التأمين اللي حكى عنه الأخ سمير حباشنة .؟

معالي وزير التخطيط : الحقيقة إذا جاز لي أعبر بمزيد من الايضاح ، هذا الموضوع أيضاً يتصل بالتوصيات حول القطاع الزراعي من اللجنة الزراعية التي سبق ونوقشت ، ولا يمكن أن يترك بمعزل عن تلك التوصيات وتوصيات أخرى جديرة بالبحث والتطوير من هذا المجلس أثناء المناقشة .

فحقيقة كل هذه الفكرة يجب أن تدرس بشكل خاص كمشروع مستقل ، لكنها يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ضمن التصور التاكملي للقطاع الزراعي .

لا أعتقد أن التوصيات التي أقريناها قبل قليل تفي بتطلبات تطوير القطاع الزراعي لوحدها ، هناك قضايا كثيرة وكثيرة جداً لم تبحث .

قضية التأمين الزراعي ، قضية دعم قطاع الزراعة ، قضية دعم البحوث الزراعية ، التسويق الزراعي ، كلها قضايا متصلة مع بعضها البعض وهذا الموضوع إذا ما وضع بهذا الشكل فأنه سيأخرنا عن القيام باجراءات حقيقية ومؤثرة .

وأنا أتفق أن قضية دعم المزارعين الذين يتعرضون للكوارث ستخضع ، إذا لم تدرس دراسة جيدة وتم إعدادها بشكل جيد ، لقرارات إدارية قد لا يكون إستعمالها وتنفيذها بشكل يؤدي إلى العدالة العامة ويؤدي إلى بعض الاختلالات .

ولهذا أتمنى مع وجاهة الفكرة أن تدرس دراسة جدية مع مختصين ، لأن أبعادها المالية ليست محدودة ... وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، يا إخوان لا يوجد أمامي اقتراحات محددة تخالف التوصية الموجودة أمامكم ، هناك إقتراح الخمس فلسات وهناك كلام من الأخ سمير ، تفضل .

السيد سمير حباشنة : توصياتنا اللي رفضتوها مكتوبة .

دولة رئيس المجلس : ما رفضناها يا أخ سمير ، أنا أريد أن أسمع اقتراح محدد بهذا الامر حتى نستطيع أن نحدد عليه . الأخ سعد

السيد سعد هايل السرور : دولة الرئيس مع تقديري للنوايا التي تقصد بهذا الاقتراح لكن الحقيقة نحن دائماً شكوانا من تعثر القطاع الزراعي بأن مشاكل هذا القطاع تعالج باجتهادات الدافع الاساسي هي التعاطف السريع مع القطاع الزراعي دون دراسة جدية وعميقة لهذا القطاع المقترح يختلف تماماً دولة الرئيس عن الهدف من فلس الريف ، الحقيقة فلس الريف هو فلس يدفع على فاتورة الكهرباء ، بمعنى يدفعه المستفيدين من قطاع الكهرباء لغايات دعم نفس القطاع .

هذا ألفلس يدفعه كل مستفيد من الكهرباء لدعم توسع القطاع الكهربائي وتوسع النشاط الكهربائي لخدمة بعض المناطق التي لا يستطيع سكان هذه المناطق دفع كلفة توصيل الكهرباء ، بمعنى أنه قطاع يدعم نفسه بنفسه ، أما أن نفرض فلساً على قطاعات أخرى لمعالجة مشاكل قطاعات أخرى من يضمن غداً بأن لا

يأتينا مقترح يقول نريد فلساً لدعم الصناعة ، من يضمن غداً أن لا يأتينا مقترح يقول نريد فلساً لانشاء المدينة الرياضية الفلانية والطريق الفلاني .

أعتقد أن هذه إقتراحات لم تتم دراستها ، مع تقديري لحسن النوايا .

بالاضافة إلى ذلك دولة الرئيس هناك خمسة غايات إقترحتها اللجنة لهذه الفلس ، لربما ثلاث أو أربع غايات من هذه المنصوص عليها معالجة في مواقع أخرى .

تفضل دولة رئيس الوزراء معالجتها من خلال شركة تأمين على القطاع الزراعي ، وأنا أؤيد ذلك ، ننشئها مستثمرين أو تنشئها الدولة ويساهم بها المزارعين .

لكن البند الآخر الذي يتحدث عن الانتاج الزراعي وعن الاختناقات وربما التصدير الزراعي ، هناك قانون سيعرض على هذا المجلس الكريم ووضع على جدول الاعمال لكن الظروف لم تتح مناقشة وهو قانون لضمان ائتمان الصادرات قد يعالج أجزاء كبيرة من هذا الموضوع ، وهو موضوع يأمّن فيه المصدرين على بضائعهم بما فيها الانتاج الزراعي .

لذلك أنا أقترح إقتراحاً سيدي الرئيس بأن يعاد هذا الاقتراح للجنة الزراعة وتعطيه المزيد من الدراسة بالتشاور مع الحكومة إن كان هناك بعض من هذه البنود مغطاة في نواحي أخرى فليس هناك داعي للأستعجال بهذا الاقتراح .

إن كان هناك حاجة لسن قانون للتأمين الزراعي وأنا أعتقد أن مسودة مشروع قانون كهذا موجودة في وزارة الزراعة وحسب علمي أنها نوقشت منذ سنوات لغايات التأمين على الانتاج الزراعي .

أكرر إقتراحي أن ترد هذه التوصية للجنة الزراعية لمزيد من الدراسة ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، إذا سمحتوا الوقت تأخر ولا بد من الوصول إلى قرار نريد إقتراحات محددة بهذا الأمر .

الأخوان تحدثوا على موضوع تأمين والحكومة تجاوبت مبدأياً مع هذا الأمر .

نريد إعادة صياغة لتوصية اللجنة الزراعية ، اقتراحات وليس تعليق على الموضوع . السيد حماد أبو جاموس .

السيد حماد ابو جاموس : شكراً دولة الرئيس .

لقد قدمت إقتراحاً مكتوباً في موضوع تأمين الدعم المالي لصندوق المزارعين أو شركة التأمين التي أقترحها الزميل سمير .

دولة رئيس المجلس : غير موجود عندي، مع الدكتور مصطفى .

السيد المقرر : هذا الأقتراح هو رد على التوصية المطروحة حول السوق المركزي ، توصية اللجنة الزراعية أن يدفع المزارع ٧٪ والزميل الكريم يطالب أن يدفع المزارع ٨٪ إضافة للصندوق .

دولة رئيس المجلس : هذا موضوع آخر، الدكتور محمد الزبن .

الدكتور محمد الزبن : شكراً دولة الرئيس .

إقتراحي المحدد ليس هناك خلاف مطلقاً بين توصية اللجنة وبين ما تفضلت به الحكومة ممثلة بدولة رئيس الوزراء ووزير التخطيط الاقتراح ما يلي :-

غداً هناك جلسة وبعد غداً فيه جلسة ، يا حبذا معالي وزير التخطيط ومعالي وزير الزرعة ومقرر اللجنة الزراعية والأخ سمير حباشنة يجتمعوا الاربعة مع بعض ويوصي بشيء معين يعرض غداً أو بعد غداً ويتخذ فيها قرار ... وشكراً .

اصوات : نثني على ذلك .

دولة رئيس المجلس : هنالك تثنية على ذلك ، الأخ عبد موسى النهار .

السيد عبد موسى النهار : إقتراحي هو رد الاقتراح للجنة الزراعية لدراسته من جديد لأن هذا الموضوع هو واجب أن يدرس وكيفية صرفه وكيفية تحصيله ، هذا نظام خاص لهذا الموضوع .

دولة رئيس المجلس : السيد أحمد الكساسبة .

السيد أحمد الكساسبة : الصحيح أنا عندي تثنية على إقتراح معالي سعد هايل السرور بأن يعاد للجنة لأنه درس سلفاً حتى عندنا في اللجنة وحتى يدرس من جديد .

دولة رئيس المجلس : الشيخ نواف .

السيد نواف القاضي : سيدي الرئيس ، أقتراح أن تكون خمس فلسات بدلاً من فلس على أن يصرف المبلغ لدعم المحروقات والكهرباء للمزارعين ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور همام .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

اقترح إحالة هذه التوصية الى الحكومة لوضع مشروع قانون مناسب تبين فيه وسائل تحصيل مثل هذه الضريبة على قطاعات معينة أو وسائل معينة ، والموضوع أنا أظن لا يحتاج إلى كل هذه الاطالة من النقاش ، ولذلك أقترح التصويت على هذا القرار ... شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور هاشم .

الدكتور هاشم الدباس : سيدي الرئيس ، الحقيقة هناك نوع من الخلط ، أنا أعتقد أن التأمين على المنتجات الزراعية للمخاطر الطبيعية شيء ودعم القطاع الزراعي أو المزارعين شيء آخر .

أعتقد أن المقصود بالفلس أو الخمس فلسات هو دعم القطاع الزراعي وليس تأمين المنتجات الزراعية .

ولذلك أقترح أن نستمر في التوصية على أنها دعم للقطاع الزراعي ، وكان هنالك أمثلة كثيرة . نحن ندعم الجامعات بضريبة اسمها ضريبة الجامعة ، ودعمنا الجيش الشعبي ودعمنا فلس الريف ، كلها ضرائب نوعية يا إخوان لدعم نواحي إقتصادية في حياتنا ، والمزارع هو الرجل المكدوح الذي يعمل ليل نهار لاطعامنا الخضروات في أوقات غير أوقاتها ... وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، أخ سمير عندك إقتراح ؟

السيد سمير حباشنة : انا إقتراحي عند المقرر .

دولة رئيس المجلس : إذا سمحتم نريد بأن نصوت على الاقتراحات ، فيه إقتراح وهو الابعد برد هذه التوصية مرة أخرى للجنة الزراعية لاعادة دراستها من جديد . السيد المقرر .

السيد المقرر : إخواني الحقيقة هذه التوصية ، قررت لجنة الزراعة والري الموافقة على تقديم هذا الاقتراح كتوصية للحكومة ، وهذه التوصية ، فلس الزراعة ، لا تتعارض أيضاً مع الطرف الآخر بأيجاد شركة للتأمين على المنتوجات الزراعية هذا غرضه شيء وهذا غرضه شيء آخر .

دولة رئيس المجلس : اذا سمحتم ، لا زال الاقتراح هو برد هذه التوصية إلى اللجنة لدراستها مرة أخرى ، من يوافق على هذا الاقتراح ؟ تعد الاصوات .

السيد الأمين العام بالوكالة : ٣٩ من ٥٢ .

دولة رئيس المجلس : ٣٩ من ٥٢ يوافقون على رد هذه التوصية للجنة لاعادة دراستها مرة أخرى في ضوء ما جرى وهذا هو قرار المجلس وشكراً لكم . بهذا نكون قد انتهينا من موضوع قرارات اللجنة الزراعية .

هنالك قرارات اللجنة الادارية لن نستطيع أن نبحثها الان وسوف نبحثها في جلسة الغد مع قانون البلديات .

في موضوع كنتم طلبتم بحثه هو موضوع قرار مجلس الأمن ، وأعتقد أن لجنة الشؤون الخارجية درسوا الموضوع ويريدون الادلاء بكلام مختصر في هذه الليلة تفضل رئيس اللجنة ، عفواً هو ليس قرار وإنما بناء على إقتراح ذكر هنا في المجلس أمس ، تفضل .

السيد عبد الهادي المجالي رئيس لجنة الشؤون الخارجية : اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية صباح هذا اليوم بحضور معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية وتدارس معه عدة مواضيع كان من أهمها قرار مجلس الأمن رقم ٩٠٤ الصادر في ١٩٩٤/٣/١٩ بخصوص مجزرة الحرم الابراهيمي في الخليل .

وبعد أن ناقشت اللجنة بنود القرار وأخذت علماً بالظروف التي أحاطت بإصداره داخل مجلس الأمن والجهود التي بذلها الأردن لا سيما الأتصالات التي أجراها جلالة الملك

الحسين ، قبيل إصدار القرار فأننا نرى أن القرار رغم ما فيه من ايجابيات تتعلق بأتخاذ سلسلة من التدابير التي توفر الأمن والحماية للمواطنين الفلسطينين والعمل على نزع سلاح المستوطنين الاسرائيلين فأننا نرى أن القرار لا ينسجم مع حجم وبشاعة المجزرة ولا مع مدلولاتها حول الاستيطان كما أننا نأسف للموقف الأمريكي الذي امتنع عن التصويت على فقرتين هامتين تتعلقان بموضوع القدس والارض الفلسطينية المحتلة ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية .

معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية : شكراً دولة الرئيس .

بمناسبة صدور قرار مجلس الأمن رقم ٩٠٤ حول مجزرة الحرم الابراهيمي الشريف في مدينة خليل الرحمن ، وبناء على رغبة المجلس الكريم أعرض على مسامعكم رأي الحكومة في هذا الموضوع الهام .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس – حضرات السادة النواب .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كانت مجزرة الخليل في شهر رمضان المبارك في الحرم الابراهيمي الشريف هزة عنيفة بكل ما أنطوت عليه من سفك لدماء الابرياء المصلين ، وتذكره بمدى الخطر الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني صباح مساء من المستوطنين المسلحين والجنود على حد سواء .

ولم تأتي أهمية ذلك الحدث الجلل من عدد الشهداء والجرحى الذين سقطوا دفعة واحدة ، ففي كل يوم يشهد الثرى الفلسطيني شهداءً وجرحى ، بل من الأسلوب الدموي البارد الذي تمت به الجريمة المفجعة ، ومن هوية المجرم الذي ارتكبها بدون مبرر ومسوغ من تلك التي تسوقها اسرائيل عادة مثل حجة الدفاع عن النفس أو بدعوى متابعة المخلين بالأمن على حد زعمهم .

ولهذا أثار الحدث الجلل ردود فعل غاضبة في جميع دول العالم وأهاج عواطف الكثيرين من كارهي الظلم والاستبداد .

لقد ثبت أن تسليح المستوطنين بدعوى أنهم مهددون من قبل المواطنين الفلسطينيين ليس إلا إدعاء باطلاً وأن الشعب الفلسطيني الأعزل هو الذي يحتاج إلى الأمن والحماية وكذلك فندت هذه الحادثة الأليمة أي صحة لما يدّعى بالتعايش بين المستوطنين اليهود والشعب الفلسطيني على الارض الفلسطينية في ظل نظرة التفوق العرقي عند المستوطنين وفوق هذا وذلك أثبتت تلك المجزرة الرهيبة أن المستوطنات الاسرائيلية تمثل عقبة كأداء في طريق الحل الشامل والعادل .

ولقد قام جلالة الملك المعظم وحكومته وكل شعبه الاردني بالتعامل فوراً مع هذه القضية بجميع أبعادها السياسية والقانونية والانسانية على كل المستويات والصعد ، ولقد نشطت السياسة الاردنية في العمل الجاد من

أجل الحصول على قرار من مجلس الأمن يرقى إلى مستوى الحدث وأهميته إلى أن هذا لم يحل بيننا وبين العمل المستمر داخل اروقه الأمم المتحدة مع أعضاء مجلس الأمن ومع المجموعة العربية والدول الاسلامية هناك ، كما والى صاحب الجلالة اتصالاته في الساعات الحاسمة قبل التصويت على القرار مع اشقائه القادة العرب في المغرب وسوريا ، ومصر ، ومع الرئيس عرفات وكذلك مع الرئيس الامريكي كلينتون من اجل ضمان الخروج بقرار مقنع ومن اجل الاحتفاظ بالعبارة المتعلقة بالقدس المحتلة في صيغة القرار ، وقد قامت وزارة الخارجية بإستدعاء سفراء الدول دائمي العضوية في مجلس الامن وعدد من سفراء الدول الاعضاء في المجلس وأكدت لهم حرص الاردن وحكومته على تبني القرار بكامله وبالاجماع .

دولة الرئيس – السادة اعضاء المجلس

لقد جاء القرار ٩٠٤ موفراً للحد المطلوب من النقاط الايجابية وفي مقدمتها الادانة الشديدة للمجزرة وتوفير الحماية والامن للشعب الفلسطيني في الارض الفلسطينية وتحميل اسرائيل كقوة محتلة مسؤولية الامن والحماية بموجب اتفاقية «جنيف» الرابعة ، وتجريد المستوطنين من سلاحهم .

وكذلك فأن الاشارة الصريحة للقدس على انهاء أرض محتلة فيه خطوة ايجابية نحو إحقاق الحق العربي والاسلامي في هذه المدينة المقدسة ، ومن الواضح ان تطبيق هذا القرار على ارض الواقع يتطلب جهوداً عربية مكثفة وتعاضداً ومتابعة من أجل توفير الحماية والأمن للشعب الفلسطيني من العدوان والظلم .

ولا حاجة لتذكير السادة النواب بالموقف الاردني من القدس الشريف بتوجيه من جلالة القائد الأعلى ، والأصرار على الحفاظ على هويتها وهيبتها وحرمتها وترميم الأماكن المقدسة وقبة الصخرة المشرفة وساحات المسجد الأقصى ، وبدعم المؤسسات العاملة في القدس والأصرار على عودتها إلى السيادة العربية ، وبمحاربة محاولة طمس الهوية العربية والأسلامية للمدينة المقدسة .

وبالوقوف أمام محاولات ما يسمى بحراس الهيكل وإعتداءاتهم على المسجد الاقصى والأماكن المقدسة وتذكرون أيضاً أن إعلان المباديء الذي تم التوقيع عليه يوم ١٣/ ١٩٩٣/٩ قد جعل موضوع التفاوض حول القدس جزء من المفاوضات عن المرحلة النهائية وليس المرحلة الانتقالية .

ولذلك نشط الاردن من أجل الدفاع عن السيادة التاريخية والدينية للقدس حتى لا تستغل إسرائيل فترة المرحلة الانتقالية بالذات فتنستمر في تغيير الواقع في القدس خاصة وأنها قد قررت ضمها واعتبرت القدس بجزئيها الشرقي والغربي عاصمة موحدة لاسرائيل ، ولم يلقى ذلك الضم إعترافاً دولياً .

ومنذ الأحتلال صدرت عدة قرارات عن مجلس الأمن تتعلق بحماية الشعب

الفلسطيني وحمّلت اسرائيل تلك المسؤولية بصفتها السلطة المحتلة ، ولكن تلك القرارات أشارت الى مسؤولية في جميع الاراضي العربية المحتلة بدون ذكر صريح للقدس مما ترك مسؤولية الحماية في القدس مشمولة ضمناً في هذا النص .

ولذلك فأن الولايات المتحدة التي امتنعت عن التصويت على الفقرتين التي ورد فيهما الاشارة إلى القدس المحتلة جاء بحجة أن موضوع القدس سيبحث برمته مطلع السنة الثالثة من المرحلة الانتقالية وأن الأهتمام منصب حالياً على إعلان المبادىء .

إن القرار بمجمله قرار جيد بديباجته وفقراته العاملة ، وأن إمتناع الولايات المتحدة عن التصويت على فقرتين في الديباجة بحجة أن موضوع القدس مؤجل بحثه لا يمس من حرمة القرار الذي قبل قبولاً عاماً بالاجماع في المجلس .

ومن هنا جاء التحرك الاردني مدروساً بعناية لأن حذف الاشارة إلى القدس المحتلة من القرار بعد الجدل المطول الذي دار حولها ينطوي على إشكالية ، وكذلك فأن فشل القرار « بالفيتو » الأمريكي يشكل إنتكاسة ديبلوماسية وسياسية .

أمين عام مجلس الأمة بالوكالة

د. حسين أبو عرابي

ولهذا فأن إمتناع أمريكا عن التصويت على فقرتين في القرار لم يؤثر على نجاح القرار الذي أصبح نافذاً وقابلاً للتطبيق .

إنكم لا شك تعلمون مكانة القدس في قلب الحسين وعقله وما يبذله من أجلها دائماً وأبداً ، وما زال موقف الحكومة الاردنية من القرار على عهدكم وهو أن السلام يجب أن يكون عادلاً وشاملاً ودائماً ، وأن الارض العربية المحتلة لا بد أن تسترجع بما فيها القدس العربية وذلك على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٢٣٨ وما تضمناه من بنود وإستحقاقات أخرى مثل حقوق اللاجئين والنازحين والمياه وغيرها ، ومبدأ إعادة الارض مقابل السلام وتأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على كامل ترابه الوطني .

إن قضية القدس من أخطر القضايا وأكثرها تعقيداً ولكننا لا يمكن أن نرى سلاماً بدون إستعادة الحقوق العربية والاسلامية فيها كاملة غير منقوصة ... والسلام عليكم ورحمة الله .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الوزير أعلن رفع الجلسة الى الغد وشكراً .

رئيس مجلس النواب

طاهر المصري